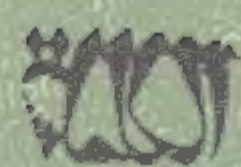


الكاتب الإيراني  
أبو الحسن بن علي صدر

# أيات

## غربة السياسة والثروة

دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة



دار الكتب للنشر





صمم الغلاف : سعد عبد الوهاب

دار الكلمة (ش.م.م.)  
شارع ليون - بناية سلام - الحمراء  
بيروت - لبنان  
تليفون ٣٥٤٩٠٢  
ص.ب ١٣/٥٢٨٨  

---

حقوق الطبع محفوظة لدار الكلمة  
الطبعة الأولى ١٩٧٩

11  
أيلول

غربة السياسة والثروة

الكاتب الإيراني  
أبو الحسن بنی صدر

---

# أوراق

غربة السياسة والثروة  
دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة

ترجمة « دار الكلمة »



## مقدمة الناشر

قد يكون من السابق لاوانه ، تقديم تصور متكامل لتجربة الثورة الايرانية . فدون ذلك ، عقبات عدة : تبتيء بخاصية هذه الثورة ، لفرادتها الايديولوجية والسياسية من جهة ، ولكوننا نتعامل مع هذه الثورة من « الخارج » من جهة ثانية ، وصولا الى ما يتحكم ببنية « الثقافة العربية الحديثة » ، من مفاهيم واطر نظرية ، يتبدى لنا يوما بعد يوم ، محدودية فعاليتها في عملية التقاط حركة الواقع وغناه .

والثقافة العربية الحديثة ليست عاجزة ، بقدر ما هي نتاج تاريخي لخارطة المجتمعات الاوروبية والبلدان الصناعية عموما ، ولكنها تصبح عاجزة بل اكثر من ذلك ، تصبح اداة لحبس الرؤية وحجب الواقع التاريخي للعالم الثالث عموما ،

والعالم الاسلامي والعربي خصوصا ، بقدر ما يتم قطعها عن سياقها التاريخي ، بكل تقلباته الحادة ، ولصقها تعسفيا بسياقات تاريخية مغايرة .

الا ان هذا المعطى ، يجب الا يشكل عقبة امام محاولة تلمس قسَمات الثورة الايرانية اولا بأول ، مستنيرين بوهج هذه الثورة الحاد والتي دفعت الى المقدمة عبر تجربتها جملة من المسائل الهامة ، تزداد معالمها وضوحا ، يوما بعد يوم .

فهنالك معضلة الايديولوجيا الحاضرة لنظرية الثورة وهناك السياسات التي مارستها وتمارسها هذه الثورة ، سواء في بنائها لجهة الشعب العريضة وما يستلزمه ذلك من اطر تعبئة وتنظيم ، وبناء اداة او ادوات تنظيمية ، او لجهة خطوط سياستها المتتالية في مواجهة السلطة ، او للموقع الذي اختطته لنفسها ضمن التكتلات الدولية القائمة ، والذي يتجلى عبر تأكيد استقلاليتها السياسية عن الكتل السياسية الدولة القائمة بمختلف اشكالها ، والانتماء الصريح لشعوب العالم الثالث عموما ، عبر احدى تجلياته في سياسة عدم الانحياز التي ارسى اسسها جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو وآخرون ، والالتزام الصريح بقضايا الشعب العربي والشعوب الاسلامية في مناهضة قوى الامبريالية وادواتها



المحلية على الاخص ، والالتزام القاطع بقضية فلسطين ، بما  
بمعنيه ذلك من نقض كامل لموقف النظام الملكي البائد في نوع  
العلاقة التي كانت تربطه بالعدو الصهيوني .

في هذا السياق العام يندرج اختيارنا لمحاولات ا . بني  
صدر ) ، كمادة نشر ، بما تمثله من محاولة جادة في قراءة  
عميقة للمجتمع الايراني عشية الثورة .

فهو هنا ، لا يكتفي بعرض افرازات النظام الملكي على  
مختلف الاصعدة بل يتوغل بعيدا فيما وراء الاشكال والمؤسسات  
ليكشف الاواليات ( الميكانيزم ) المختلفة التي تتحكم بمجمل  
العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فنراه في  
معالجة لمسألة النفط وعائداته يتخطى حدود الاقتصاد  
الشكلي والمؤسساتي ، ليكشف عن دينامية بنى النهب  
الاقتصادي لثروة النفط فيما وراء تحديدات السوق الشكلية ،  
من تحديد اسعار ، وعلاقات تبادل ، واستيراد وتصدير ،  
وارقام ارصدة الدولار النفطي التي تثير الدهشة للوهلة  
الاولى ، نظرا لضخامتها الاسمية .

وفي قراءته لارقام الميزانية والنتائج القومي العام ، نراه  
يتخطى شكليات الجداول والاحصاءات ليكشف لنا عن طبيعة  
العلاقات الانتاجية الفعلية المخبأة فيما وراء هذه الجداول ، في

تنوعها وتراتبها ، انطلاقا من الاستثمار والاستخدام ، وصولا الى البطالة وحالة السكن . وهو عندما يعالج مسألة الجيش لا يكتفي بتحديدات نظرية عامة ، بل ينطلق من البنية الخاصة بهذا الجيش والدور الذي يقوم به وموقعه في البنية الاجتماعية العامة .

كذلك ، عندما يناقش احتمالات الوضع ، نراه لا يحشر نفسه في حدود ما هو شائع من نظريات سياسية حول دور الجيش والانقلابات ، بل يحدد جملة احتمالات ويحدد مقدمات ونتائج كل منها ، ليستخلص اي الطرق الافضل للوصول الى خط سياسي جماهيري مستقل نابع من تجربة ايران وتجربة شعبها كما تجري عيانيا ، دون الوقوع في محاكمتها على اساس القوالب الفكرية والنظرية الجاهزة في نظرية الثورة والسياسة .

مهما يكن موقفنا من استنتاجات الكاتب ، الا ان غنى المنهج وجدليته وشدة التصاقه بحركة الواقع الفعلية ، يبقى رصيда كافيا لاعتبار هذا الكتاب احد المحاولات الجادة لكاتب ايراني عايش عن كثب تجربة شعب في مواجهة واحد من اعنى الانظمة الفاشية ، ولعل في ذلك ، تكمن عظمة شعب استطاع ان يطيح (( بالحلقة الاقوى )) وليس (( بالحلقة الاضعف )) في سلسلة الانظمة التابعة في هذا العصر .



## الفصل الأول

## الجيش والسياسة





## ايران ٠٠ جيش التبعية

هناك مشاكل عالمية عديدة في عصرنا الخاضر لا تلفت انتباه المراقبين الغربيين . ذلك لانها دون شك مشاكل هامة تحتل موقعا مركزيا في البنية الاقتصادية والاجتماعية للعالم ، كالعلاقات بين المركز والطرف ، البترول والجيش .

رغم الاهمية الاساسية للانقلاب الذي اطاح بمصدق سنة ١٩٥٣ ، على الاستراتيجية والعسكرية ومشكلة الطاقة ، فان القليل من الدراسات الجادة قد اهتمت بهذه المشاكل منذ ذلك الوقت . ان الانقلاب في التشيلي ، والحرب في الشرق الاوسط ، وحظر النفط ، وتأكيد السيادة المشتركة للقوتين الاعظم على اوروبا ، كلها قضايا قد تتابعتم دون ان يفكر احد بشكل عميق بمسائل اساسية ، خصوصا مسألة التكامل العسكري في العالم . ان العنف والقمع والاضطهاد الفكري تحدد الرؤى العلمية وتوجه التفكير في مسارات مصددة .

ان اوروبا تخشى ان ترى صورتها في مرآة الزمن وهي تترك نفسها بطواعية في مسيرتها نحو الانحطاط . وهكذا فان أزمة البترول

كانت متوقعة ، ولقد أشار عدة خبراء بقربها . نحن أيضا في المعارضة الايسرائية قد اقترحنا منذ سنة حلا يحفظ مصالح الدول المنتجة للنفط ومصالح أوروبا في نفس الوقت . الا ان الصحافة الفرنسية قد اهلكت تماما هذه الایحاءات . ان أوروبا قد تخلت منذ عشرين سنة عن دور رجل الشرطة ضد مصدق ، وهي منذ ذلك اليوم قد اقبلت طريقا كان بإمكانه ان يؤدي الى تأمين ازدهار استقلالها والى تغير مستقبل العالم . ويتركها لمصدق اتجهت أوروبا نحو الامبريالية المسيطرة ، وها هي اليوم تقطف ثمار ذلك ، ومطروح امامها نفس الخيار : اما ان تفوض في عملية التبعية ، واما ان تقبل حلا يسمح لها وللدول المنتجة للمواد الاولية بالخروج من موازين القوى المستعبدة .

ان الدراسة التي نقدمها هنا لا يمكنها ان تتناول بشكل واسع مشاكل البترول والجيش . سنحاول ان ندرس المسألة المركزية : اي العلاقات التي يتحول البترول بواسطتها الى جيش متعدد الوظائف ، والذي عبر الحاقه بالجيش المسيطر للولايات المتحدة يربط تطوره بالنمو السريع لتصديرات البترول وللبيع المسبق حتى لـ « الذهب الاسود » وللثروات القومية الاخرى .

سنحاول ان نظهر ان السيطرة تتجسد في علاقة اربع ديناميات : دينامية الالحاق بالنظام المسيطر ، دينامية تفكك النظام التابع ، دينامية اللاتساوي التي تجسد علاقات المسيطر — التابع ، دينامية العنف وهي النتيجة . نحن سنبحث في مجال ايران ، الا ان جوهر البحث يمكن ان يتجاوز هذا البلد ، غالبترول يمكن استبداله بأية موارد طبيعية ، والجيش الايراني بأي جيش آخر ، بمعنى آخر سنقتصر على ذكر وظائف البترول كمادة اولية في الاقتصاديات المسيطرة والتابعة وكموجه مالي . وسنضع نصب اهتمامنا قضية النفقات لنبين كيف انها تحدد الاستغلال المتسارع للبترول من جهة ، ومن جهة اخرى الحاق الجيش الوطني بالجيش المسيطر . وكيف ان هذه العملية المزدوجة تؤدي الى تعميم للصراعات وللتناقضات وللنف في المجتمع التابع او المسيطر عليه .



واذا كان للبتروول اهمية متصاعدة في الاقتصاديات فان ذلك ليس بشكله كمادة اولية بالمعنى الدقيق لكن عبر شكله كطاقة .

لقد اعطى الغرب لنفسه وللآخرين مفهوما شاذا عن النموس قائلا انه يتطلب الاستهلاك الجنوني والتبذير ، وهذا يؤدي الى تقصير عمر الموارد الطبيعية في العالم . وهكذا كطاقة يستخدم البتروول مادة اولية ذات اهمية كبرى للسنوات القادمة لانه لا يكلف شيئا ويتم الحصول عليه من بلاد مسيطر عليها . وحتى في هذا الاستعمال اللاعقلاني للبتروول فان التبذير الخارق اصبح قاعدة ، ويسير في اتجاه معاكس للمصالح الحقيقية للبلاد المسيطرة . وجوابا على طلبات البلاد المنتجة بزيادة السعر يتم التخويف دون تردد بمصدر منافس ، نعرف اليوم تفاهته .

ومع ذلك ياخذ البتروول كمادة اولية مكانا اكثر اهمية في قطاع الانتاج . وهناك سبب آخر لاهمية البتروول الاقتصادية لان هذا القطاع من خلال الفوائد المرتفعة التي يحققها يصبح مكانا لتراكم هام ينقلب الى نشاطات اخرى . ان الوظائف المتعددة والحاسمة للبتروول جعلت منه رهان الاستراتيجيات العالمية : من يسيطر على البتروول يسيطر على العالم .

بالمقابل فان البتروول منذ ابتداء انتاجه واستغلاله بقي غريبا عن الاقتصاد الايراني . وفي نفس الوقت كان احد العوامل الرئيسية في تفكك هذا الاقتصاد . وهذا بسبب الصادرات : لانه سمح برمي المنتجات القومية وسبب عملية تحول لنمط الحياة من خلال « حاجات » يتعلق اشباعها بسلع منتجة في الخارج . وبهذا المعنى يشكل البتروول كموجة مالي عامل تفكيك للمجتمع والاقتصاد الايرانيين ، وعامل تتبع لعناصر لا يمكن تتبعها بالنظام المسيطر .

يقال غالبا ان الاقتصاد المسيطر « يلاحق حتى اخر قرش » المبالغ المدفوعة مقابل المواد الاولية ، لكن الذي لا يذكر غالبا هو ان هذا الاقتصاد يستخدم في نفس الوقت تلك المبالغ ليميد بناء الاقتصاد المسيطر عليه لمصلحته . بكلام اخر انه يفرض نظامه للحاجات مقابل استيراده للمواد الاولية .

ان ديناميات الالحاق والتفكيك ينتج عنها بالمحصلة : دينامية اللامساواة التي يقدر اتجاهها بالتطور التالي : حسب التقارير الرسمية للدول العربية اذا لم تتغير الاحوال جذريا في عام ٢٠٠٠ يوم تصبح آبار البترول على وشك ان تنضب ، فان دخل الفرد في بلاد المجموعة الاقتصادية الاوروبية سيرتفع الى ٦٣٣٠ دولارا ، بينما سيحافظ على وضعه في بلاد جنوب المتوسط اي ٧٦٧ دولارا . او ليس المذكور هنا الا معطى كميا لا يستطيع قياس العوامل الكمية والكيفية بكل اتساعها لدينامية اللامساواة ؟ بالمقابل لا يمكن حساب قيمة الخيرات الرئيسية التي ستخلق بفضل البترول خلال العقود الثلاثة القادمة والتي ستبقى ضمن الاقتصاديات المسيطرة بمتناول الاجيال القادمة . وبالمقابل ان عمليات التحويل الى صحراء والتنظيم العسكري والعنف تفشل في البلاد الخاضعة . ان تطور هذه اللامساواة هو البؤرة التي يولد فيها العنف ويتوسع ، وهو غير ممكن دون تراكم القوة في الاقطاب المسيطرة كما في الطرف الخاضع .

ان التتبع الاقتصادي ، السياسي والثقافي يزيل وطنية الطبقات الحاكمة بالنسبة للطبقات المحكومة ، كما انه يعجل باستيراد خيرات الاستهلاك والقيم الثقافية ، ويشجع تصدير المواد الاولى والكفاءات جاعلا البلد الخاضع في حالة من التفكك والمعجز .

ان الجيش يلعب دورا حاسما في هذا التفكك . وهدفه المحافظة عليه وقمع كل القوى التي تعارض هذه العملية : وهناك منطقتان لتطوره :

منطق التوتر داخل المجتمع الوطني الذي يشهد عنفا تبعا لدينامية التفكك ، ومنطق العنف العام الذي يطفئ على العلاقات العالمية . الا انه حتى نفهم دور الجيش في هذه العملية علينا ان نبحث في مجمل العلاقات الموضوعية القائمة بين النفقات العسكرية الايرانية وبين تبعيتها للخارج .

لهذا من الضروري من جهة دراسة اواليه (١) العلاقات بين

(١) القوانين او الاتجاهات المتحركة بطريقة عمل ظاهرة او حدث ما .



هذه النفقات ، وبين الإيرادات البترولية الحالية والمستقبلية ، ومن جهة ثانية دراسة تطور التناقضات بين الجيش وتلك النفقات كقوة محركة للتفكك واللاحاق . ومن المناسب ايضا البحث في العلاقة بين الجيش والاقتصاد الوطني ، وبين الجيش والامة بحد ذاتها .

## ١ - النفقات العسكرية الايرانية :

حتى نقيس اتساع مكانة الجيش في النشاطات القومية علينا ان نبرز بتفصيل سلسلة مراكز الانفاق العسكري المباشر وغير المباشر .

— النفقات في التجهيزات العسكرية .

— الاستثمارات في معامل التصليح ( حاليا هناك مشروع كبير قيد الانجاز لبناء معمل ضخخ لتصليح الطائرات العسكرية في مهرباد وطهران ، وكذلك هناك مركز هام لتصليح السفن الحربية في بندر عباس ، على الخليج ) .

— نفقات تأهيل العسكريين — أجور ومساعدات مختلفة .

— نفقات تجديد وتطوير الاسلحة .

— رواتب الخبراء العسكريين الاجانب .

— نفقات البنى التحتية : سكك الحديد ، المدارج ، المرافئ ، المعسكرات ، الملاجئ الواقعة من طهران .. الخ . ( حاليا هناك قاعدتان جويتان قيد البناء ) .

— النفقات الملحقه بالعمليات العسكرية داخل البلاد وخارجها : وتزداد هذه النفقات بسرعة وتبلغ ارتفاعا اكثر اهمية وذلك تبعا لدرجة الحاق الجيش الايراني بتشكيلات الحرب الاميركية التي تتطلب منه ان يبقى دائما في حالة تاهب .

— النفقات المتعلقة بالدين الخارجي . قسم من هذه النفقات ناتج عن الدين العسكري والخارجي . وقسم آخر يتأتى من فوائد الديون المقترضة لتحل مكان رؤوس الاموال المخصصة للنفقات العسكرية .

— النفقات المبذولة للحفاظ على النظام في داخل الجيش وخارجه ، للسافاك ( البوليس السياسي ) وباقي الاجهزة البوليسية للتجسس والمعلومات . وهي سوف تزيد باضطراب اذا لم يرغب النظام ، او لم يقدر على حل مشكلة الاستياء العام الا بالعنف . وفي هذه الحالة سيجد نفسه مضطرا لزيادة نفقات اجهزة النظام ، كقوى الامن والشرطة والسافاك والمحاكم العسكرية والسجون وجهاز الدعاية الاحادي الجانب . الخ . وفي نفس الوقت ستواكب هذه الزيادة في النفقات ، أجواء من العنف ستؤدي من جديد الى زيادة في النفقات العسكرية .

ان تقدير الحد الأدنى لمجموع النفقات المباشرة للجيش ولقوى النظام ، مضافا اليها ١٠ بالمئة من ميزانية الادارة والتطور ، تفضي بنا الى الجدول التالي : ( الارقام بمليارات الريال ) . والارقام بليفة جدا :

النفقات العسكرية تزيد بمعدل ٢٦ بالمئة بالسنة . وهي ضعفها معدل الـ ن.ق.١ (١) وعليه فان المصاريف العسكرية في زمن الدكتور مصدق ( ١٩٥٠ — ١٩٥١ ) لم تبلغ سوى ٢٠ بالمئة من الـ ن.ق.١ . وشكلت في سنة ١٩٦٧ ٧٧٥ بالمئة ووصلت في ١٩٧١ الى ١١٢٥ بالمئة . ان مجموع النفقات ( العسكرية + ١٠ بالمئة من ضمن ميزانية الادارة والتنمية ) تتجاوز ١٤ بالمئة من ن.ق.١ عام ١٩٧١ :

---

١ — الناتج القومي الاجمالي او العام .



نسبة مجموع النفقات العسكرية ن.ق. ١٠	نسبة النفقات العسكرية ن.ق. ١٠	نسب النمو	نفقات عسكرية + نفقات من ضمن النفقات للتجهيز	نسب النمو	نفقات عسكرية و نفقات عسكرية	السنة
١٩٣٥٪	٢١٪	٢٩	٥٠٠٧	٢٤	٤٢	١٩٥١-٥٠
١٩٣٣٪	٧٧٥٪	٢٣٧	٦٥٤	٢٥	٥٢٣	١٩٦٧
١٩١٧٪	٨٦٤٪	٢٣٧	٨٠٩	٢٥	٦٥٣	١٩٦٨
١٩٣٣٪	٩٥٪	١٧٦	٩٤٩	١٥	٧٥٣	١٩٦٩
١٩٤١٪	٩٧٥٪	٣٢٥	١٢٥٦	٣٢٨	١٠٠	١٩٧٠
	١١٢٥٪					١٩٧١

ومع ان الاقتصاديات الصناعية المسيطرة تحتاج لنفقات عسكرية لاغراض شتى ( منها وضع قسم من رؤوس الاموال خارج دورة عملية الانتاج ) . فان هذه الاقتصاديات ليس لها القدرة ولا الامكانيات على تحمل نفقات عسكرية كتلك التي في ايران .

ان الجدول التالي يسمح بمقارنة نسبة هذه النفقات مع الـ  
ن.ق.ا .

السنة	البلد	النسبة بين النفقات العسكرية والـن.ق.ا .
١٩٧٠	الولايات المتحدة المملكة المتحدة الاتحاد السوفييتي اليابان فرنسا كندا الهند ايران	٧٩٥٪ ٤٨٥٪ ٧٦٪ ١٣٪ ٤٢٪ ٤١٪ ٢٢٪ ١٥٪ (١)

من الواضح انه في هذه النفقات العسكرية تتجاوز ايران مجموع الدول الغربية المسيطرة في نفقاتها العسكرية . ان الشاه يبني قوة عسكرية في خدمة مصالح الولايات المتحدة وذلك عبر صرفه للثروات الحالية وباستهلاكه المسبق لخيرات مستقبل الامة ( ايرادات البترول + القروض الخارجية ) . وفي سماحه للقوى المسيطرة بنهب البلد .

(١) لا تشمل ميزانيات اجهزة الامن .

ان مجموع النفقات العسكرية يتجاوز طاقة التوفير للاقتصاد الايراني ، ولهذا يضطر الاقتصاد الوطني الى الاستدانة من الخارج ، والى اللجوء لرؤوس الاموال الاجنبية ، ولتمجيل زيادة تصدير البترول وبقية الثروات ، والبيع المسبق لكل خيرات البلد . ان كلفة بناء البنى التحتية الضرورية لزيادة طاقات امتصاص الاستيراد ، ونفقات الدولة تتمان ونسط اقتصاديين مختلفين : الاقتصاد الصناعي الغربي ، والاقتصاد الايراني ، بشكل ان هذا الثاني يتكامل في الاول . ان الدولة تصرف نقدها الاجنبي لدى الاقتصاديات الصناعية من اجل شراء منتجات صناعية ( اسلحة وغيرها ) وتصرف ما يقابل هذا النقد الاجنبي ، مع ايراداتها الاخرى من عملة ايرانية لشراء الخدمات وتزيد هذه النفقات قدرة الشراء المركزة في ايدي عدد ضئيل من العسكريين والبيروقراطيين والبورجوازيين « الكبرادور » . وهي في حد ذاتها هدامة لان المركزة تجعلها مشؤومة . ولان قدرة الشراء تتجه نحو اقتناء منتجات وخدمات لا تقدر الا الاقتصاديات الصناعية المتطورة على تأمينها . ومن البديهي ان تضطر ايران الى استردادها . لكن ماهي المحصلة لكل ذلك ؟

يستفيد الاقتصاد الصناعي المسيطر من كل نتائج النفقات المركزة بينما يصبح الاقتصاد الايراني اكثر غاكثر طرغا للمركز بسبب تصديره لرؤوس امواله وباستيراده للمنتجات والخدمات .

## ٢ - النفقات العسكرية هي القوة المحركة لتبعية الجيش والاقتصاد الايراني

ان الاسس الاقتصادية والتكنولوجية للجيش الايراني قد انتقلت من الداخل الى خارج البلد . ان التفاوت المتزايد في المستوى التقني لكل من البلد والجيش يحدد اكثر غاكثر العلاقات بين الجيش والاقتصاد الوطني . فلا يكفي ان التجهيزات العسكرية الحديثة جدا ( الالكترونية وغيرها ) لا يمكن صنعها في ايران ، بل وحتى مسألة صيانتها ( قطع غيار ، اجهزة تقنية ، اعددة وغيرها ) ترتبط بالاقتصاديات الصناعية المسيطرة .



في كل مرة يتجدد السلاح تزداد الهوة اتساعا بين المستوى التكنولوجي الوطني والمستوى العسكري . ان تبعية الجيش الايراني الكاملة للانتاج وللتكنولوجيا الامريكيتين تجعل الوجود الدائم والمتزايد لخبراء عسكريين امريكيين ضروريا . ان تحسين التسلح يغير بنية الجيش ، القدرة ، اللاتقنية ، فهو جيش شديد التراتب بالنسبة للتقنية . انه جيش تكنوقراط يصبح خلال عملية التغيير التكنولوجي جزءا متكاملًا من الجيش الاميركي ولا يمكن ان يوجه الا من قبل الجيش المسيطر ، يعني خبراء امريكيين .

منذ اليوم الاول لولادة الجيش الايراني ، اي منذ خمسين سنة ، وجد نفسه ، تحت اوامر الخبراء العسكريين الاجانب ، في البداية الانكليز ، واليوم الامريكيون والاسرائيليون . ان الخبراء الاجانب ليسوا العسكريين فقط بل ومعلمي الاستراتيجية ايضا ، وعليه فان الرأس ، القيادة ، الادارة ، التسلح ، والموارد المالية ، تأتي من الجيش الاميركي ويراقبها مراقبة تامة . وهذا هو هدف عملية الحاق الجيش الايراني بالجيش الاميركي .

ان ايران اليوم هي الصيد المضمون للولايات المتحدة ، فهي تجبر الايرانيين على دفع ثمن التسلح العالي التصنيع ولا تحرم البلد من ثرواته فقط بل وتربط جيشه بها وتجعله في تناقض تام مع الشعب . وهكذا نفهم بوضوح اكثر ، معنى تصريحات الناطق الرسمي لادارة الدولة الاميركية الذي يقول « ان للولايات المتحدة مصالح هامة في الكويت وفي منطقة الخليج الفارسي بشكل عام . ومنذ ان وضعت انكلترا حدا لحمايتها في الخليج الفارسي منذ ١٩٧١ . تحملت الدول المجاورة للخليج مسؤولية كبيرة في سبيل تأمين حمايته . اما السياسة الاميركية فتعبر عن نفسها عبر بيعهم كميات هامة من التجهيزات العسكرية ، وفي تأمين الخدمات من اجل حاجاتهم الدفاعية ( « لوموند » ٢٥ - ٥ - ١٩٧٣ ) .

## تأثيرات النفقات العسكرية على دمج الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد الأمريكي:

ان النفقات العسكرية شكلت دائما في ايران احد العوامل المحركة في توسع وتوجه الاقتصاد . غداة الخسارة العسكرية الإيرانية أمام روسيا القيصرية ، دفع تحويل المشتريات العسكرية ( كجزء مكمل من مجموعة عناصر أخرى ) من الداخل الى الخارج ، كما دفع الاقتصاد الإيراني الى مزيد من التفكك .

ان الاواليات التي سببت هذا التفكك قد دفعت ايضا الى تكريس الالحاق بالاقتصاد المسيطر . والمحاولات التي قام بها كل من

AMIR - KABIR ; GHAYEM - MAGHAN

( رؤساء وزارة اصلاحيون في نهاية القرن التاسع عشر ) كذلك محاولات مصدق في ايران المعاصرة لاعادة توجيه النفقات نحو الداخل ، كانت احد اسباب سقوطهم . ومنذ ذلك الحين لم تتكرر تلك المحاولات . وغداة الانقلاب المدعوم من الـ C.I.A ( سنة ١٩٥٣ ) دشّن مشروع كبير من أجل « تحديث الجيش الإيراني » لجعله القبيلة ذات الامتيازات في الامة .

وهكذا لم تصرف المبالغ الضخمة في الخارج لشراء المصعدات العسكرية فقط بل ان ابواب البلد فتحت على مصراعيها للاستيراد ، وذلك كما يتمنى العسكريون اصحاب الامتيازات . واليوم صلصة الجيش بالانتاج موثوقة اكثر فأكثر .

ان المشتريات العسكرية نوعان : يأتي به الجيش مباشرة من الخارج وما يأتيه مداورة عبر المستوردين . ان اهمية هذه المشتريات في اخضاع الاقتصاد لا تتأتى من حجمها فقط بل ومن مركزتها ايضا . هذه المبالغ التي تنفقها الدولة للشراء على سوق المنتجات والخدمات القليلة جدا والمحددة تشجع اما السوق الخارجي ب مباشرة واما سوقا محددة ليست سوى امتداد للسوق الخارجي ، حيث يركز فيها الوسطاء التجاريون ( الكمبرادور ) رؤوس اموالهم بهدف احتكار

فوائد ضخمة متواصلة تقريبا . ان نتيجة تحويل رؤوس الاموال الضخمة هذه من الانتاج الداخلي الى الاستيراد هي :

— خلق مؤسسات صناعية وهمية لا تستخدم الا لترتيب شكل المنتجات المستوردة .

— ركود الفروع الاقتصادية المدعومة بالراسمال الداخلي . ان نفقات الدولة الداخلية محصورة في اطار اجتماعي — اقتصادي ضيق .

ان الاجور والصيانة واسعار السلع المستوردة تؤثر على توزيع المداخل وتخلق داخل الطبقة المسيطرة شرائح ذات دخل مرتفع جدا . هذه الشرائح المتأثرة « بطريقة الحياة الاميركية » تلح في طلب خيرات وخدمات يعجز الاقتصاد الايراني عن انتاجها .

ان زيادة نفقات الدولة ، اي دخلها ، بمركزيته وكثافته ، يغير بسرعة بنية الطلب بحد ذاته . وينتقل الاستهلاك اكثر فاكثرا نحو منتجات وخدمات مستوردة .

نظرة بسيطة على التغير الذي اصاب بنى استهلاك الاسر المدنية الايرانية خلال العشرين سنة الماضية ، يبين اتساع وسرعة هذه التغيرات . ان مراقبة الطلب يجبر الحكومة فتح ابواب البلاد للاستيراد . وتبعاً لذلك يصبح التضخم المتسارع امراً محتوماً .

وهكذا يصبح الاقتصاد الايراني « مريض المال » متعطشاً لرؤوس الاموال الاجنبية .

في نظام يقيد الانسان ، حيث الاقتصاد ليس سوى استهلاك لمنتجات اقتصادية المسيطرة ، ومتعلق بالخارج برؤوس امواله وكوادره وتكنوقراطيه . . الخ لا يبقى اي مجال لنشاط الادمغة ولا حتى مجال عملي قليل للسواعد . ان عقم الثقافات الخاضعة ليس الا نتيجة لمركزة الانتاجية على الصعيد العالمي .



في الماضي كانت الجيوش تمارس استراتيجيات الارض المحروقة كي توقف عدوان الاعداء . اما اليوم فان الجيش الخاضع اداة الهيمنة الخارجية ، ومدفوع ايضا لحرق الادمغة والسواعد .

### ٣ - مستقبل الجيش الايراني :

ان التحليل السابق يسمح لنا برؤية تطور ومستقبل الجيش والاقتصاد الايراني : الجيش خاضع لعملية الحاق تامة بالجيش الاميركي ، والعناصر غير القابلة لهذا الدمج تتعرض لتطهيرات متتالية تقنيون وتكنوقراط يحلون محل كوادر وسطى هم في اتحاد وثيق مع باقي فئات المجتمع حيث كان يحتفظ الجيش تقليديا بعلاقات واسعة جدا معها .

وتبعاً لذلك يتغير الجيش في قدراته وفي تركيبته الاجتماعية وفقاً للتجديد التكنولوجي . وتلحق كوادر هذا الجيش القيادية ، الذين ينفذون اوامر الخبراء الاميركان ، باوساط معينة ، حيث الامتيازات والمركز متعلقان بعلاقات ايران بالولايات المتحدة المتعددة الجوانب ، علاقات ، تشكل فيها هذه الاخيرة القطب المسيطر ويصبح الرأس والقيادة العليا للجيش الامبراطوري « الايراني » اميركا .

ان القانون المتعلق بالـ « خبراء الاميركان » الذي صوت عليه البرلمان قد مهد الطريق للسيطرة التامة للولايات المتحدة . ويمكن ابراز اهمية هذه السيطرة بسجن ونفي الزعيم الديني البارز آية الله الخميني الذي عارض هذا القانون .

ونجاوزا للدستور الايراني وانسخط الشعبى العميق والرأي العام العالمى ، نفى الشاه آية الله الخميني الذي كان نه شرف توقع الاثار السلبية لهذا القانون ، توقعات اصبحت اليوم حقيقة واقعة . ومن البديهي انه في كل مرحلة من مراحل الحاقه عرف الجيش الايراني وسيعرف ايضا حملات تطهير للضباط ( ١٠ ضباط اعدوا مؤخرًا )

وللتطهرات اسباب سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، وتقنية ولها تفاعل مع الصراعات الداخلية والخارجية للجيش .

ومن خلال عملية الحاقه بالجيش المسيطر وتبعيته للخارج يصبح الجيش الايراني في تناقض مع تطلعات الشعب . كما ان اجتياح المسيطر لايران يتطلب قلب البنى الاجتماعية الاقتصادية : وهذا هو السبب الحقيقي للثورة المسماة « بيضاء » . من الواضح ان الشعب الايراني الذي عاش منذ قرون مستقلا ومسترشدا بالمبدأ السياسي لـ « التوازن السلبي » بين القوى المسيطرة ، ستقاوم الغزو الكامل لبلاده . وهكذا يصبح الصراع بين الجيش الملحق والشعب امرا لا يمكن تلافيه . حيث لا يتصرف كأداة للسيطرة فقط بل كمدافع ايضا عن وجوده الخاص . ان ديناميكية هذا الصراع حاسمة بالنسبة للمستقبل .

ان الجيش فريسة للصراعات المتتالية في داخله كما في خارجه ، ونتائج هذه الصراعات تتعلق بالعوامل التالية : اذا نجحت القوى المسيطرة بالقضاء على العناصر غير القابلة للاحاق في الجيش ، وتحملت نتائج ذلك ، فان اندماج الجيش الايراني في الجيش الاميركي سيكون كاملا عندئذ ، مستقيما ومتسارعا . ولكن اذا تجمعت الصراعات الداخلية والخارجية في اتجاه نقوية القوى الثورية فان قوة الجيش الضخمة تصبح عديمة الفائدة وغير قادرة على منع تطور العملية الثورية .

#### ٤ - الجيش ومستقبل الاقتصاد الاميركي :

ان الاقتصاد الايراني في طريق تغريب اساسه . رؤوس الاموال التكنولوجية ، الكوادر التقنية ، والمنتجات الرائجة تأتي كلها من الخارج . ان عملية الاستهلاك في ايران اصبحت اسيرة التغريب . ان نقل اساس الاقتصاد الى الخارج ينقل ايضا مركز القرار . ولذلك فان الاقتصاد الايراني في توجهه تبع ويتبع اكثر فأكثر قرارات واستراتيجيات الاقتصاد المسيطر .

ان الزراعة حاليا في ايران لا ترد على حاجات الشعب ، كما انها لا تنتج تبعا لهذه الحاجات بل في اطار متطلبات ونزوات السوق العالمي . والمنتجات الصناعية المسماة تقليدية ( باستثناء فروع من الانتاج الضخم ) تتناقص او تتوقف .

ان عمليات التفكك لا يمكن لها الا ان تتكثف : فهناك اقتصادان واحد مسيطر مع طاقة عدوانية كبرى ، والاخر خاضع مع قليل من المقاومة ، يخوضان منافسة غير متكافئة . ان مركزة نفقات الدولة هي المحرك الرئيسي لهذه العملية الثنائية من التفكك والدمج ، من الهدم واعادة البناء . ان هذه السيرورة تغير بنية النفقات .

قبل تأميم البترول وخلال هذا التأميم كانت ميزانية الدولة تأتي من مجموع النشاطات المنتجة في البلد . الا ان اليوم ومع زيادة ايرادات البترول والديون والاستثمارات الخارجية فان ميزانية الدولة التي تشكل لوحدها ٧ ٪ من الناتج القومي العام لا تتعلق الا بحدود ضئيلة بالانتاج الداخلي ( غير البترول ) . وبكلام اخر ليست الميزانية فقط القوة المحركة للاقتصاد الوطني ، بل هناك ايضا القطاع العام كأداة للاقتصاد المسيطر ، والذي يتحكم في مجموع النشاطات الاقتصادية .

ان الجماعة الوطنية في نشاطها الاقتصادي خاضعة كليا للقطاع العام . هذا التغيير في الدور يسمح للقطاع العام بتسريب الثروات نحو الخارج . وهذه التحولات تزيد من جهة ، نفقات الدولة بالنسبة للايرادات الخارجية ، ومن جهة ثانية ، تجعل المجتمع محكوما بالنشاطات الاقتصادية للدولة . ان التبعية ، الاحادية الجانب للجماعة الوطنية ، للدولة ، وتبعية هذه الاخيرة للاقتصاد المسيطر تزداد بسرعة اكثر من سرعة نفقات الدولة .

هذه النفقات المتمركزة والآخذة في التمرکز تدفع نحو الخارج حجما متناميا من ثروات البلد . والمقاومة الاقتصادية لا محل لها ، فلقد حطمتها « الثورة » البيضاء بعد ان هدمت القواعد التي يمكن ان ترتكز عليها .



ان اقتصاد ايران الحالى واقتصاد الغد سيصبح اقتصادا مديونا اكثر من اليوم ، مجتاحا بالاستيرادات ومستهلكا مستقبلا سلفا .

الجيش الايراني هو اداة هذا التفكك . والعلاقات بين الجيش وبين الامة تصبح علاقة عنف اكثر فأكثر .

وكما يراكم الجيش الوظائف فانه يزيد قدرته في المجالات التنفيذية والتشريعية ويمد سلطته القضائية عبر توسيع صلاحية المحاكم العسكرية ، والمراقبة التي يفرضها على السلطات المدنية .

وهو يشرف ايضا على ادارة اعمال الادارات العامة حافظا للعسكريين مراكز القيادة : كما انه يخلق بشكل متواز مؤسساته الخاصة : المؤسسات التربوية ( جيش المعرفة ) والصحية ( جيش الصحة ) ، والتطور والتنظيم ، وحتى المؤسسات الدينية ( جيش الدين ) . كما انه يطور مراقبته للمجتمع بينما يوسع مجال عمله خارج حدود البلاد .

ان هذه المراقبة ليست مجرد مراقبة عامة : انها عملية تحزب كاملة ، تشكل التجمع الوحيد المنظم جيدا في البلد ، والجيش سيدها يمتص ويسحق القوى المحركة للمجتمع ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية . انه يتكون كمجموعة مهيمنة داخل تشكيلة اجتماعية حيث تزداد اللامساواة . انه قطب تراكم السلطة وهو الوسيلة والقاعدة الضرورية لتقسيم المجتمع الى قسمين :

قسم ملحق وتابع وقسم لا يدمج . ولا علاقة بينهما الا علاقة العنف .

هذا الجيش في وظيفته التقليدية — الدفاع عن الوطن — اصبح عاجزا اكثر فأكثر . والحرب الاخيرة في الشرق الاوسط قد ابرزت ان الجيوش التابعة كجيش اسرائيل لا يمكن لها ان تستمر بالمعركة اكثر من اسبوع بدون تجديد كثيف للسلاح من الجيش الحامي . وبوجود هذا النقص في الاستقلالية فان هذه الجيوش امامها احتمالان : اما

ان تعجل عملية اللاحاق واما ان تلجأ الى تغيير شامل ، وهذا لايعني الا شيئا واحدا هو بناء الجيش الشعبي . لكن الموازنة التي عرضتها الحكومة سنة ١٩٧٤ تظهر انها اختارت طريق الدمج السريع والشامل : فنفقات الـ « الدفاع الوطني » بلغت ٢٠ ٪ من الناتج القومي العام ( دون ان نحسب نفقات قوى الشرطة والنفقات العسكرية تحت غطاء التطور ) .

في مثل هذا المحيط لا دور لاوروبا : وبعد الحرب في الشرق الاوسط لم يعد الشك ممكنا حول هذه النقطة . وعلى اوروبا ان تجد حلا اخر لا يمكن الا ان يكون عند نقطة مؤازرة استقلالها واستقلال الدول المنتجة . لكن كيف يمكن ان تكون قواعد الاتفاق بين هاتين الارادتين في الاستقلال ؟

ينبغي اولا ، ولمصلحة الفريقين ، تسريع اللجوء الى مصادر اخرى للطاقة اقل ندرة ، وتقليل تبذير البترول وحصر استعماله كوقود لصالح استعماله كمادة اولية . وهكذا يمتد اجل حقول النفط وفي المدى البعيد يضمن امكانية بعض المنتجات التي لا غنى لها عن البترول ومشتقاته . وتتلقى اوروبا مقابل مساعدتها لتطور الدول المنتجة ضمانا تسلم البترول وفقا لبرنامج محدد . وفي نفس الوقت على الدول المنتجة ان تسعى لبناء اقتصاد متنوع ، ومركز ذاتيا اي ( لا يشكل مجرد ذيل للاقتصاديات المتطورة ) . ويمكن ان نقترح بعض خطوطه الموجهة :

تطوير صناعة البترول في البلاد المصدرة ذاتها بحيث ان تصدير الانتاج الخام يتوقف من هنا لعشر سنوات قادمة . دمج صناعة البترول في اقتصاد البلد . التوجه نحو البتروكيماويات ، وانتاج السلع التي ترد على حاجات الشعب . انتاج نفطي وفقلا لحاجات البلد للمواد الاولية . الاستعمال الدقيق لايرادات تصدير المنتجات النفطية بهدف بناء اقتصاد مستقل عن اقطاب السيطرة . هذا البناء لاقتصاد مركز ذاتيا متكامل بصناعة البترول من خلال اقتصاد نفطي منفتح سيعطي معنى للتأمين في البلاد المنتجة لثرواتها الطبيعية . لكن بناء

مثل هذا الاقتصاد غير ممكن الا ضمن بعض الشروط السياسية منها:  
تهدئة الصراعات العالمية ، عدم تدخل البلاد الصناعية في سياسة  
البلاد المنتجة ، وذلك يشجع قيام أنظمة ديمقراطية مما يسمح بإيقاف  
عملية تبذير الثروات في النفقات العسكرية .



## المأزق

تتحدث الصحافة الغربية هذه الايام كثيرا عن المأزق الايراني . وهي تدافع عن الطرح القائل بأنه ينبغي على المعارضة ان تقبل تسوية مع النظام وذلك من اجل انقاذ البلاد من المأزق والازمة . هنا علينا ان نذكر هذه الصحافة بأنها لا تعرف طبيعة الازمة الايرانية وان تسوية وفق الحل الذي يقترحه النظام لن تخرج البلاد من الازمة . ان الازمة والمأزق ليسا نتاج رفض المعارضة المشاركة مع الذين يحكمون البلاد منذ اكثر من ربع قرن .

ان النظام الايراني لم يتحمل ابدا اية معارضة حتى ولو كانت شكلية . ولقد ذكر الشاه في مناسبات عدة انه يعتبر نفسه افضل ناقد ومعارض لانه يتلقى كل التقارير والانتقادات الدقيقة على تحقيق المشاريع ، وبناء على هذه التقارير والانتقادات يصحح ممارسته للحكم . لكن الازمة الايرانية ما هي الا نتاج لتحقيق هذه المشاريع بالذات . انها ازمة شاملة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، وثقافية وهي التي اوصلت النظام الى المأزق . ان قبول المعارضة بحل تسووي لن يزيد المأزق الا حدة .

## ١ - المآزق السياسي :

ان جذور هذا المآزق موجودة في المهام السياسية الموكلة للجيش . ووفقا للايديولوجية الامبراطورية غان الوحدة ، والامن وتطور النظام غير ممكنة الا بمركزة كل السلطات في ايدي الشاه كرمز للامبراطورية الايرانية . كما ان السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، لا تخضع لوحدها لاوامر الامبراطور ، بل ان كل المؤسسات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والايديولوجية عليها ان تنفذ اوامر القيادة العليا للثورة ، أي المستويات الاربعة التالية :

أ - السلطة العسكرية لاحراز النصر الشامل على مختلف الجبهات ( الحرب الكلاسيكية ، الحرب المضادة للتدمير ، الحرب الباردة ) .

ب - السلطة السياسية المكونة من البيروقراطية ومن الحزب الواحد ( حاليا منحل ) .

ج - المؤسسات الاجتماعية للرقابة .

د - التقرير الخارجي او سياسة التحالف مع القوى والقوى العظمى ، التي تتطابق سياستها مع سياسة قوة ايران .

هـ - السلطة السياسية - الدينية :

- السلطة التشريعية التي كانت خاضعة للدين .

- المؤسسات الدينية .

و - السلطة الاقتصادية :

- النفط وايراداته .

- الاستثمارات العامة والخاصة .

ان هذه المركزة القصوى للسلطات في شخص الملك بالذات لم تكن ممكنة لولا وجود نظام الشاه في اطار الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة . وهذه الاهداف هي :

احتكار استغلال ثروات البلد ، البترول اساسا ، السيطرة على اقتصاد البلد ، وتحقيق مشاريع التطور الاقتصادي ، ضبط ايران كأحدى أهم الحلقات في السلسلة الاستراتيجية ( العسكرية - السياسية ) والسيطرة على الجيش وعلى التنظيم الاداري ، الخ . . . ان المشاريع المحققة في اطار هذه الاستراتيجية هي التي اوصلت البلاد الى المازق السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، والثقافي .

### المازق السياسي :

منذ ربع قرن ونظام الشاه يحاول استدراج المعارضة وخصوصا « المصدقين » لحل تسووي . ان هذا الحل يركز على تطور ايران في اطار الاستراتيجية الأميركية وعلى مركزه السلطات تحت الرقابة التنفيذية . بكلام آخر كان النظام ينتظر من المعارضة خضوعا تاما وبسيطا . ولقد التحق بعض عناصر المعارضة بالنظام بسبب جشعهم للسلطة ورغبتهم في الحصول على اتعاب ، وآخرون بسبب قناعتهم بخطأ الفكرة القائلة انه بواسطة حل تسووي يمكن القيام باصلاحات . الا ان هذا الالتحاق لم يكن ابدا كاملا لان العناصر الأكثر وضوحا في الرؤيا رغبته دائما .

ان الحل التسووي المقترح من قبل النظام ، مع او بدون تغيير ليس جديدا . انه حل اقترح ، خلال الخمس وعشرين سنة الماضية ، في فترات الازمة . والفترة التي ابتدأت بـ « الثورة البيضاء » استمرت خمسة عشر عاما وتم خلالها استيعاب العناصر الممكنة استيعابها لذلك ، وحتى يمنع النظام معارضة فعلية قام بتصفيية العناصر التي لا يمكن استيعابها .

كما ان ازدياد ايرادات الدولة ، والوضع العالمي خلال هذه الفترة سمحا بمتابعة هذه السياسة ، اي سياسة الاستيعاب والتصفيية . ولكن النظام فقد اليوم هذه الامكانيات وهذه الشروط .

فهو ليس بعاجز فقط عن استيعاب المعارضة بل كل العالم يتنصل منه .

ان المشكلة ليست في استيعاب بعض العناصر ( معاونون قدامى لمصدق ) بل في مشاركة مجتمع شباب محروم من اي مجال للعمل والنشاط ( ٨٠٪ من المجتمع دون سن الـ ٤٠ ) . كما ان كل المؤسسات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية قد وجدت لتشكّل حاجزاً امام المشاركة الفعالة لهؤلاء الشباب في تقرير مصير جيلهم . ان الحلول المقترحة في اطار هذه المؤسسات لا المأزق بل تجعله يتسم بالديمومة .

## ٢ — الحلول الموجودة في اطار نظام الشاه :

منذ سنة يدور الحديث عن حليف ، وفكرة حل ثالث ترد في الاذهان هذه الحلول الثلاثة هي :

— تطوير نظام الشاه باتجاه توسيع الحريات في استراتيجية الولايات المتحدة .

— حكومة عسكرية .

وهاتان الحالتان تضمنان استمرارية نظام الشاه .

— انقلاب عسكري يزيح الشاه عن المسرح السياسي .

ان الحل الاول غير ممكن دون موافقة آية الله الخميني ، يعني دون مشاركة الشعب . ولكن كيف يمكن الحصول على الشعب وهو معاد للنظام الموجود في اطار الاستراتيجيات الاميركية، ولؤوسساته القائمة على هذه القاعدة .

ان التناقض في هذا الحل يأتي من كونه يفترض الشعب الذي يرغب بدوره هذه المشاركة ، بسبب التبعية المتحدة . وبكلام اخر نطلب من الشعب ان يقبل بحل دون ان قادرا على تقرير مصيره بيده .



ان هذا الحل لا ينبغي ، بل لا يستطيع ان يهدم المؤسسات التي اوجدت لضبط المجتمع ، كما انه غير قادر ايضا على تغيير البنى الاقتصادية جذريا وخصوصا بنية ميزانية الدولة ( ان اقوال اميني المؤيد لهذا الحل حول هذه النقطة واضحة ) .

بالمقابل ان هذا الحل هو غف مشؤوم لانه سيصني قيادة الحركة اذا قبلت به ، كما ان حالة الثورة والانتفاضة ستختفيان وسيقع الشعب فريسة السلبية لمرحلة طويلة ، وسيقبل المصير الذي يفرض عليه .

ان البعض يقول بأنه علينا التقدم مرحلة مرحلة :  
في المرحلة الاولى نقبل بهذا الحل وعندما يصبح نظام الشاه ضعيفا أكثر ننتقل الى المرحلة التالية . يبدو وكأن أصحاب هذا الحل يجهلون ان النظام يعتمد على هذه الحسابات . فاذا كان بإمكان المرحلة الاولى ان تؤدي الى المرحلة التالية فلن يقدم هو بالذات على اقتراح هذا الحل .

ولكن المشكلة الرئيسية هي ان المعارضة الاجماعية للشعب ليست منظمة ولا تمتلك لا حزبا قويا ولا جيشا للتحرير . ان الشيء الوحيد الذي تمتلكه هو هذا الرصيد الضخم لاية الله الخميني والايمان العام بصدقه واستقامته . ان الخميني هو المرآة التي ينعكس فيها المجتمع . والحل الذي نتحدث عنه لا يفعل سوى ان يحطم هذا التوافق . ولهذا الهدف التسوية مقترحة ، فهي تلقي التبعة على قائد الحركة وتفقد الحركة اندفاعها فتتوقف .

ان اصحاب هذا الحل التسوي لا يدرون ان ذلك لا يلغي المآزق الناجمة عن طبيعة النظام . وسنعود للحديث عن هذا .

ان الحل عن طريق حكومة عسكرية مع بقاء الشاه ، واقعا هو الحل الموجود منذ خمس وخمسين سنة . وخلال هذه الفترة الطويلة عاشت ايران في ظل الحكومات العسكرية . ان الازمات والمآزق هي محصلة هذا النظام ونتيجة البرامج المنفذة . وماذا يمكن ان يغير تعيين رئيس حكومة عسكري ؟

ان كل طرق القمع والارهاب مستخدمة حاليا ( المذابح ، حرق البيوت والاسواق ، تشكيل العصابات المساندة للجيش ، والعملاء ، وعمليات التعذيب والسجون ... الخ . ) كما ان هناك يوميا وفي كل مكان اشتباكات بين العسكريين وجماعتهم مع الشعب . ان هذا الحكم العسكري الذي يحمل على ظهره جثة الشاه ، اما ان ينهار تحت ثقل هذه الجثة وتحت ثقل ضغط المقاومة الشعبية ، واما ان يضطر الى القاء هذه الجثة تحت اقدام الشعب .

الحل الثالث : انقلاب عسكري ضد الشاه وهذا ممكن ان يكون وفق ثلاثة أشكال :

- يطرد الشاه ولكنه يبقى تحت سيطرة الولايات المتحدة .
- يطرد الشاه ويتخلص من سيطرة الولايات المتحدة .
- يطرد الشاه ويستند الى الاتحاد السوفياتي .

ان الشكل الاول يعني استمرار حكم الشاه ولكن بدونه شخصيا . هذا النظام اذا اراد الحكم في حدود العلاقات الايرانية الاميركية الحالية فانه سيواجه منذ البداية بالمعارضة الشاملة . وذا قبل القيام ببعض الاصلاحات دون ان يمس جوهر العلاقات العضوية الايرانية — الاميركية ، مسيطر — خاضع ، فان الازمة لن تحصل بل على العكس ستتفاقم وتؤدي في مستقبل قريب الى الانفجار . كما ان الولايات المتحدة ستضطر الى تحويل الجيش الايراني الى جيش احتلال وهذا يحمل في طياته مخاطر بالنسبة للولايات المتحدة لسببين :

- ١ — لا شيء يضمن لها امكانية السيطرة على الوضع .
  - ٢ — التغير من تبعية للولايات المتحدة الى تبعية لروسيا .
- كما ان الانقلاب الذي سيضع حدا لنظام الشاه ويكف يد الولايات المتحدة دون ان يكون حليفا للروس ، عليه ان يستند حكما

على دعم الشعب . وهذا الدعم غير ممكن الا مع التغيير الجذري لعلاقات مسيطر — خاضع . في هذه الحالة سيمهد الانقلاب العسكري لاقامة جمهورية اسلامية قائمة على الاستفتاء .

اما الاطاحة بالشاه وبسلالة بهلوي ، والحاق البلاد بروسيا فتكون ممكنة في حال اغتراض ان القوى الشعبية مقهورة تماما . والسبب في استبدال النظام بموالين لروسيا يأتي نتيجة لمركز السلطة في جهاز الدولة ، ولحرمان الشعب من كل مبادرة . ويتحدث الغرب ، خصوصا الاميركان عن خطر بسط نفوذ عملاء الاتحاد السوفياتي على البلاد . في هذه الحالات ان مثل هذه الانظمة الدمى الموالية للغرب هي التي تسمح بتسليم البلاد لخصوم الغرب .

ان نظرية الى الحركة التي اجتاحت البلاد توضح لنا ان الشعب قد اختار افضل طريقة . هذه الطريقة تؤدي بنظام الشاه الى السقوط وفي نفس الوقت تقيم سدا امام تدخلات القوتين الاعظم خلال الصراعات . وما يمنع مثل هذا الانقلاب حاليا ليس وجود نظام الشاه ، بل الحركة العامة للشعب الايراني .

وهكذا ان المآزق السياسي للنظام لا يتأتى من وجود معارضة منظمة ولا يمكن ان يحل بانقلاب ويعنف . ان المآزق مصحوب بمآزق اقتصادية ، اجتماعية وايدولوجية وكلها باقية دون حل .

## ٣ — المآزق الاقتصادية :

ان الازمة الايرانية ناتجة عن الانهيار الشامل للنظام الاقتصادي . ان السياسة الاقتصادية للنظام الايراني تركز على الاستهلاك المسبق وعلى التقرير المسبق للمستقبل وذلك تطابقا مع اهداف الشركات المتعددة الجنسيات . ان هذا يعني ان الاستهلاك السنوي يتجاوز القدرة الانتاجية للبلد . ولكي يؤمن النظام غوائد الاستهلاك فتتح الابواب وشجع الاستيراد . هذه السياسة ادت الى نتيجتين :

١ - زيادة انتاج البترول واسعاره وزيادة تصديره وذلك للتمكن من دفع اسعار الاستيرادات عبر زيادة من ٢٠ الى ٢٥ ٪ بالسنة .

٢ - ان الاستيرادات لم تحصل محل الانتاج الداخلي فقط بل وادت الى هدم نظامه في نفس الوقت . ان درجة الاستهلاك المسبق قد زادت حالياً حتى انه رغم زيادة اسعار البترول وزيادة انتاجه ، فان موازنة الدولة اسيرة عجز مالي يتراوح بين اربعة وسبعة مليارات دولار . وهي ارقام كشفتها الحكومة الايرانية .

ان اسباب المازق الاقتصادي هي التالية :

- الزيادة المكثفة للاسعار . بلغت نسبة التضخم ٧٥ ٪ .

- انخفاض قيمة الدولار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للايرادات البترولية . وحسب المعلومات الالية من ايران فان خمسين مليون دولار يتم تهريبها يوميا الى الخارج .

- اندفاع كل الفئات الاجتماعية في الاضرابات التي اخذت اكثر فأكثر طابعاً سياسياً وذلك بسبب هذه الحالة الاقتصادية الصعبة والخطيرة ، وبسبب ضغط مستوى الحياة المعيشي .

٤ - المازق الاجتماعي :

ان الصعوبات الاجتماعية التي يواجهها النظام . وان كانت تتعلق بطبقة او شريحة اجتماعية او كانت الصعوبات المالية تقتاتي من نقص في الايرادات ، فان النظام يبقى عاجزاً عن حلها . الا ان الصعوبات الاكثر اهمية تأتي من خلخلة البنى الاجتماعية ، من اهيل الجيل الشاب في المجتمع ، وجعله دون اهداف ومشاريع . وكما ذكرنا يعتبر المجتمع الايراني مجتمعا شابا ( ٨٠ ٪ تحت سن الـ ٤٠ ) الا ان هذا المجتمع من الشباب لم يعد ضمن نطاق



البنية القديمة للمجتمع . فحتى النظام الاجتماعي للقري والقبائل  
والمدن قد تغير ولسبب التخلخل الاجتماعي فان ملايين من الشباب  
باتوا مقطوعين عن اوساطهم الاجتماعية ، لا مهنة ثابتة لهم ، محرومين  
من كل نشاط مهني وفكري ، في قلق على مستقبلهم المظلم . ولذلك  
فهم مرتبطون بالاسلام والثورة حيث من المستحيل التفكير  
بفصل الواحد عن الاخر .

هل يعقل ان يكون لاي حل يرتكز على عزل هذا الجيل  
الشاب عن ارتباطه مع الحقيقة الاجتماعية الشاملة ، اي حظ  
بالنجاح ؟

### ٥ - المسازق الايديولوجي :

ان الايديولوجية الامبراطورية القائمة على مركزة كل السلطات  
السياسية الاقتصادية الاجتماعية والايديولوجية في شخص الشاه ،  
اصبحت حاليا ايديولوجية الهدم والافناء التام للبلاد .

ان حقائق الوضع لن تترك للشاه اي رصيد ايجابي . ان الازمة  
الايديولوجية للجماعات المسيطرة كبيرة جدا . والحلول التي تقترح  
تعكس بوضوح هذه الازمة . هذه الايديولوجية التي تستمد شرعيتها  
من الواقع الجغرافي - السياسي ليران ، ومن الخلاص والامن  
الوطني ، مدعية ان كل ذلك يتطلب مركزة السلطات في ايدي  
قائد واحد ، قد فقدت اليوم مبررها .

ثمة بلاد خاضعة لنظام من هذا النوع ، لم تقع غقط غسي  
ايدي القوى المتصارعة بسبل حتى ايديولوجيتها بالذات قد فقدت  
رصيدها ، سواء بالنسبة للرأي العام ، داخل البلد ام في البلاد  
الغربية .

ان السؤال الذي يطرح اليوم في كل العالم هو التالي :

اذا اخذنا بعين الاعتبار الوضع العالمي ، تغير موازين القوى  
ودخول الشعب مرحلة النهوض على مسرح الصدامات ، اغسلا

تصبح انظمة تعبر عن مثل هذه الايديولوجيات هي نفسها عوامل  
عدم ثبات متصاعد ؟

ان هذا الوضع الجغرافي - السياسي بالذات هو الذي  
جعل النضال الحر والاستقلالي عن كسل القوى الاجنبية ضروريا .  
كما ان هذا الوضع هو احد عوامل التعبير الشعبي في الاسلام .

ان نظرة لشكل ومضمون النضالات الشعبية ترينا انه لا  
نظير لها ، وان النصر غير ممكن الا في ظل الوحدة الشاملة  
لكل الشعب . الاسلام هو التعبير عن هذه الوحدة . ووسائل  
النضال المستخدمة من الشعب لا يمكن لها ان تنجح الا بالمشاركة  
العامية لكل الشعب .

ان المآزق هي مآزق النظام . وانحياز المعارضة للحل المعتدل  
لن يخفيها ، لكنه سيمنع الحل الوحيد الموجود برأينا وهو  
اسقاط نظام الشاه واقامة الجمهورية الاسلامية القائمة على الوحدة  
القومية التي يعبر عنها الاسلام . ان هذا الحل هو الذي سيخرج  
ايران من المآزق ، وذلك بتطبيق برنامج توسيع الحريات ، وبالفاء  
علاقات التبعية العضوية وبالاتجاه نحو الاستقلال التام لايران والتقدم .

## الفصل الثاني

إعادة تدوير الدولار النفطي





## إعادة تدوير الدولار النفطي

أن أزمة البلدان الصناعية . هي محصلة دينامية الالحاق . التي ليست الا دينامية اقتصاديات هذه البلدان . بكلمة اخرى . أن عملية مركزة الموارد الطبيعية وقوة العمل في العالم ، في هذه الاقتصاديات . تستدعي تحولات هامة لا يمكن تحقيقها دون الاصطدام بمقاومات متعددة . لهذا السبب . نجد أن تطوّر الرأسمالية العالمية يتطلب رؤوس اموال ، ذات زمن اهتلاك ، يتجه نحو القعر بشكل متزايد ، كل ذلك ، بهدف تحقيق نوع من التكيف بين الانتاج وبين بنى الاستهلاك المتحركة . بذلك يمكن تأمين عملية امتصاص الانتاج بكامله ، ويواكب ذلك ايضا خلق حاجات جديدة ، مما يؤدي الى ارتفاع الميل للاستهلاك ، وهذا ما يؤدي بالمحصول الى رفع معدلات الربح الى حدها الاقصى .

أن الرأسمالية تتطلب نموا متسارعا لعمليات التبادل الدولية ، كي تؤمن عملية تصريف منتجاتها ، التي ضاقت بها اسواق البلدان الصناعية . كما ان الرأسمالية تسعى نحو تأمين مستقبل مضمون ،

دون مخاطر . وهذا امر لا يمكن فرضه الا عبر الالحاق المتزايد للقطاعات المسربة ، للاقتصاديات الخاضعة .

ان العلاقات القائمة بين الاقتصاد المالحق والاقتصاديات الملحقه، هي علاقات غير متكافئة ، تتفاقم حدتها : دينامية اللاتكافؤ . وهذا ما يؤدي الى ترسخ دينامية التفكك والتخلع ، في المجتمعات الخاضعة ، وفي اقتصادياتها ، وايضا في القطاعات الخاضعة فسي المجتمع والاقتصاد المسيطر .

غير ان المجتمعات لا تسلم بدينامية التفكك دون مقاومة ، وهذا ما يتطلب كسر شوكة هذه المقاومة او تميعها . ولهذا السبب نلاحظ من جهة تفاقم اتجاهات العنف عالميا . وتضخم الجيوش من جهة اخرى . وهذا ما نجد التعبير عنه عبر : دينامية العنف . ان مجموع هذه الديناميات هو ما يحدد كيفية استعمال المداخل النفطية ، او النفط بحد ذاته .

ان زيادة اسعار البترول تصبح اسمية : وهي عبء على الاقتصاديات المستهلكة للبترول لصالح اقتصاد الولايات المتحدة : الدولار الاوروبي يتحول الى دولار نفطي .

ان الامر ينم كما لو انه اجراء مصرفي : ما يقتطع يتم وضعه في حساب البلدان المنجعة للنفط ، ويعادل ذلك مصاريف هذه البلدان ، ان الازمة الراهنة ما هي الا نتاج عملية تحويل الثروات ، والرساميل ( ومن ضمنها البترول وعائداته ) وتركزها في الشركات المنعددة الجنسيات . التي هي في الوقت ذاته ناتج قوة الولايات المتحدة ومنتج قوتها .

ان عائدات البترول يتم تحويلها الى ( المركز ) ، بشكل مباشر وغير مباشر . وذلك عبر واردات السلع والخدمات . ان عملية التحويل هذه تتم وفق احد عشر اسلوبا .

لذا سنحاول ، عبر دراسة لذلك ، ان نبين دور التحويل ،  
في علاقات الدينامية المذكورة انفا . ان معطيات دراستنا هي عن  
أيران بشكل اساسي ، ومن ثم عن البلدان الاخرى المنتجة للنفط ،  
مع الاشارة الى ان هذه الدراسة تهدف الى تناول الموضوع  
بشكل شامل .

## إعادة التدوير المباشر للعائدات النفطية

قبل البدء بدراسة هذا الجانب ، من المفيد أيراد النقطا  
التالية :

أ - بروز معطى جديد في وضعيّة اقتصاد الولايات المتحدة  
يتجسد عبر المسألة التالية : تفضيل رجال الأعمال الأميركيين تمويل  
استثماراتهم عبر القروض المصرفية وليس عن طريق التمويل  
الذاتي . إذ أن الفوائد المترتب دفعها على ديون المؤسسة يتم  
حسمها من أساس المردود الخاضع للضريبة ، وهذا ما يؤدي ، على  
اعتبار ثبات العناصر الأخرى ، الى تخفيض حجم الضريبة المطلوبة  
مما يؤدي الى ارتفاع حجم الربح . بالمحصلة ، ان من يشرف على  
الجهاز المصرفي والجهاز الانتاجي يقوم بتركيب رأس المال بطريقة  
تسمح باقتطاع الجزء الرئيسي من الربح ( حصة الأسد ) لصالح من  
يتحكم بالرساميل المشرفة على المؤسسة ، علما بان هذه العملية  
تتوافق مع الاتجاه نحو رفع معدلات الأرباح . هذه الظاهرة جرى  
التأكد من صحتها عبر دراسة « مسألة بيع الاسهم للأفراد والعمال  
في المؤسسة المنتجة في ايران » كذلك عبر دراسة تناولت الاقتصاديات  
الصناعية .



ان الجدول التالي يبرز هذه المسألة :

مردود مختلف اشكال الرساميل	
رأس مال	معدل المردود السنوي ( نسبيا )
رأس مال مشرف	٢٥ - ٥٠ ٪
أسهم عادية	٤ - ١٢ ٪
فوائد على الادخار الفردي	٢ - ٣ ٪

ان هذه الارقام تبين بوضوح ، ان مركزة سلطة القرار والادارة للانتاج في ايدي من يشرفون على المؤسسة المنتجة ، تلعب دورا حاسما في عملية توزيع المردود . ان مركزة رأس المال ، ليست واقعا الا في مركزة سلطة القرار في اشرافه على الادارة ، او على وجهة رأس المال . لهذا السبب عندما يقوم بلد كإيران بتوظيفات مالية في احدى المؤسسات الانتاجية ، وحتى لو توصلت الى حيازة كاملة لهذه المؤسسة ، فان « حصة الاسد » تكون من نصيب المجموعات المسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات .

ب - ان الاستثمارات في الاجزاء المسيطرة من الاقتصاد العالمي ، قياسا على مثيلاتها في الاجزاء الخاضعة ، تبرز نتائج متناقضة : فبالاستثمارات الحاصلة في الاجزاء المسيطرة من الاقتصاد العالمي ، ووفقا لمقدرتها على بسط النفوذ ، لا ينتج عنها ما تم ذكره اننا فقط ، بل يضاف الى ذلك ، ان هذه الاستثمارات تعمل على تقوية القدرة على التوسع الحاصلة في البلدان الخاضعة ، لا تؤدي الى تفكيك اقتصادياتها فقط ، بل ، الى تعميق تبعيتها للخارج ايضا ، وحاجتها الى المداخل الخارجية . لناخذ مثال الاستثمارات الاجنبية في الصناعات البترولية الايرانية : ان عجز الاقتصاد الايراني عن استيعاب منتجات الصناعة النفطية ، تدفعه الى تصديرها ( القطاعات الصناعية من الاقتصاد العالمي ) مع ما يرافق ذلك من مضاعفات هذا الطراز من الاستثمار .

على العكس من ذلك نجد ان الاستثمارات الايرانية غني  
الاقتصاديات الاميركية والالمانية ، تعمل لصالح هذه الاقتصاديات  
على المدى القصير والمتوسط والطويل . حتى في البلدان ذات البنى  
الاقتصادية المتشابهة ، فان للاستثمارات نتائج متميزة واحيانا  
متناقضة ، وذلك تبعا لقدره الاقتصاد على الالحاق ، وللتوجه الذي  
تأخذه الاستثمارات ، منظورا اليها عبر انعكاسها على درجه تمركز  
وتراكم رأس المال . لهذا السبب نرى ان الاستثمارات الاوروبية في  
الولايات المتحدة ، او العكس ، ليست لها نفس الدلالة . بكلمته  
« في طريق ما بعد الصنائه » ، « متطوره » ، « في طريق التطور »  
و « غير متطوره » ، ليست ظواهر مستقلة يتم تفسيرها عبر عوامل  
داخلية بحتة ، بل تشكل مجتمعة وحدة ، هي بالتحليل الاخير محصلة  
تمركز الثروات والقرارات ، وبالتالي ، تراكم رأس المال على  
المستوى العالمي .

بمعنى اخر ، ان التطور او التنمية كما يتمان يخلق التخلّف ،  
والعكس صحيح ، اذ ان تمركز الاستثمار في هذا المكان او ذاك ، تفرضه  
متطلبات القوى المحركة للتراكم على الصعيد العالمي . وهذا ما  
يفسر ، ان الولايات المتحدة ، التي تمتلك جهازا مصرفيا مسيطرا ،  
وتستعمل الدولار كسلاح مسيطر ، تلجأ الى توظيف رساميل  
الاخرين ( البلدان المنتجة للنفط وغيرها ) في مواقع وفروع اقتصادية  
مختلفة ، وهذا يدفع باتجاه رفع معدلات التركيز والتراكم الراسماليين  
ويلبي حاجات النظام الاجتماعي للولايات المتحدة ، كذلك الانظمه  
الاجتماعيه التابعه ( ذات الثبات السياسي - الاقتصادي ) .

ج ) ان الاقتصاديات الصناعيه في مسار تطورها ، تقوم بعملية  
تغير اساسيه لبنى الاستهلاك والانتاج ، وهي بذلك تسهم في تقصير  
عمر صناعات عده . هذه الصناعات التي لا مستقبل لها ، تنتمي لعده  
انواع ، بعضها ينتج سلعا ذات اهميه اوليه ( الصناعه النفطيه ) ،  
واخرى تنتج سلعا هامه جدا ، مؤقتا ، ولكن شيئا فشيئا يتم  
استبدالها بسلع اخرى ويلحظ تقلص سوقها في البلدان الصناعيه  
( مثلا ، الصناعات التي تنتج سلعا تنقسم بالديمومه ) بالمحصلة ، ان  
معدل الربح لهذه الصناعات هو في انخفاض تدريجي . الا انه

يلحظ ، ان التحولات لا تتم بين يوم واخر : اذ من الصعب الحسد من عمليات الانتاج ، ومن المستحيل ابقائها . لذا هناك ضرورة لمرحلة من الزمن قد تطول او تقصر ، كي يتم تأمين الرساميل الضرورية ، ومن ثم توظيفها في الصناعات الجديدة ، والتي بدورها ، عليها امتصاص اليد العاملة ، والاسواق التي كانت تحت سيطره الصناعات المندثرة بدون ذلك ، تلعب النتائج الاجتماعية للمرحلة الانتقالية دورا مفجرا ، لثبات الانظمة الاجتماعية الراهنة .

( د ) من جهة اخرى ، ان تجاوز القدره الشرائيه للانتاج وفر شروط التضخم المتسارع مما ادى الى افساح المجال لتوظيفات ضخمة في الفروع الاقتصادية التي تؤمن عبر انتاجها ، مستوى الطلب للاستهلات . في هذه الشروط ، تجد الاقتصاديات المسيطره من مصلحتها ، ان تقوم بتوظيف « رساميل الاخرين » في فروع اقتصاديه ذات مردودية متناقصة ، وان تنقل رساميلها الى الصناعات الجديدة وبذلك تؤمن « رساميل الاخرين » متطلبات الصناعات التي لا مستقبل لها ، في سوق محمي في بلد المستثمر ، بينما يحتفظ الاقتصاد المسيطر بنتائج ذلك .

( هـ ) اخيرا ، هناك عدد من الفروع الاقتصادية ، تؤدي الاستثمارات فيها الى خلل ميزان المدفوعات فيما بين مختلف القوى الصناعيه ( الولايات المتحدة ، اوروبا ، اليابان ) . الا ان كسوف السيطره الاقتصادي للولايات المتحدة على اوروبا واليابان ، ليست معطى ثابتا يجعل بإمكان القوتين الاخيرتين اعاده النظر في طبيعته العلاقات القائمه فيما بينهما وبين الاقتصاد الاميركي . وادا ما اخذنا بعين الاعتبار ، اهميه الحفاظ على الدولار كعملة مسيطره ، الى جانب عوامل اخرى ، يغدو من الواضح ان مساله ميزان المدفوعات بين الولايات المتحدة والبلدان الصناعيه الاخرى ، تتمتع بأهمية عالية: اي خلل يطرأ ويدوم ، يمكن ان يؤدي الى انتقال مركز الرأسماليه ، والذي تمثله راهنا الولايات المتحدة ، الى مكان اخر . الا اذا تمكنت الولايات المتحدة من الحفاظ على موقعها كمركز ، عندها ستجبر اوروبا وباقي بلدان العالم على تحمل نتائج الحاقهما واخضاعهما للنظام الاقتصادي الاميركي . ( التضخم ، البطالة ... ) .

عبر ما تقدم ، يصبح جليا ، ان نمط الاستثمار ، وطبيعته الفروع التي تتم فيها عمليات الاستثمار هذه ، محكومان بالمتغيرات التي تم ذكرها فيما سبق . بمعنى آخر ، ان مداخيل البلدان المنتجة ، يتم توظيفها في الصناعات البترولية ، وصناعات السيارات ، والكيمياء ، والصناعات العسكرية والالكترونية ، وهي بذلك تجد نفسها اسيرة الرأسمالية الاميركية ، اذ ان ٦٥٪ الى ٨٠٪ من انتاج هذه الفروع ، تحت سيطرته الاحتكارات الاميركية .

بعد هذه الايضاحات ، بإمكاننا ان نوضح موقع استثمارات البلدان المنتجة في الاقتصاديات الصناعية ، والتي يمكن تصنيفها في ستة انماط مختلفه :

### ١ - الاستثمارات الاستبدالية :

هناك وجهه رئيسيه لدى البلدان المنتجة للنفط لتوظيف استثماراتها في الصناعات البترولية ، والعسكريه ، وفي انتاج الآلات .

ان الصناعات البترولية ، تقوم بانتاج سلع تتمتع باهميه بالغه بالنسبه للغرب ، رغم كون هذه الصناعات ، لا مستقبل لها . ان الشركات البترولية التي تحتكر انتاج الطاقة تستعد منذ الان لمواجهة انتهاء العصر البترولي . بالمحصله ، ان هذه الشركات تسعى بكل جهدها لدفع البلدان المنتجة لتأمين حاجه هذه الصناعات من الاستثمارات ، ولكون الصناعات البترولية خاضعة لهذه الشركات يصبح من البديهي القول ان الجانب الرئيسي من الربح يعود لها ، مما يؤمن لهذه الشركات ، امكانية توظيف رساميلها الخاصة فسي الفروع الاقتصادية التي تؤمن معدل ربح عاليا . فاذا ما انطلقنا من التقديرات الحالية حول الاستثمارات الضرورية للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ( في صناعة النفط ) ، وهي بحدود ٣٥٠ مليار دولار ، اي بمعدل ٣٥ مليار دولار في السنة . نلاحظ ان الشركات البترولية تمارس اقصى درجات نفوذها لدفع البلدان المنتجة لتغطية هذه الاستثمارات ، وبذلك تسهم هذه الشركات من جهة باعادة التوازن لميزان المدفوعات



في الولايات المتحدة مركز احتكار الشركات المتعددة الجنسيات ، ومن جهة ثانية تصبح طليقة اليد في توظيف استثماراتها في الصناعات المركزية ، وبذلك تزيد من قدرتها الاحتكارية مستقبلا . ان الشركات هذه تحاول ، امتصاص رساميل البلدان المنتجة وفق ثلاثة اشكال .

١ — بيع استثمارات فعلية ، عبر اسلوب « مشاركته » البلدان المنتجة في الرساميل ( المشاركة بنسبه ٥١٪ ، تقدر بـ ٣ مليارات دولار ، هذا الرقم يتجاوز قيمه مجموع تجهيزات الشركات النفطية في الشرق الارسط ) .

٢ — ايكال مسألة الاستثمارات الضرورية لانتاج النفط الخام الى البلدان المنتجة .

٣ — ايكال مسألة الاستثمارات الضرورية لنقل النفط وتصفيته وتوزيعه الى البلدان المنتجة .

فيما يخص مساله « المشاركة » هذه، قامت ايران «بالمشاركة» عبر الاستيلاء على شركة النفط الانكليزية — الايرانية السابقة مقابل التعويضات اللازمة . ان البند الثامن من الاتفاقية النفطية الجديدة ( المسماة « سانت موريس » ) ينص على ان « المدفوعات الجارية التي تؤمن سير أنشطة الانتاج ، التي كانت سابقا تقع على مسؤوليه الكونسورتيوم ، ستكون من الان فصاعدا من مسؤوليه ايران كليه » . اما فيما يخص الاستثمارات الاخرى في هذا الفرع ، فقد تعهدت الحكومة الايرانية كبداية ، ان ترصد ما قيمته ٣٥٠ مليار ريال ( ٥ مليارات دولار ) في حطتها التنموية الخامسة ، ثم قررت رفعها الى ٤٠٠ مليار ريال ( ٦ مليارات و ١٥٠ مليون دولار ) ، اي ان توظف مليارا ونصف مليار من الدولارات في الصناعات النفطية .

ان هذه الاستثمارات الهائلة ، في داخل البلاد وخارجها ، توظف اساسا في استخراج النفط الخام ، والسلع التي تستهلك من البلدان الصناعية ، وعلى الاخص من قبل الولايات المتحدة . ان مجمل نتائج هذه الاستثمارات هي في خدمة الاقتصاديات الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة ، ان اثر هذه الوضعية على الاقتصاد الايراني

الخاضع ، هي المزيد من التفكك وتسارع عملية الالحاق ، للقطاع البترولي الإيراني بالاقتصاد المسيطر .

الى جانب الاستثمارات البترولية ، تقوم ايران باستثمارات هامة في الصناعات المعدنية والعسكرية الاميركية ، او المسيطر عليها عبر رؤوس الاموال الاميركية مع العلم ان هذا النوع من الاستثمارات ذو ميل تصاعدي . حتى عام ١٩٧٤ ، وضعت ايران بتصرف ايطاليا مبلغ ٣ مليارات دولار ، بهدف تحقيق « مشاريع مشتركة » ، وشراء ٢٥ ٪ من اسهم مؤسسه « كروب » ، مقابل ١٠٠ مليون دولار ، الخ ان ايران ليست البلد الوحيد الذي يقوم بهذه الاستثمارات الاستبدالية : فالبلدان البترولية الأخرى ، وفق مستوى تبعيتها ، تساهم بشكل متزايد ، في هذه الاستثمارات . ففي عام ١٩٧٤ ، قامت هذه البلدان بتوظيف ١٥ مليار دولار في الخارج ، منها ٧ مليارات في الولايات المتحدة ، ٥ مليارات في أوروبا ، و ٣ مليارات في باقي بلدان العالم .

## ٢ - الهبات والسرقات :

بعد « الحرب الكلامية » التي وقعت بين الشاه والكونسورتيوم ( والتي كانت تهدف الى تغطيه تواطؤ الشاه مع الشركات البترولية ) تم توقيع الانفاقية ، متضمنة امتيازات اساسية لصالح الكونسورتيوم ترجمتها وضع النتاج البترولي بتصرفه الى حين نضوبه . وبعد الحرب الكلامية هذه قام كيسنجر ( الذي بدا عمله السياسي بخدمه نلسون روكفلر ، الذي يعتبر احد اعمدة الكارتل النفطي ) بزيارات متكررة لطهران هدفت من جهة لتكريس التبعية الكاملة عبر تأسيس اللجان المشتركة الايرانية - الاميركية ، ذات المهمات العسكرية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، ومن جهة اخرى ، جرى اقناع الشاه ( الذي حاول ابراز نفسه « كبطل » الصراع ضد الكارتل النفطي ) بضرورة التخلي عن الاسعار المعلنة للبترول . ان التنازل الاخير ، المتعلق باسعار النفط ، يعني ببساطة ، ان ايران ( والدول النفطية التي تسير في ركبتها ) قامت بدفع دولارين عن كل برميل نفط ، للشركات البترولية . . . يقدر الانتاج النفطي

في الشرق الاوسط بـ ٨٥٠٠ مليون برميل عام ١٩٧٥ فاذا اخذنا بعين الاعتبار الاقتراح الذي طرحه الشاه والهادف الى الغاء الاسعار المعلنه ، فان معنى ذلك ان الشركات تؤمن ربح ١٦ الى ١٧ مليار دولار في السنة ، ورغم ذلك يدعي الشاه بأن هذا المال المقتطع ليس من صناديق الدول المنتجة ، اذن السؤال الذي يطرح نفسه هو : من اين يؤمن هذا الاقتطاع ؟

ان هذه الهبة ليست الشيء الوحيد الذي يتم سلبه من البلدان المنتجة . فمن الجلي ، ان الشركات البترولية التي تتوصل بسهولة الى التهرب من دفع الضرائب المتوجبة عليها للبلدان الصناعيه ، تتوصل بسهولة اكبر للتخلص من دفع ما يتوجب عليها نحو البلدان المنتجة . فعندما يكون الانتاج وبيع الناتج البترولي ، بين ايدي هذه الشركات ، تصبح عمليه السرقة ممكنة ، عبر الاستثمارات ، وتكاليف الانتاج ، وتكاليف النقل ، والاداره ، والتسويق ، الخ . . .

ليس في نيتنا تفسير آلية هذه السرقات ، او تقدير قيمتها ، فهناك خبراء عدة تناولوا هذه المسألة ، يضاف الى ذلك الفارق في اجور العمال في البلدان المنتجة ، عنه ، بالنسبة للبلدان الصناعية ، والذي يستقر في جيب الشركات ، واخيرا استعمال الرساميل المنتجة ، بشكل مباشر ، او عبر مصارف الشركات البترولية .

### ٣ - المساعدات والقروض :

قدر خبر ايراني حجم هذه السرقات بما يوازي ثلث عائدات النفط الايرانية قبل ارتفاع الاسعار . انظر مقال الدكتور محمود منتظر - زهور تحت عنوان « كيف يتوجه النمو للخارج » مجلة غرفة الصناعة والمناجم في ايران عدد ٨ - تشرين الثاني ١٩٦٩ .

بسبب زيادة سعر البترول ، تخلصت الولايات المتحدة من حمل ثقيل ، رمته بين ايدي البلدان المنتجة : فالمساعدات العسكرية وغير العسكرية ، كذلك القروض التي كانت تؤمنها الولايات المتحدة الاميركية ، بقي جزء اساسي منها على كاهل البلدان المنتجة ،

وخاصة ايران . فبالقدر الذى تتراجع فيه « مساعدة » البلدان الغنية ، خاصة الولايات المتحدة ترتفع مسؤولية البلدان المنتجة في تأمين تكاليف « تماسك وحفظ النظام » في اوروبا والعالم .

لقد وضعت ايران في تصرف عدد كبير من البلدان ، قروضا عسكرية وغير عسكرية متعددة : ( ١ ) ١ مليار دولار لفرنسا ، وضع في بنك باريس ، كئمن مدفوع سلفا بخمسة مفاعلات نووية ، ١ مليار و ٢٠٠ مليون دولار لبريطانيا كمقروض لشركات تجهيز صناعية ، ١٠٠ مليون دولار لالمانيا الفدرالية مقابل ٢٥٪ من اسهم « كروب » ، ٣ مليارات دولار لاطاليا من اجل « مشاريع مشتركة » غير محددة ، ٢ مليار دولار لانغانستان كمساعدة عامة ، ٢٥٠ مليون دولار للباكستان كمساعدة عامة ، ١٠٠ مليون دولار لبنغلادش كمساعدة عامة ، ٢٥٠ مليون دولار للهند من اجل تطوير صادرات فلزات الحديد . ٥٠ مليون دولار لسوريا كمساعدة عامة ١ مليار دولار لمصر من اجل اعادة فتح قناة السويس وتعمير بورسعيد . ١٠ مليون دولار للسنغال كمساعدة عامة ، ١ مليار دولار للبنك العالمى من اجل مساعدة البلدان في طريق النمو ، ٧٥ مليون دولار للولايات المتحدة على شكل سلفة للشركة الحومة للطيران « غرومان » ، ١ مليون دولار كهبة لجامعة جورج واشنطن ، وكل شهر تزداد اللائحة اتساعا .

#### ٤ — عدم عودة العملات الاجنبية ، اسعار الصادرات ، وهرب الرساميل :

منذ « الثورة البيضاء » ( ١٩٦٣ ) التي قام بها الشاه ، فان كمية الرساميل المهربة الى الخارج تقدر بمئات الملايين من الدولارات . هذه الرساميل تترك بلدا ، جرى تكييفه ، بما يسمح بسيطرة الرساميل الاجنبية على اقتصاده . فائز الزيادات النفطية اعلن البنك المركزي في طهران ان الصادرات غير البترولية تعفى من اي التزام بالدفع بالعملة الاجنبية .

( ١ ) نيوزويك : ١٤ تشرين اول ١٩٧٤ .



ان قيمة هذه الصادرات بالعملة الاجنبية تقدر بين ٦٠٠ مليون دولار الى ١ مليار دولار . ان قرار البنك المركزي لا يعني الا اعادة تدوير غير معلنة لهذه العملات لصالح الاقتصاديات الصناعية ، خاصة الولايات المتحدة ، وبريطانيا والمانيا الفدرالية ، يضاف الى ذلك ان على ايران ان تدفع جزءا اساسيا مما تستورده بالعملية الصعبة . فاذا ما قدرنا الصادرات غير البترولية في ايران بـ ٧٥٠ مليون دولار ، نلاحظ انه في السنوات الاربع الباقية من الخطة الخامسة ، ان ما قيمته ٣ مليارات دولار من رأس مال البلد ستستقر في الاقتصاديات الصناعية المذكورة . يضاف الى ذلك ان السلطة الايرانية ، تخلت عن حقها في الاشراف على حسومات العملات الاجنبية ، وهذا ما سمح بعملية « الهروب الشرعي » للرسميل . كما ان القوة الشرائية التي تخلقها الدولة عبر مصاريفها المختلفة ، هي من الاهمية بحيث جعلت معدل الصرف بين الدولار والريال فسي مستوى ثابت ومنخفض ، كما ان معدل التضخم ، قارب ٢٠٪ ورغم تضاعف الواردات ثلاث مرات ، فان القدرة الشرائية لا يمكن امتصاصها ، وبالتالي فان جزءا هاما من هذه القدرة يتجه نحو المضاربات الداخلية والخارجية ، والباقي يخرج من ايران ليستقر في الخارج على شكل ودائع او توظيفات . ما هي اهمية هذا « الهروب الشرعي » ؟ اخيرا اعلن البنك المركزي في طهران ان الرسميل المهربة بشكل غير شرعي في ذلك الوقت تقدر (١) بـ ٥٠٠ مليون دولار سنويا .

## ٥ - ودائع في البنوك الاميركية ، وانشطة خاضعة للنظام المصرفي في الداخل والخارج

اوردت مجلة « نيوزويك » في عددها الصادر في ١٤ تشرين اول ١٩٧٤ ، ما يلي :

(١) « طهران الاقتصادي » : ٨-٢-٦٣ ، ١٤-١٢-٦٨ ، ٤-١-٦٩ ، ١٩-٨-٦٩ .

« ان اعادة تدوير الدولار النفطي ، بلغ نسبا بالغة الاهمية . فالمصارف الاميركية بمفردها ، حصلت على ما يقارب ٧ مليارات من الدولار من O.P.E.P (١) اثناء الاشهر الثمانية الاولى من هذه السنة ، كما قدمت هذه المصارف الى البلدان الاجنبية ما يقارب ١٤ مليار دولار ، على شكل قروض . غير ان اعادة تدوير الدولار النفطي تطرح مشاكل مستعصية . فالقروض التي تقدمها للحكومات الاجنبية تمتد من سبعة الى عشرة اعوام ، غير ان الودائع المصرفية لـ O.P.E.P يمكن ان تسحب في مهلة قصيرة . »

ان هذا الخوف مبالغ فيه ، فالذي يحصل فعلا ، هو ان اعضاء الـ O.P.E.P لم يظهروا أية رغبة اكيدة في نقل اموالهم . وحتى لو فعلوا ذلك ، فان عددا كبيرا من البنوك الاجنبية يوضح بان عملية نقل الاموال هذه ليست على درجة من الخطورة عالية . فلو قررت المملكة العربية السعودية ، ان تسحب اموالها من «تشرمنهاتن بنك» ، فهي مضطرة لايداعها في مصرف آخر من العالم . عندها يكون بإمكان «تشرمنهاتن بنك» ان يقترض نفس المبلغ من أجل تعويض ما تم سحبه من ودائع سعودية . يضاف الى ذلك ، ان المصارف المركزية للقوى الصناعية سمحت باعطاء قروض ، تسمى احتمالية ، لكل مصرف ، يمكن ان يواجه بها عملية سحب ودائع غير منتظرة .

ان المصارف تحاول اقناع اعضاء O.P.E.P بتوزيع ودائعهم المالية في بنوك عدة في العالم ، وبذلك تتمكن هذه المؤسسات من ان تتحمل مشتركة الخطر وذلك عبر عملية التسليف لمستوردي النفط . ان المصارف الكبرى باشرت ، هذه المسألة ، عبر رفضها لاستقبال ودائع جديدة أو عبر تخفيضها لمعدل الفائدة لهذه الودائع .

وتأمل المصارف من هذا الاجراء ، ان تشجع بلدان O.P.E.P على توظيف جزء اكبر من اموالها في استثمارات طويلة الامد ، في بلدان المركّز .

(١) منظمة البلدان المصدرة للنفط

وبذلك ، يغدو للبترول — دولار ، دور ايجابي تستفيد منه اقتصاديات الولايات المتحدة المتعطشة للرساميل ، والتي تعاني من معدلات فائدة مرتفعة . وهذا ما رآه « رضا فلاح » ، احد مديري الشركة الوطنية الايرانية للبترول :

« كل شيء يسير بشكل جيد » ، هذا ما صرح به لـ « جيمس بيشوب » صحافي في النيوزيك . « ان القوائض تأخذ طريقها الى الولايات المتحدة . في البداية تأخذ شكل ودائع على المدى القصير ، ثم على مدى متوسط ، واخيرا على مدى بعيد » .

ففي جريدة الموند ( ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤ ) تمت الاشارة الى ان خبراء O.C.D.E (١) يناقشون الاقتراح الذي قدمه كيسنجر ، والهادف الى توفير رصيد مالي ، قدره ٣٠ مليار دولار ، انطلاقا من البترول — دولار ، كي تتم مساعدة البلدان الصناعية في تغطية عجز ميزان مدفوعاتها . واخيرا ، اورنت صحيفة « اطلاعات » الايرانية ، في عددها الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، ان الشركة الجوية الاميركية « غرومان » ( التي تقوم بصناعة طائرات حربية ) اعلنت بأن ٩ بنوك اميركية وبنك «ميلي» الايراني ، تد سلفوا هذه الشركة ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، منها ٧٥ مليون دولار من بنك «ميلي» الايراني . كما ان هذا المصرف قد قام بتسليف بلدية انكليزية بقرض قدره ٢٠٠ مليون دولار .

الا ان الوظيفة الاكثر اهمية ، التي تقوم بها المصارف الايرانية ، هي الدور التسليفي ، الذي حلت فيه محل مصارف البلدان الصناعية في تسليف المستوردين الايرانيين ، حتى يمكننا تفسير هذا الدور الجديد ، علينا ان نتذكر بأنه قبل زيادة اسعار البترول ، كانت مصارف البلدان الصناعية هي التي تقوم بتسليف المستوردين الايرانيين ، الا انه بعد الزيادة التي طرأت على اسعار البترول ، تولت المصارف الايرانية القيام بدور التسليف للمستوردين الايرانيين ، محررة بذلك المصارف

(١) منظمة التعاون والتنمية الاوروبية

الصناعية من هذا العبء . وبذلك ، فإن النظام المصرفي الإيراني ، العامل في خدمة الرأسمالية المسيطرة ، يضيف الى وظائفه الداخلية والتي تترجم نفسها بتوسيع السوق الى الحدود القصوى امام السلم المستوردة ووظائفه الخارجية التي تتجسد في تحرير النظام المصرفي البلدان الصناعية من مهمات قليلة المردودية . لهذا السبب فإن هذه الوظائف مجتمعة تتطلب زيادة كبيرة في السيولة النقدية والتي تفسر على النحو التالي :

## ٦ - زيادة احتياطات العملات الاجنبية :

ان النقد الإيراني ليس الا انعكاسا للمداخل النفطية . اذ انه دون هذه المداخل لا قيمة له ، وهذا عائد الى عدم وجود اي انتاج داخلي في ايران ، يصلح كقاعدة لعملية مستقلة .

ان القوة الشرائية التي تخلق مصاريف الموازنات ، وزيادة الواردات التي تضاعفت خلال عام ، قد ساهمتا في تفاقم الحاجة للسيولة النقدية . لهذا السبب ، نلاحظ في ايران ، ان النقد الموضوع في التداول قد زاد بنسبة ٣٢٪ خلال ١٨ شهرا ( اطلاعات ، ٩ تشرين الثاني ١٩٧٤ ) . ان زيادة الحجم النقدي داخل البلاد ، واتساع الانشطة المصرفية الى خارج البلاد ، والتبعية الكاملة لايران على مستوى صادراتها ، تتحكم بزيادة احتياطات هذا البلد من العملات الاجنبية . كذلك ، فقد زادت ، احتياطات البلدان المنتجة للنفط ، خلال عام واحد ، من ٧٪ الى ١٩٪ من الاحتياطات العالمية : من ايلول ٧٣ الى ايلول ٧٤ ، زادت الاحتياطات الإيرانية من ٩١٢ مليون دولار الى ٦٣ مليارات دولار ، كما زادت احتياطات البلدان الثمانية الاخرى المنتجة للنفط من ١٢ مليار دولار الى ٣١٨ مليار دولار . في الاجمال ، هذه العملات الاجنبية تزايدت بنسبة ٣٨ مليار دولار ، مما يشكل احتياطا هائلا ، مودعا في الولايات المتحد الاميركية

اذن ، ان تزايد حجم الموجودات النقدية في داخل ايران ، وزيادة الواردات ، والتضخم ( الذي يبلغ في ايران ، رغم النمو



المتسارع للواردات ، هو ضعف معدل التضخم في الولايات المتحدة، هذا مايجبر ايران على زيادة احتياطها من العملات الاجنبية كي تصبح قاعدة لتغطية النقد الايراني ) ، واخيرا الاحتياطات الامنية من اجل شراء منتوجات ، توصف بأنها استراتيجية ، كلها تتزايد وفق معدلات جنونية . باختصار ، ان تزايد الانتاج النفطي يؤدي الى زيادة المداخيل النفطية ، وهذا ما يسهم بدوره في تزايد القوه الشرائيه ، اي تسارع ونائر الواردات ومزيد من الطلب للسيولة بالعملات الأجنبية .

## إعادة التدوير غير المباشرة للعائدات النفطية

ان إعادة التدوير تتم اساسا عبر استيراد السلع والخدمات. ان اثار ذلك على اقتصاديات البلدان المنتجة اكثر خطورة من اثار إعادة التدوير المباشر . وسنكتفي هنا بذكر الخطوط العامة لاشكال إعادة التدوير غير المباشرة .

### ١ - استيراد السلع والخدمات :

ان النمو الاقتصادي لبلد صناعي ، يتم تحديده على اساس الناتج القومي الخام ، غير ان الوضع يخلف عندما يتعلق الامر ببلد كايـران ، عندها يتم تحديد النمو الاقتصادي استنادا الى ازدياد الناتج النفطي ووتيره الواردات . ان مادحي نظام الشاه ، لا يتوقفون عن ترديد القول بأن ايران بلد يتصنع بؤثر متسارعة ، ونحن بدورنا نسأل ما هي هذه الصناعة التي لم تنجح الا في زيادة الواردات ؟ بالمحصلة ، ان الواردات الايرانية تزيد عن ٢٠ ضعفا قياسا الى الصادرات غير النفطية .

في مرحلة مصدق ، وبسبب سياسته الاستقلال الوطني التي مارستها حكومته ، تراجعت الواردات الايرانية الى ما نسبته ٧٠٪ من الصادرات غير البترولية في عام ١٩٥٢ . ثم من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٩ ، اي قبل ازدياد اسعار النفط ، فان الواردات بلغت ٨ اضعاف الصادرات غير البترولية . واليوم ، بعد زيادتين متوالتين لاسعار النفط ( ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ) ، فان الواردات بلغت ٢٠ ضعفا بالنسبة للصادرات غير البترولية ( وذلك دون ان نأخذ بعين الاعتبار ، ان جزءا من الصادرات تقوم صناعته على سلع مستوردة من الخارج ) ان مسؤولي الخطة الخمسية ، خططوا على ان لا تتجاوز الواردات الايرانية في نهاية الخطة ٥ أو ٦ مليارات دولار غير اننا نلاحظ اليوم ( ١٩٧٤ ) اي ٤ سنوات قبل انتهاء الخطة ، بلوغ الواردات الايرانية ١٠ مليارات دولار . فواردات ايران عام ( ١٩٧٤ ) تضاعفت ثلاث مرات قياسا الى عام ١٩٧١ .

بالنتيجة ، ان صرف المداخيل البترولية ، مع الاخذ بعين الاعتبار المفاعيل المضاعفة ، يخلق قوة شرائية تفوق بكثير حجم المصاريف . فوفق الاحصاءات الرسمية ، ان ازدياد الطلب على السلع الصناعية وغير الصناعية بلغ ٢٠٪ في السنة الجارية ( ١٩٧٤ ) . في مواجهة هذا الطلب ، فان نمو الانتاج الداخلي ، المرتكز على الموارد الذاتية ، هو في حدود الصفر . انطلاقا من هذه الوضعية ، فان اية زيادة في الطلب ، تعني ازدياد الاستيراد ، على هذه القاعدة تترسخ المفاعيل المفككة لاعادة التدوير غير المباشرة : ان الواردات لا تفسح اي مجال لاقتصاد متمركز داخليا ، وتسد الطريق امام نمو الانتاج الداخلي ، وبذلك تفكك اقتصاد البلد ، وتبقى على حياة الفروع الاقتصادية الملحقة ، وتحكم بالموت على الفروع الاخرى غير الملحقة . وبذلك ، فان عملية الحاق الاقتصاد الايراني تتسارع .

ان التنافس بين القوة الشرائية والواردات ، لا يتم الا بزيادة دائمة للمداخيل النفطية ، وهذا ما يعني نموا متزايدا للانتاج النفطي ان عملية التنافس هذه تجعل من ايران بلدا سريع الانحلال ، ومجبرا

على تغطية عجزه باللجوء الى القروض الخارجية والى البيع المسبق لموارده الطبيعية ، البترول وغيره .

ان الزيادة المتسارعة للقدرة الشرائية في ايران ، وغياب الانتاج السلعي الداخلي ، يحضر الشروط للتزايد السريع للاسعار وصعوبة مراقبتها . واذا ما اخذ بعين الاعتبار ، الضعف السياسي للانظمة المنتجة للنفط في الشرق الاوسط ، فان تزايد الاسعار ونمو التضخم يمكن ان يترك مضاعفات سياسية خطيرة . من اجل مواجهة ذلك ، تزيد هذه البلدان في وارداتها ، ولكن رغم ذلك فان معدل التضخم في ايران بلغ عام ١٩٧٤ ، ٢٠٪ . اذن عبر عملية التنافس بين القوة الشرائية والواردات ، فان المداخيل يتم « هضمها » بسرعة وتجدر ايران نفسها امام سلطة واردات لا تكفي المداخيل النفطية لتغطيتها .

## ٢ - تعويض لصالح توسع

### سوق الاقتصاد الاميركي :

عندما يكون الاقتصاد الايراني ، قد تمت عملية تخطيطه بهدف ان يكون اقتصادا تابعا للولايات المتحدة ، حتى بالنسبة للسلع الغذائية ، يصبح من الطبيعي ان جزءا من المداخيل البترولية الايرانية يتم وضعه في الولايات المتحدة اقامين الفارق « في ارتفاع الاسعار العالمية » . فمذ ٢٠ سنة والزراعة الايرانية تخضع لعملية تدمير وتفكيك منظمة . موفق الاحصاءات المقدمة من قبل الحكومة الايرانية ، فان ٢٠ الفا من اصل ٢٨ الف قناة ( قنوات ري تحت الارض ) تم تدميرها . كذلك فان بنية الانتاج الزراعي تبدلت : حصة الحبوب والمواشي في انخفاض مستمر . واليوم ، فان هذا البلد ، الذي كان سابقا من البلدان المصدر للحبوب والمواشي ، اصبح مستوردا لها . فمسؤولو الاقتصاد الايراني يعلنون بانه في السنوات العشرين القادمة ، اي حتى نضوب الاحتياطات النفطية ، على ايران



ان تستورد السلع الزراعية . فقد اعلن رئيس الوزراء « بالنسبة لمستوى عادي من التغذية ، فان ايران لايمكنها تغطية اكثر من نسبة ٧٪ من حاجاتها ، والباقي يجب استيراده » . وعندما يتم سؤاله ، لماذا لا تتوفر استثمارات في القطاع الزراعي ، يكون الجواب : انظر الى شح المياه .

وفي السنين الاربع المتبقية من الخطة الخمسية ، فان الشاه قد اعلن بأنه سيخصص ما قدره ٢٢٠ مليار ريال لتغطية الفارق في اسعار السلع زراعية اساسية . والتعويض يبلغ بالنسبة للسنة الجارية ما قيمته ٤١ مليار دولار . بكلمة اخرى ان النظام الايراني عبر صرفه للمداخل البترولية، يحقق هدفين يتغيها المركز المسيطر : من جهة يطور انتاج الاسواق الزراعية مع الولايات المتحدة في ايران ، ومن جهة ثانية يفتح الطريق امام الاستثمارات الزراعية الاساسية .

ففي هذا القطاع ، تتجه الاستثمارات نحو السلع الزراعية التي تجد اسواقها في البلدان الصناعية : انها عملية تتبع مزدوجة : تفكيك القطاع الزراعي وتدمير بعض فروع .

### ٣ - شراء الاسلحة :

ان القوى العالمية تطور صناعاتها العسكرية بوتيرة متسارعة ليس فقط بهدف ابطال فاعلية القوى المحركة في النظام الاجتماعي . ولكن ايضا لان العلاقة بين المسيطر والتابع في العالم تركز على السيطرة . لهذا السبب فان المصاريف العسكرية تتزايد بسرعة وخاصة في الشرق الاوسط : منطقة البترول . في عام ١٩٧٤ ، ايران وحدها اشترت من الولايات المتحدة كميات من الاسلحة يزيد ثمنها عن اي طرف اخر ، بما قيمته ٣٧٩٤ مليون دولار . ان المشتريات المتراكمة من المعدات العسكرية في ايران منذ ١٩٧٣ ( حتى ١٩٧٤ فقط ) بلغت اكثر من ٧٤ مليار دولار .

واثر اتفاقيه ٤ اذار ١٩٧٥ ، فان مشتريات اخرى ستتم تبليغ قيمتها ٥ مليارات دولار حتى عام ١٩٨٠ ، وبذلك تكون ايسران الزبون الاول الاميركي .

#### ٤ - حفظ الامن :

بين التكاليف الوفرة من قبل الولايات المتحدة ، توجد التكاليف المتعلقة بائدفاع عن « العالم الحر » الملقاة على عاتق البلدان المنتجة للبترول وخاصة ايران . ان الولايات المتحدة تفرض على هذه البلدان التكاليف العسكرية وغير العسكرية لمنطقة تمتد من افريقيا الشرقية الى اسيا الجنوبية - الشرقية .

#### ٥ - مصاريف اخرى :

اثر ازدياد المداخيل النفطية ، فان التكاليف الادارية بالعملات الاجنبية ، قد تزايدت ايضا . فالبلدان المنتجة للنفط تسنورد الخبراء بازدياد . كذلك فان البلدان المنتجة للنفط تتولى عن الولايات المتحدة ما يتوجب عليها من اعباء تجاه بعض المؤسسات الدولية . كذلك تدفع ايران هبات لمؤسسات دولية وجامعات اميركية . كذلك فبمساهمة ايران في عدم تشجيع السياحة في الشرق الاوسط، فانها تسهم بشكل غير مباشر في تشجيعها في الغرب : اثناء الصيف نلاحظ ان المعواصم والشواطىء الاوروبية تغص بالاييرانيين (والعرب) . واذا كانت سياسة تشجيع السياحة في الغرب تعني تصدير جزء من القوة الشرائية ، فانها تهدف ايضا الى تخفيض حوى التضخم الداخلية .

## الفصل الثالث

---

تطور استهلاك المستقبل  
والبيوس





## نمو دون استثمار منتج

تعتبر مشاكل النفط في هذا العصر موضوع الساعة . وما اريد ان ابينه في هذه الصفحات ، هو ان الانتاج النفطي المعد للتصدير له انعكاسات متناقضة ، على كل من الاقتصاديات المسيطره والتابعة في الظاهر ، ولكنها بالفعل متكاملة ، فهي تصطحب نتائج مدمرة للاقتصاد التابع على الاخص ، وتشكل جزءا من السياق التوسعي للاقتصاد المسيطر .

ضمن هذا السياق ، سألجأ الى تحليل الناتج القومي العام ، وسأحاول ، عبر مقاربات مختلفة ومتتابعة ، ان احدد العنصر المحرك لصيرورة تطور هذا الاقتصاد .

نلاحظ منذ عشر سنوات ، ان ايران تعلن عن معدلات نمو استثنائية ، واذا كانت في السنوات الاولى من الخطة الثالثة ( ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ) ، لم تتجاوز هذه المعدلات نسبة ٣٪ ، بسبب انخفاض المداخل النفطية والمساعدات الخارجية من جهة ، ونقص الدين الخارجي لايران ، بسبب « خطة الثبات » الناتجة عما

سبق ، الا اننا نلاحظ في نهاية الخطة ان النمو بلغ درجة ، سمحت بأن يكون معدل النمو الوسطي حوالي ٨٦٪ . أما في الخطة الرابعة ( ٦٨ — ٧٢ ) فان النمو بلغ معدلا وسطيا يقدر بحوالي ١٠٪ سنويا .

ان الدراسة المعمقة للتطور الايراني خلال السنوات العشر الاخيرة عليها ان تبدأ بفرز اسباب تبدلات الارقام الحاصلة ( معدلات النمو والكميات التي احتسبت على اساسها ) التي يتبين منها ان هناك محاولة لتضخيم النسب وصقل الفوارق الملحوظة من سنة لآخرى ، ان تحليل النمو الايراني يجب ان يبدأ من الطريقة المستخدمة لتقييمه . ان تقدير الدخل والنتائج القومي ( يفيدنا نص للبنك المركزي وهو سلطة مسؤولة في هذا المجال ) ، يمكن تنفيذه وفق ثلاث طرق : بالاعتماد على قيمة الناتج الاجتماعي ، على دخل عوامل الانتاج ، على قيمة الاستهلاك الوطني .

في بلد مثل ايران ، تكون المعلومات المتاحة حول دخول الافراد والمؤسسات موضوع شبهة ، بشكل عام ، وبالإضافة الى ذلك فالمعلومات الاحصائية المتعلقة بالفروع المختلفة للانتاج الاقتصادي، محدودة وبالمقابل ، فان إعادة سبك مؤشر مستوى المعيشة ، تم بالاستناد على دراسة مفصلة للميزانية العائلية وميزان المدفوعات الايراني تسم انجازه بواسطة البنك المركزي ، حتى اننا نستطيع ان نقدر ان الدخل الوطني مستندين الى طريقة الاستهلاك الوطني، وذلك باختيار عام ١٩٥٩ « كسنة اساس » ، ان مجموع الناتج الوطني الاجمالي يتكون من المصاريف الاستهلاكية ، ومصاريف الاستثمارات والصادرات الصافية للمنافع والخدمات ، والمداخيل الصافية لعوامل الانتاج المدفوعة من الخارج . باعتبار ان المصاريف انعكاس للانتاج ، وارتفاعها يترجم نموا موازيا للانتاج .

لكي اتجنب تحديد الانتاج بالاستهلاك ، سأعتبر ، ان جماع الاقتصاد الايراني مكون من قسمين : القطاع العام ( ميزانية الدولة والمؤسسات العامة ) والقطاع الخاص ، عندها ، استطيع ان

اعرض مشكلة العلاقة بين الاستهلاك المقدّر ، والانتاج المفترض ، بمقارنة الناتج الوطني الاجمالي ، مع كلا القطاعين ، وهكذا سأحاول تحديد اي من القطاعين يسهم في النمو .

## ١ - الميزانية كمركز الدائرة للاقتصاد :

نرى في ( الجدول ١ ) ان ميزانية الدولة نمت بسرعة تفوق سرعة نمو الناتج الوطني الاجمالي : ففي حين انه من عام ١٩٦٤ الى ١٩٧١ ، تضاعفت الميزانية ٣ مرات ، ولم يتضاعف الناتج الوطني الاجمالي الا مرتين . وهكذا فنسبة الميزانية الى الناتج الوطني الاجمالي قد نمت من الثلث عام ١٩٦٤ الى اكثر من ٦٠٪ عام ١٩٧١ . والنتيجة منذ البداية ، اذا كان نمو النفقات ، الذي يعكس مبدئيا الناتج الوطني الاجمالي ، هي بحدود ٩٢٪ من عام ١٩٦٤ الى ١٩٧١ ، فان ٨٣ بالمئة من هذه النسبة عائد لنمو الميزانية و ٩ بالمئة لنمو القطاعات الاخرى . من هنا نستنتج ملاحظة هامة وهي : ان الميزانية شكلت النقطة المركزية للاقتصاد الايراني ، اذ انها تتضمن شبه اجمالي زيادات المصروف الوطني ، وبالإضافة الى ذلك نرى بان القطاعات الاخرى خارج الميزانية قد انخفضت نسبة نموها ٣ بالمئة سنويا وبذلك ، ترتفع تبعية القطاع خارج الميزانية للميزانية ذاتها .

وبسبب الدور المسيطر للميزانية في النمو الاقتصادي الايراني ، فان دراسة المصادر التي تغذي هذه الميزانية تسمح بتحديد محرك هذا النمو .

## ٢ - تعرية النمو :

ان الميزانية في تقديمها ، قد قسمت الى قسمين ( جدول ٢ ) . القسم المختص بالدولة ، حصرا ، والمؤسسات العامة ( سكك

حديد ، تبغ ، اهراءات ، مستودعات ، مصائد السبك ، صناعة  
الترابة ، بنوك . . الخ ) ، لقد ارتفعت الميزانية العامة خلال هـ  
سنوات ١٩٦٦ - ١٩٧١ بنسبة ١٧٤ بالمئة ، في حين ارتفعت حصة  
الدولة ٢٠٠ بالمئة وميزانية المؤسسات العامة ١١٦ بالمئة ، وبسبب  
المواقع المختلفة للميزانيتين في الميزانية العامة ، ساهمت ميزانية  
الدولة بنسبة ١٣٥ بالمئة وميزانية المؤسسات العامة بنسبة ٣٥٪  
في نمو الميزانية العامة .

في الحقيقة ، ان مصاريف المؤسسات العامة المسجلة في ميزانية  
هذه المؤسسات لا تغطي الا مصاريفها الجارية ، بينما تدرج ميزانية  
الاستثمار في ميزانية الدولة ، وهذه الحيلة تهدف الى تضخيم  
القسم الخاص بمصاريف الدولة ، المخصصة للاستثمار ، وهذه  
المسألة من الصعب التدقيق فيها ، بسبب نقص المعطيات .

غير انه في الثلاث سنوات المغطاة بالمعلومات ( جدول ٣ ) نرى  
بأن نفقات الاستثمار ، للمؤسسات ، التي نفذت من مواردها  
الخاصة تميل الى الانخفاض بقيمتها المطلقة ، وبناء عليه اذا اضيفت  
هذه النفقات الى ميزانية المؤسسات العامة سينتج ، ان نمو هذه  
الميزانية ومساهمتها في نمو الميزانية العامة منخفضان : بين ١٩٦٧  
الى ١٩٧٠ ، نمت النفقات الاجمالية للمؤسسات من ٩٢ الى ١٥٢  
مليار ريال اي بارتفاع قدره ٦٦ بالمئة ، وبنفس الوقت ، انتقلت  
النفقات العادية من ٦٦٥ الى ١٣٤ مليارا ، اي بنسبة قدرها ١٠١  
بالمئة ، فاذا كان نمو نفقات المؤسسات العامة قد تحقق من مواردها  
الخاصة ، فان هذا النمو الذي لا يمكن اهماله ، لا يفسر الا جزئا  
ضئيلا ( حوالى ثلث ) من النمو العام . ونحن اذن مجبرون على  
البحث عن سر النمو في موارد ميزانية الدولة نفسها . ان الشيء  
الملحوظ هو العجز المتزايد في الميزانية ( جدول ٤ ) . فقد تطور  
هذا العجز من ٢١٦٥ بالمئة عام ١٩٦٣ الى ٣١ بالمئة في ١٩٧١ .  
وهذا الاتجاه يأخذ شكلا منتظما بحيث يتأكد اننا لسنا امام حدث  
ظرفي .



نلاحظ عبر عرض الميزانية ، ان العجز يطال ايضا ، النفقات العادية ، وان بنسبة اقل ، ( ازداد من ٦٦٩ بالمئة الى ١١٤٤ بالمئة ) ونفقات الاستثمار ( ازداد من ٤٣٤ بالمئة الى ٤٨ بالمئة ) التي يتم تأمينها بحدود كبيرة عبر التسليف . ان هذه المعطيات الحسابية لا تتمتع بأهمية كبيرة اجمالا ، فاذا كان ارتفاع ميزانية الدولة من ١٩٦٣ الى ١٩٧١ هو بحدود ٤٠٥ بالمئة ، فان ٢٧٠ بالمئة من هذه الزيادة الاجمالية يعود الى الموارد الخاصة بالدولة و ١٣٥ بالمئة من تمويلات القروض . في هذه الشروط يمكن ان نفهم بان الدين الخارجي لايران لم يتوقف عن الارتفاع السريع ، منذ عام ١٩٦٥ ، بل اخذ مسارا تصاعديا منذ بدء الاصلاح ولم يتوقف الا خلال مرحلة انخفاض الموارد الخارجية في السنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٤ ( جدول ٥ ) . ومن الصعوبة حاليا ان يتوقف : لقد استخدمت طيلة السنوات الاخيرة نسبة ٤ بالمئة من القروض الجديدة لتسديد الديون القديمة و ١٥ بالمئة لدفع فوائد هذه الديون ، ولقد ارتفع الدين الخارجي المترتب على ايران حتى نهاية عام ١٩٧٢ الى مبلغ ٢٦ مليار دولار اي ١٩٦ مليار ريال . وسينمو بوتائر اكبر خلال الخطة الخامسة ( ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ) : - كان المقدار السنوي المتوسط للقروض ( عسكرية او غير عسكرية ) المقرر بالفعل بحدود ١٦٦ مليار دولار اي ١٢١ مليار ريال ، في حين انه كان اقل من النصف خلال الخطة الرابعة .

قبل ان نتابع ، نريد ان نسأل : ما هي الالية التي تقوم بربط ارتفاع المداخل الخاصة بالدولة بنمو قروضها الخارجية . سنكون عندئذ قادرين على فهم الدينامية العامة للاقتصاد الايراني . ولهذا الهدف ، سنقوم بتحليل مصاريف الدولة .

### ٣ - الامة في خدمة الجيش :

لن نتوقف امام التصنيفات القطاعية للنفقات في الخزينة لكننا سنحاول ان نعيد تصنيفها تبعا للمحتوى الفعلي لكل بند ، وفق

ثلاث مجموعات : - نفقات جارية او تشغيل الادارة، نفقات متعلقة بالجيش ، والشرطة والدرك ، ونفقات تنمية . وبالنسبة للمجموعة الاخيرة فانها في حقيقة الامر اقل مما هو معلن ( جدول ٦ ) ، اذ ان حوالي ٤٠ بالمئة من النفقات ، المخصصة للتنمية ، تنفق على التجهيزات العسكرية ، غير المنتجة بالاضافة الى ذلك فان نسبة ٢٠ الى ٣٠ بالمئة من النفقات الادارية تخصص للنفقات العسكرية الجارية . وتصل النفقات العسكرية الى ثلث ميزانية الدولة واكثر من ١٠ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي . وتستمر هذه النفقات في التصاعد خلال الخطة الخامسة التي اقترت مشتريات هائلة لأدوات الحرب ( ٣٠٠ ) مليون دولار امريكي اي حوالي ٣٢٠ مليار ريال في خمس سنين ) ، كما اننا لا نعرف بالضبط كيف تحتسب مشتريات السلاح من الخارج والتي يؤمن ثمنها من القروض الخارجية ، ويتجاوز مقدارها الاعتمادات المرسودة في الدين الخارجي ( جدول ٥ ) واحيانا يتجاوز حتى العجز الكامل في الميزانية ( جدول ٤ ) : في عام ١٩٦٤ بالاضافة الى المساعدة العسكرية الامريكية التي ارتفعت الى ٢٨٨ مليون دولار امريكي ( ٢٩٦٢ مليار ريال ) في عام ١٩٦٥ : ٢٠٠ مليون دولار ( ١٥٦١ مليار ريال ) في سنة ١٩٦٦ ، وفي ١٩٦٧ : ٢٧٠ مليون دولار ( ٢٠٦٤ مليار ريال ) وفي ١٩٦٨ : ٧١٠ مليون دولار ( ٣٤٦٥ مليار ريال ) . وفي ١٩٦٩ : ٤٠٠ مليون دولار ( ٣٠٦١ مليار ريال ) وفي عام ١٩٧٠ والستة اشهر الاولى من عام ١٩٧١ : ١١٠٠ مليون دولار ( ٨٣ مليار ريال ) ( بناء على مشاريع القوانين المقدمة للبرلمان تحت عنوان التسليح ) ولقد قرر للسنوات القادمة اقتراض ما قيمته ٣ مليار دولار للتجهيزات العسكرية ( ٢٢٦ مليار ريال ) . اذا عدنا الان الى تحليل الميزانية نفسها ، واذا قارنا العجز الكلي في النفقات الفعلية للتنمية والتي سنرى بعدها عن ان تكون استثمارات منتجة ، سنجد ان العجز قد كون الجزء الغالب ، وقد تجاوز نفقات التنمية ، ( في عام ١٩٦٧ ، نفقات التنمية الفعلية : ٤٨ مليارا وعجز الميزانية المسماة ميزانية تنمية : ٢٩٦٨ مليارا والعجز الكلي ٣١٦٥

مليارا ، وفي عام ١٩٦٨ : الارقام التي تقابله بالتتابع هي ٥٨٢ — ٣٩٦٣ — ٤٥٦٨ ، وفي عام ١٩٦٩ : ٧١٤٤ — ٤٣٤٤ — ٥٤ ، وفي عام ١٩٧٠ : ٥٧٦٨ — ٦٦٦١ — ٨٠٦٥ .

ان بنية النفقات هذه تؤدي في جانب منها الى تضخم الجهاز الاداري والعسكري ، والذي يستدعي نموا جديدا للنفقات ، وفي جانب آخر تؤدي الى توسع هام في تكاليف القروض ، وذلك بدون الاشارة ، لاثر ذلك على اقتصاد البلاد الذي سنتحدث عنه فيما بعد . ان الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة سريعة ودائمة لمواردها الفعلية .

#### ٤ — تحولات البترول :

بعد ان حددنا احد الموارد الكبيرة للميزانية ، وبالتالي النفقات كمعيار احتساب للناتج الوطني الاجمالي : القروض الداخلية والخارجية . نتابع التحليل بتناول تفاصيل الميزانية . يمكن ان نحلل موارد الميزانية الى ٥ مجموعات رئيسية ( جدول ٧ ) . وسنأخذ كمثال ، السنوات الثلاث الاولى من الخطة الرابعة ( ١٩٦٨ — ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ) . ان الاتجاهات التي سنلاحظها هنا تتكرر في السنوات اللاحقة .

١ — الضرائب المباشرة تشكل جزءا ضئيلا من مداخيل الدولة ( اقل من ١٠ بالمئة ) علما انها تضاعفت بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٠ . فماذا يعني هذا ؟ ( جدول ٨ ) .

ان ٢٨ بالمئة من هذه الضرائب ناتجة عن حسومات على الرواتب التي يتكون الجزء الاكبر منها من رواتب الموظفين والمستخدمين في الدولة ، والمؤسسات العامة . وهذا يعني ان الارتفاع في هذا الجزء لا يعكس نموا في القطاع غير الرسمي ، انما يعود لنمو الميزانية ، وارتفاع الضغط الضريبي على مستخدمي الدولة ، وهكذا تستعيد الدولة في يد ما تعطيه باليد الاخرى .

في عام ١٩٦٨ ، اقتطع ٢١ بالمئة من الضرائب المباشرة ( ٢ بالمئة تقريبا من مداخل الدولة ) من ارباح الشركات الصناعية والتجارية الخاصة، هذه الضرائب انخفضت بنسبة ٩ بالمئة بالنسبة لحجمها في العام السابق ، بذلك لا يمكنها ان تفسر نمو الميزانية .

ان الضرائب المقتطعة من مداخل الشركات الصناعية والتجارية التابعة للدولة تساوي ١٦ بالمئة من الضريبة المباشرة ، اي انها ارتفعت من ١٠٠ في عام ١٩٦٧ الى ١٣٩ عام ١٩٦٨ وهذا ما يتلاءم مع نمو مداخل المؤسسة الوطنية للخدمات، والبنوك اساسا ، اذ ان كثيرا من المؤسسات الصناعية العامة تعمل بواسطة تجهيزات قديمة خاسرة .

تشكل مداخل رأس المال والسوق العقارية ، عبر الحسومات والمعاملات المالية، قاعدة للضرائب ( حوالي ربع الضرائب المباشرة ) ، حيث تحتل القيم العقارية في هذه المداخل مكانا كبيرا . ان المادة الضريبية المفروضة هي ، في نهاية المطاف ، نتاج التطور الحاصل في مداخل البلد . والشئ نفسه ينطبق على الضريبة المفروضة على الحرفيين وأصحاب الدكاكين ، فهي تشكل جزءا ضئيلا من الضرائب المباشرة ، مع ملاحظة انها ترتفع بشكل سريع . ان المداخل التي تطالها الضريبة هي مداخل أنشطة الخدمة ، المرتبطة بالارتفاع العام للنفقات . على العموم ، لا نجد في دراسة الضرائب المباشرة المصدر الحقيقي لنمو ميزانية الدولة ، اي مجموع النفقات التي يحتسب على أساسها الناتج الوطني الاجمالي، والسبب، نجده في ان هذه الضرائب لا تشكل الا جزءا ضئيلا من المبلغ الكلي لوارد الدولة من جهة ، ولانها تشير في جانب كبير منها ، اما الى حيل الموازنة ( اقتطاع جانب من المداخل الموزعة ) ، او الى جزء من مداخل أنشطة الخدمة .

٢ - الضرائب غير المباشرة والتي أسهمت في الثلاث سنوات ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بحوالي ٢٠ بالمئة من موارد الدولة . حيث نسبة ٦٠ بالمئة منها حصيلة الرسوم الجمركية ( جدول ٩ ) مع ميل لازدياد أهميتها النسبية ( ٦٠ر٤ بالمئة في ١٩٦٦ - و ٦٣ بالمئة في



عام ١٩٧٠ ) . ان الرسوم الجمركية هذه ، هي بشكل أساسي رسوم على استيراد المواد الاستهلاكية التي تكون الجزء المقابل لصادرات البترول وتجسيد ملموس لقروض الدولة الخارجية ، أو بأسلوب أكثر دقة ، الجزء المقابل للمداخل الموزعة داخليا من قبل الدولة ، انطلاقا من موارد الميزانية الناجمة عن تصدير البترول والقروض .

ان آلية تداول القيم هي التالية : الدخل الخارجي موزع كدخل فردية ، على شكل نقود إيرانية ، تم الحصول عليها عبر بيع العملات الصعبة للمستوردين ، وهؤلاء بدورهم ، يبيعون للأفراد السلع المشتراة من الخارج . ان الدخل الخارجي هو اذن في نفس الوقت المقياس ، وأساس مادة النقد .

مع الضرائب غير المباشرة ، نحن اذن ، امام اقتطاع الدولة لضرائب عما وزع سابقا من مداخيل ، ان هذا السياق ليس ساذجا .

٣ — ان مداخيل الاحتكارات والنشاطات الصناعية والتجارية للدولة ، هي المورد الاساسي لميزانية الدولة ، ذلك انها تشكل جانبا مهما ( حوالى ٤٠ بالمئة ) وترتبط بدخول تستند على انتاج فعال وقاعدي : ان المداخيل المتأتية من انتاج البترول تشكل تقريبا ( ٨٠ الى ٩٠ بالمئة من هذه الموارد ) .

٤ — اذا نحن اهلنا الجزء القليل الاهمية المتأتي عن خدمات الدولة ، فسنجد في النهاية ، تحت فئة موارد اخرى ، القروض الخارجية والداخلية تشكل جانبها الاعظم ( ٩٦ بالمئة في عام ١٩٧٠ ) .

ان « الموارد الاخرى » تأتي في اهميتها، بعد المداخيل الاحتكارية اذ ان الانشطة الصناعية للدولة تمثل المركز الثاني في اجمالي موارد الدولة ( حوالى ٣٠ بالمئة ) وبجدول بياني نستطيع أن نقدم كذلك مصدر مداخيل الدولة :

من توزيع الدخول الاخرى للدولة والاثار الناجمة عنها .

٢ — المداخيل الفعلية للدولة والتي هي مجموعها تقريبا ، مداخيل بترولية ٤٠ بالمئة .

٣ - ادخال العائدات الفعلية المستقبلية في ميزانية الدولة  
الراهنة : قروض ٣٠ بالمئة .

المجموع : ١٠٠ بالمئة .

تستند ميزانية الدولة ، ومن خلالها النمو الوطني ، على  
المداخل البترولية ، المورد الفعلي الوحيد . هذا المورد الوحيد يقوم  
بربط الدولة والاقتصاد الايراني بالاقتصاديات المسيطرة التي تحتاج  
للبنترول وبكميات متزايدة ، ووفق دينامية هذه الاقتصاديات .

### ٥ - المداخل البترولية قوة محركة لاشكال التبعية المختلفة :

ان تصدير البنترول كمادة اولية ، ومصدر للطاقة ، ينتج عنه  
حرمان اقتصاديات دول المحيط ، من امكانيات تسريع وصيانة القاعدة  
الصناعية التي تركز على استثمار البنترول وذلك لصالح الاقتصاديات  
المسيطرة . ان البلدان المنتجة للبنترول والمحرومة من الصناعة ، تميل  
الى استهلاك المنتوجات المصنعة في الخارج مقابل صادراتها ، ان  
توزيع الموارد البترولية على شكل دخول فردية ، هو بالنهاية توزيع  
خارج الاثار الناجمة عن تصدير البنترول . ان الانسان الايراني ليس  
له وظيفة اخرى حاليا ومستقبلا في الاقتصاد العالمي ، الا استهلاك  
مواد منتجة في المركز مقابل البنترول المصدر .

ان توزيع موارد الدولة على شكل : رواتب ، اجور ، مداخيل  
شخصية ، له اثار مضاعفة على الاستهلاك ، حيث الضرائب  
( المباشرة وغير المباشرة ) لا تؤدي الى فرض موقف كايح ، اذ يعاد  
ضخها على شكل رواتب . وبالمقابل فهذا الاقتطاع ينمي تبعية الدولة  
بالنسبة للمصدر الفعلي لمداخيلها طالما انها توسع ( زبائنها ) وتصبح  
عقبة اضافية لاية محاولة لايقاف التبعية بالنسبة لتصدير البنترول .  
ان المورد الوهمي هو ايضا قسري ، يلزم الوضع المستقبلي بنفس  
مقدار ما يلزم به المورد الفعلي راهنا .

ان الآثار المضاعفة المترتبة على الطلب الذي يحدده توزيع المداخل الاضافية ، تحدد المفاعيل التضخيمية ، بنسب اعلى من نسب نمو المداخل البترولية ، التي كانت في السابق اكثر أهمية ، لكن هذه الآثار التي تضاف الى الانتاج لا تستطيع ان تنتشر داخل البلاد بسبب تفككها ، وكذلك بسبب تصدير المواد الاولية ومصادر الطاقة . ولوضع حد للتوترات التضخيمية تصبح العودة الى استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية . وهكذا تدفع البلاد المنتجة للبترول الى سباق دائري حيث ، كل مرحلة فيها تعيد انتاج سابقتها بمستوى كمي اكبر .

ان المشتريات الاضافية للمواد الاستهلاكية تمول في الحال بواسطة القروض ، غير ان القيمة المقابلة داخليا لهذه القروض والتي توزع على شكل مداخل ، تقوم بدورها بافراز ضغط تضخمي . هذه القروض ستدفع بالطبع ، وتسديدها يفترض بالضرورة ولاجل محدد نموا للموارد الفعلية للدولة ، وفي نهاية الامر لا تجد الدولة مفر من زيادة مداخلها الخارجية على الدوام : اي المداخل المتأتية عن القطاعات المحتكرة من قبل الدولة ، اي البترول . ان العلاقة الدائرية بين الاستثمار البترولي ، والاستيراد ، والدور النامي لهما في النشاط الوطني توضحها سلسلة الاحصائيات ( جداول : ١٠-١١-١٢ ) .

ان الايرادات المتأتية عن تصدير البترول في أربع سنوات ( من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ) قد ارتفعت بنسبة ٨١ بالمائة ، وكذلك الواردات ايضا قد تضاعفت — مواكبة بذلك ازدياد الصادرات البترولية ، ( التي تشكل ٨٤ر٤ بالمائة من قيمة الايرادات في عام ١٩٦٥ و ٨٧ بالمائة بعد ذلك بأربع سنوات ) توازي جزءا متناميا من مجموع الناتج الوطني الاجمالي ( ١٦ر٨ بالمائة في ١٩٦٥ و ٢٢ بالمائة ١٩٦٩ ) .

## ٦ — مباراة الوهم :

ان الدولة كي تضمن مداخلها المستقبلية ( القروض ) وللحصول على الدخول الاستثنائية ، منحت امتيازات لاستثمار البترول . هذه

الاجراءات ، أدت الى تضخم المداخل الموزعة ، والتي لا نتيجة لها غير توسيع دائرة الخل ، وتعميق ارتباط الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد المسيطر ، وفي اختيار هذا الطريق ، لا مجال للتوقف عند حدود ثابتة .

إذا كان تطور الإيرادات البترولية ليس سريعا بالشكل المطلوب ، فإن الصعوبات لا تلبث ان تبرز ، بمقدار بقاء التسليف ، كجانب ضروري لموارد الميزانية ، وذلك بسبب تحفظ الدائنين عندما يجدون أنفسهم أمام إمكانية ايفاء للدين غير مؤكدة . ان هذه الصعوبات تترجم نفسها بضرورة تخفيض نفقات الدولة والركود الاقتصادي ، طالما ان الميزانية هي النقطة المركزية لنشاط البلاد . هذا ما حدث في عام ( ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ) ، المرحلة التي كانت فيها الشركات البترولية تحاول ان تقلل من أهمية الشرق الأوسط في الانتاج العالمي للبترول ، ولقد تكررت صعوبات مماثلة عام ١٩٧٠ . ان هذه الازمات الخاصة تجعل من الضروري - في الحدود المقبولة ، من قبل الشركات المستثمرة ، والتي لا يمكن تجاوزها - حصول قفزة في شروط الاستثمار ( حدث هذا عقب صعوبات ١٩٧٠ التي استمرت الى صيف ١٩٧١ ، مما أدى الى ازدياد المداخل البترولية لسنة ١٩٧٢ مرتين تقريبا عما كانت عليه عام ١٩٧٠ ) . ان توقف عملية ازدياد المداخل البترولية غير ممكنة اليوم أكثر من أي وقت مضى ، ومن هنا البحث عن ضمان هذا التوقف ، المشوب بالقلق . ان دور وأهمية ميزانية الدولة في العلاقة بين الاقتصاد الإيراني والسوق العالمية تفسر نمط النمو خلال السنوات العشر الأخيرة ، وتفسر أيضا المعدلات الاستثنائية للنمو الحاصل ( جدول ١٣ - ١٤ ) .

## ٧ - جعل التطور الخارجي داخليا :

لقد ازداد الناتج الوطني الاجمالي لايران من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٧١ ، ثلاث مرات اي بنسبة ١٩٨ بالمئة ، وسنرى مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في هذا النمو الحاصل وفق النسبة المذكورة .



## ٨ - تدهور الزراعة :

ان حصة الزراعة في الناتج الوطني الاجمالي ضعيفة بشكل كبير ، فقد كانت تسهم بما يعادل ١/٣ من الانتاج الوطني عام ١٩٥٩ ولم تعد اليوم الا قطاعا هامشيا ( ١٤ر٤ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي عام ١٩٧١ ) في حين انها لم تزل تستوعب حوالي ٤٠ بالمئة من السكان العاملين . ولم ينم هذا الانتاج في خلال ١٢ سنة الا بنسبة ٤ر٤ بالمئة . ولم يساهم في النمو الكامل الا بنسبة قدرها ١٣ درجة ولم يستطع ان يلبي الطلب الاضافي الناتج عن الزيادة السكانية ولقد تطورت واردات المواد الزراعية للاستهلاك الداخلي في تسع سنوات من ١٩٦٣ - ١٩٧١ ، من ٤ر٤ بالمئة الى ٩ر١ بالمئة .

## ٩ - الصناعة :

هل اصبحت ايران دولة صناعية ؟ ان نمو قطاع « الصناعة » مهم ( ٣٠٦ بالمئة ) لكن مساهمته في النمو العام بقيت ضئيلة : ٤٥ درجة . كانت الصناعة ضعيفة للغاية عند بداية المرحلة المعنية ( ١٤ر٦ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي في عام ١٩٥٩ ) . ولقد بقيت النتائج مع ذلك متفاوتة لمجموع الاستثمارات المبرمة منذ ١٩٥٩ - قيمة الانتاج الصناعي في عام ١٩٧١ هي ١٦٨ مليار ريال بالسعر الثابت متضمنا من جهة اخرى نسبة عالية في قطاع البناء ( حوالي ١/٤ ) وبذلك تستوعب الصناعة في شروط البلاد الفعلية ، راسمالا ضئيلا جدا . هذه القيمة المضافة ، اخذا بعين الاعتبار ، الاستثمارات التي انجزت خلال الخطة الثالثة والرابعة ( ١٩٦٣ - ١٩٧٢ ) ، تقدر بحوالي ١٢٠٠ مليار ريال ، مما يعطي معاملا لرأسمال قدره (٧) ، وهو رقم بالغ الاهمية في بلاد متخلفة ولا يتلاءم مع توقعات المخططين عند اعداد الخطة الثالثة ، والذين توقعوا معاملا قدرة ٣ الى ٣٥ . في حقيقة الامر ان جانبا كبيرا من هذه الاستثمارات غير منتج : ففي اثناء الخطة الثالثة ، نلاحظ ان أكثر من ٢/٣ من الاستثمارات



قد وظفت في فروع البناء ، والسكن ، والتجارة ، والخدمات ، والمواصلات ، والتي لا تسهم ، الا بشكل غير مباشر ، في تكوين الناتج الصناعي ، بالمعنى الحصري . ان بنية الاستثمارات المصاحبة للتوزيع ، والاستهلاك ، للانتاج الاجنبي ، هي نفس بنية الاستثمار الذي يهدف الى انشاء اقتصاد وطني . وبالفعل فقد ازداد جانب « الاستيرادات الصناعية » في الانتاج الصناعي الاجمالي من عام ١٩٦٣ الى ١٩٧١ ، من ٤٢٥ بالمئة الى ٧٥ بالمئة ، ان هذه الارقام تبين ان النمو الصناعي ، يعود في واقع الامر الى نمو واردات الصناعة . ان النشاطات الصناعية المركزة على استيراد مواد الانتاج الاجنبية هي اساسا نشاطات تركيب مواد نصف جاهزة مستوردة ، وتخضع لشركات المركز الرأسمالي العالمي العملاقة ، سواء على مستوى القرار او الاستثمار ( اكثر من ٢٠ بالمئة من استثمارات القطاع الصناعي اجنبية ) .

## ١٠ - نهر البترول :

ان انتاج البترول ( وعلى وجه الدقة ان الجانب من قيمة هذا الانتاج الممنوحة لايران ) هو القطاع الاكثر اتساعا في النمو منذ عام ١٩٥٩ ( زيادة قدرها ٣٨٠ بالمئة ) . ولقد ساهم القطاع البترولي بواقع ٦٤ درجة في النمو الاقتصادي العام من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٧١ ، وهذا يعني انه ساهم بأكثر مما ساهم به قطاعا الزراعة والصناعة ، مجتمعين . وهو ينتج اليوم اكثر من ٤ / ١ الناتج الوطني الاجمالي ويشغل اقل من ١ بالمئة من السكان العاملين في البلاد ، كما ان نموه لا يتطلب استثمارات اضافية . لقد كانت قيمة الانتاج الكلي للبترول عام ١٩٧١ ٤٢٠٠٠ مليون دولار امريكي ( حوالي ٣١٥ مليار ريال ، نصفها لايران والباقي للشركات المستثمرة يقابلها استثمارات عامة قدرها ١١١٦ مليون دولار ( حوالي ٨٤ مليار ريال ) وهذا يعني ان نسبة الاستثمار الى الانتاج كانت ١ الى ٤٠ تقريبا .

## ١١ - في خدمة اللاحاق :

ان قطاع الخدمات ، لم يحظ منذ ١٢ سنة بمستوى عال للنمو كما في قطاع البترول ، مع ذلك فقد ارتفع السى نسبة ١٩٨ بالمئة : وهو أكثر مساهمة في النمو العام بسبب كبر حجمه ، ومنذ البداية ( ٧٦ درجة على ١٩٨ ) كون ٣٨ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي في عام ١٩٧١ . ان عناصر قطاع الخدمات حسب الاهمية التنافلية هي : خدمات الدولة ، وتجارة الجملة والفرق ، والمواصلات والاتصالات ، والايجارات ، والخدمات الخاصة ، والبنوك ، والتأمينات . وهكذا فالوزن الخاص لقطاع الخدمات لا يمكن فهمه الا في افاق دمج الاقتصاد الايراني باقتصاد المركز ، مع اللحظ ان عملية الدمج هذه تستند اساسا الى قطاع البترول .

## ١٢ - البترول والتحديد المسبق للمستقبل :

ان استخراج البترول ، هو نشاط خلق ، بواسطة الاقتصاديات المسيطرة ، ولم يولد بواسطة المجتمع الايراني ، ولا تمثل صادرات البترول غائض نشاط وطني ، انها تستجيب فقط لطلب الطاقة والمادة الاولى من قبل بلدان المركز العالمي . وفي الوقت الذي تغذي فيه هذه الصادرات بلدان المركز فهي تمنحهم امكانية ( حيازة الجانب الثاني من العملة الصعبة ) ، اعادة تصدير المواد الاستهلاكية باتجاه ايران ، والتي انتجت بواسطة نظامهم الانتاجي وتستجيب لديناميتها الاقتصادية - الاجتماعية . ان صادرات البترول هي في نفس الوقت تصدير لطاقة انتاج اكبر ، وهدية ممنوحة للاقتصاديات المسيطرة لتمكينها بالمقابل من فرض انتاجها ، ونظام حاجياتها على الاقتصاد التابع . وبذلك لا يبقى للاقتصاد الا امكانية مضاعفة البنى التحتية الضرورية لاستهلاك منتجات المركز ، والاستثمارات المرافقة لذلك ، وتطوير الخدمات المالية ، والتوزيع والصيانة والادارة . الخ . ان الاستثمارات والخدمات ليست الا مكمل محليا ضروريا لاقتصاد ، عناصره القاعدية ، ومراكز القرار فيه ، خارجية . اذا أضفنا الى هذا

ان المعامل الحدي لرأس المال ضعيف للغاية في انتاج البترول ، كما رأينا ، نصل الى المراهنة الاقتصادية على امكانية تطوير بلد المحيط ، دون استثمار خارجي . بالاضافة الى ذلك ، غالبترول ( بسبب الضعف الكبير للمعامل الحدي لرأس المال ) هو نشاط تكون فيه معدلات غائض القيمة هائلة . ان الفوائض المنتجة والموزعة بين الحكومة المحلية والشركات ، تجعل الحكومة تلعب دور المعتمد الرئيسي في عملية دمج الاقتصاد بالمركز . والدركي الاكثر حماسا لمنافع الامم المسيطرة . ان هذا الدور يؤدي الى تضخم جهاز القمع ( جيش ، بوليس عام ، بوليس سياسي ، درك ) ، والذي لا دور له في النهاية الا خدمة وصيانة العلاقة بين المركز والمحيط ، والذي يترجم مصالح اقتصاد المركز في تبذير موارد المحيط في مصروفات ليست فقط غير منتجة بالكامل ، لكنها تقود الى اخماد امكانيات الابداع سواء بواسطة دمج قسم كبير من السكان في الجهاز العسكري والبوليسي او بواسطة القمع الذي تمارسه . ان ما ترتبه « الصناعة » البترولية على البنية الاقتصادية — الاجتماعية للبلد المنتج وعلى تنظيمه السياسي من نتائج ، يحدد مسبقا المستقبل ، كما ان لها على هذا المستقبل اثرا قطعيا : اذ تؤدي الى استهلاكه مسبقا .

### ١٣ — آلية الاستهلاك المسبق :

ان توزيع مداخل البترول على شكل دخول فردية يخلق الالية المعتادة لمضاعفة الطلب على المواد الاستهلاكية . وبسبب ارتباط الاقتصاد المحيط باقتصاد المركز ، فان هذا الطلب يسمد ، ولا يستطيع الا ان يعتمد ، على المواد المنتجة في الخارج . ان عملية الدمج الثقافي بـ « مجتمعات الاستهلاك » التي اصبحت فيها الاستهلاك قطاعا ملحقا بالانتاج ومحكوما به وحيث نلاحظ ان منطق الاقتصاد ، يحتم ، مضاعفة وتكثيف الحاجات ، الذي ليس انعكاسا ذاتيا لالية موضوعية .

ان نمو الواردات على هذا النحو ، اصبح ضروريا ، ويمول من ازدياد الصادرات البترولية ، وفي حال كون هذا النمو ليس سريعا بشكل كاف ، فان عملية التمويل هذه تتم عبر القروض الاجنبية ، التي بدورها تغذي الدورة وتنزع الى ان تكون الحل الدائم ، بعد ان كانت في البدء ، حلا مؤقتا .

ان هذه الحاجة للتسليف تواجه بالطبع ، فسي الاقتصاديات المسيطرة ، أزمة مخارج التصريف الصناعية ، وغائض رأس المال المالي . فالدولة المنتجة للبترول ( اداة الدمج واللاحاق بالاقتصاديات المسيطرة ، تهدف بالمحصلة الى رهن الثروات الطبيعية للبلاد ، والمالك الشرعي لهذه الثروات ، بنفس صيغة الملكية الخاصة ، اي الحق باستعماله او النصرف به ) ، تجد نفسها في وضع ملائم للحصول على دخول استثمار مستقبلية . والدولة تقترض بناء على هذا ، مستهلكة الموارد المستقبلية للبلاد ، وتقوم بتزويد الاقتصاديات المسيطرة بإمكانية تجاوز تناقضاتها الحالية والمراهنة على المستقبل . ان هذه الاقتصاديات لا تريد في الوقت الحاضر توسيع الاستثمار بل تكثيفه ايضا عبر تسريع الاستهلاك العالمي ، الذي يعني بالنسبة للبلدان المنتجة للمواد الأولية ، الاستهلاك المسبق لمستقبلها . ان الدمج الحالي والمقبل لاقتصاد المحيط بالمركز يجعله غريبا مرتين : لانه يحدد منتجات وظيفية للاقتصاديات المسيطرة ، والاستهلاك المعم من قبل الاقتصاديات المسيطرة . وبين هاتين العمليتين يستلزم البلد التابع . ويفرق في الاوهام . ولن يكون في الغد اكثر من اليوم مكانا ، لذكاء المحيط وقوته البشرية ، وحيث لا يبقى غير العنف كعامل ضبط اجتماعي وسياسي .

## تفاقم الاستغلال ، القمع ، البطالة ، وبؤس العاملين

---

ان المعلومات المتعلقة بالمسالة العمالية في ايران عامة ، خاطئة بكاملها . وان هذا التعتيم في مرحلة « النمو الاقتصادي » ذو دلالة كاشفة .

اذ لا توجد صحيفة نقابية توزع بشكل منتظم وحر ، او كراس منشور ، بشكل حر ، صادر عن نقابات ولا صحف او كراسات تعالج مشاكل وحقوق العمال والدفاع عنهم ، يستطيع وزير العمل بدون شك ان يتفاخر بمطبوعات للكوادر ، يطلق عليهم لقب « نقاييين » ولكن هذه المطبوعات لا تعالج البتة مشاكل حقيقية او نضالات ومطالب عمالية . ولا تعالج ، الصحف اليومية للاخبار ، والاسبوعية ، والمجلات ، كثيرا مشاكل العمل . لسبب بسيط ، وهو ان كل المطبوعات مراقبة من البوليس السياسي ( السافاك ) الذي يمنع معالجة هذه المسائل التي يعتبرها محرقات ، ان الطبقة العاملة تعاني من استغلال مضاعف ، وعملية تطويق مستمرة .



اما النقابة الرسمية فهي تابعة بشكل مباشر لوزير العمل ، وبشكل غير مباشر للبوليس السياسي . والانتخابات النقابية ليست حرة ، فالمرشحون يختارهم البوليس السياسي .

ومنذ عام ١٩٧١ ، أمن مقر رسمي لممثل السافاك في كل المؤسسات لتأمين مراقبة مباشرة على العمال والنقابة نفسها ، والعمال ليست لهم اي ثقة بهذه المنظمة .

ومن تحقيق جرى حديثا في المؤسسات المتوسطة والكبيرة في طهران ، ظهرت النتائج التالية :-

— ٨٦٪ من العمال يجهلون او يتظاهرون بالجهل بوجود ممثلين نقابيين .

— ٣٪ فقط يفكرون بأن المطالب الاقتصادية يمكن ان تحقق بواسطة النقابة كوسيط بينهم وبين الحكومة .

وبالاضافة الى ذلك فالعمال لا يتمتعون بأي حماية شرعية بوجه ارباب العمل . فقتانون العمل ينص على ان النزاعات بين العمل والعمال تحل دائما بواسطة مجلس يضم اعضاء ممثلين عن وزارة العمل ، والمؤسسات ، والعمال ، وفق نسب متساوية ، وعلى هذا الاساس فالعمال دائما اقلية . ان هذا القرار متخلف عن القانون الذي اقره البرلمان في زمن مصدق والذي يعطي العمال ضمانا العدالة المدنية .

منذ ٢٠ عاما ، ما من احد قرا او سمع عن مطالب عمالية مدعومة من النقابة ، او قرا او سمع بأحد يتحدث عن توجيه نقابي ، سوى النداء للتظاهر دعما للنظام . اثناء هذه المظاهرات ، ينقل العمال من المصانع الى مكان التجمع بواسطة ناقلات المصانع ، ويحاطون برجال السافاك و « الممثلين النقابيين » ويحضر الجانب الاكبر من العمال بدافع الخوف من فقدان عملهم .

ان المعلومات التي نتحدث عن قمع النضالات العمالية عددها قليل ، سنذكر بعضها مع ذلك :

— القمع المرعب لاضراب عمال مصانع البلاط في عام ١٩٥٦ ادى الى وقوع مئات من القتلى .

— اضراب معدل « الانتاج الضعيف » في مصانع الاقمشة في طهران في بداية عام ١٩٧١ ، والذي انتهى بـ :

- ★ تعزيز المراقبة البوليسية على العمال .
- ★ زيادة قدرها ٦ ريالاً « . سنتيم » للاجر اليومي .
- ★ وعود اجتماعية ( بناء مساكن ) من الشاه ( الذي اطلق كثيرا من هذه الوعود سابقا ولم تتحقق ) .
- ★ فصل مئات العمال وتوقيف عدد كبير منهم ، ومن ضمنهم الممثلون النقابيون الذين عينوا من قبل الادارة .

— اضراب عمال مصنع الاقمشة زيبا ( طهران ) الذي طالب بزيادة الاجور ، وقد هاجم البوليس موكبا عماليا في طريقه الى مركز المدينة . النتيجة عدد كبير من الجرحى ( اول اذار ١٩٧١ ) .

— اضراب عمال مصنع الاقمشة جيهان (كراج قريبة من طهران) تدخل البوليس — ٣٢ قتيل ( ٢٧ نيسان ١٩٧١ ) .

ان الموقف الرسمي للحكومة الايرانية من البروليتاريا واضح ومعروف من خلال حيثيات قانون مشاركة العمال بأرباح المصانع .

ان الفائدة الفعلية للعمال الصناعيين الايرانيين في نمو الانتاج والقدرة الانتاجية ستسهل بالطبع مهمة التطور الصناعي الذي لا زال في خطواته الاولى في ايران . فاذا ما شجع النمو الصناعي ، عبر تعاون فعال بين العمال والنقابات ، فالانتاج سينمو بسرعة اكثر ، وسيكون اكثر اهمية على المدى الطويل ، ان تمتين الروابط بين العمال وأرباب العمل يمكن ان يخلق ، كما أنه سيقطع او يمنع في نفس الوقت التاريخ الطويل لسوء التفاهم والعداء الذي كان له اثار خطيرة في البلدان الصناعية القديمة ( ثورة الشاه والشعب ، الجزء الخامس ، الثورة الصناعية الجديدة ، ١٩٦٧ — وزع بواسطة السفارة الايرانية في باريس ) .

اما اخر مشروع مؤرخ للحكومة الايرانية فهو : توزيع الاسهم على العمال . وخارج هذه الميزة الوهمية لمثل هذه المساهمة ، يمكن ان نلاحظ عدم وجود اية قاعدة ثابتة في ايران حتى الان لعدد ساعات العمل الاسبوعية ولا للحد الادنى لسن العمل ، ولا الحد الادنى للاجر ، ولا الضمان الاجتماعي ، ولا المساهمة في الارباح . اما الجديد المقدم ، فهو قبل كل شيء ، مشروع للدعاية وضع للخارج اكثر منه للعمال الايرانيين . وفي الصفحات التالية سنقدم بعض جوانب شروط العمل ، طامحين في كشف خلاصات سريعة ، وفي بعض الاحيان غير مؤكدة ، لحقيقة ما زالت غير معروفة .

## الاستخدام

لقد درس نمو السكان في حجمه وبنيته على أساس احصاء ١٩٥٦ . ولقد قدر عدد سكان ايران انذاك بـ ١٩ر٣ مليون نسمة ، كما وضعت توقعات للنمو لثلاثين سنة لاحقة حسب اربع فرضيات محتملة :

— السكان في عام ١٩٨٥ —

- ١ — الخصوبة الثابتة والانخفاض البطيء للوفيات . ٤٩٥٧٨
- ٢ — الخصوبة الثابتة والانخفاض السريع للوفيات . ٥١٢٥٩
- ٣ — الخصوبة المتدنية والانخفاض البطيء للوفيات . ٤٦٢٩٧
- ٤ — الخصوبة المتدنية والانخفاض السريع للوفيات . ٤٧٨٠٦

وبمراعاة نقطة البداية ، تعطى الفرضيات الاربع نتائج متشابهة الاختلاف نسبيا ، الاولى هي الاكثر قريبا من المتوسط ، وهي التي مالت الى التحقق حتى الان ، وبناء عليه سنحتفظ بنتائجها وبالنسبة للسكان بأكملهم اعطينا :

١٩٣٢١	١٩٥٦
٢٢.٩٣	١٩٦١
٢٥٤٤٤	١٩٦٦
٢٩٦٣٤	١٩٧١
٣٤٨٨٣	١٩٧٦
٤١٤١٣	١٩٨١
٤٩٥٧٨	١٩٨٦

وبناء عليه سيتضاعف مجموع السكان تقريبا من عام ١٩٦٦ الى ١٩٨٦ .

لنتعرف اولا على السكان في سن الدراسة مثلما هو محدد حاليا ، من سن ٧ الى سن ١٢ .

٢٨٣.	١٩٥٦
٣٥٦٤	١٩٦١
٤٢٥.	١٩٦٦
٤٨٤٧	١٩٧١
٦٧٢.	١٩٧٦
٦٩.٦	١٩٨١
٨٣٧٥	١٩٨٦

في عام ١٩٧٠ سيكون في المدارس ٣ مليون طفل ، لكن غقط ٥٣ بالمئة من الاطفال في سن الدراسة ( تقرير البنك المركزي ١٩٧٠ — ١٣٤٩ — اي ٢٥ من ٧٤ مليون ) مجموع الذين يشكلون هذه الفئة من العمر .

والحال ، لقد أعلن وزير التعليم عام ١٩٦٦ بأن ٢٥٢ مليون طفل قد دخلوا المدارس ( ٢١٨ للمدارس الابتدائية و ٣٤ ر. جيش المعرفة — للسنتين ٦٥—١٩٦٦ ) ، حتى انه من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ ، لم تكن زيادة عدد تلاميذ المدارس الا ٤٨. الفا اي بزيادة سنوية



للفئات العمرية في سن الدراسة قدرها ١٢٠ ألفا على وجه الدقة .  
والحال - كما رأينا - ان العدد او نمو العدد يتضمن الاطفال خارج  
السن المدرسية ، وعلى هذا ، فالسعي لدخول المدارس غير كاف  
لاستيعاب مجموع النمو لفئة العمر المدرسية ، والفارق المطلق بين  
عدد فئة العمر وعدد الاطفال الذين دخلوا المدارس ، تزايد ، ولا يمكن  
ان يصبح خلافا لذلك ، اذ لم تتطور ميزانية التعليم الوطنية في ميزانيتها  
المطلقة خلال السنوات ١٩٦٠ ( والتي اقتطع منها النفقات الخاصة  
لعمل جيش المعرفة ) الا ببطء شديد ، كما انخفضت حصتها في الميزانية  
العامة .

لنتأمل الان السكان في سن العمل اي فئات العمر من ١٥ الى  
٦٤ سنة .

السنوات	الرجال	النساء	المجموع
١٩٥٦	٥١٩٩	٥٠٥٠	١٠٢٤٩
١٩٦١	٥٧٢٠	٥٥٦٧	١١٢٨٧
١٩٦٦	٦٥٠٠	٦٣٣٩	١٢٨٣٩
١٩٧١	٧٤٠١	٧٤٠١	١٤٩٦٧
١٩٧٦	٨٨٣٧	٨٦٥٤	١٧٤٩١
١٩٨١	١٠٣٨١	١٠١٨٢	٣٠٥٦٣
١٩٨٦	١٢٣١٢	١٢٠٨٣	٢٤٤٠٥

لقد تزايد السكان في سن العمل من عام ١٩٥٦ ، تاريخ أول  
احصاء يعطي معلومات شاملة ، الى عام ١٩٧١ ، بنسبة ٤٧ مليون  
ولقد تزايد أيضا من ١٩٦١ اي عشية الاصلاح الزراعي ، الى عام  
١٩٧١ ، بنسبة ٣٧ مليون ، وسوف يتزايد من ١٩٧١ الى ١٩٧٦ في  
خمس أعوام بنسبة ٢٥ مليون .

أمام هذه الزيادة السريعة ، كيف كانت حركة الاستخدام  
( جدول ١ ) ؟

ان نسبة حجم الاستخدام الى السكان في سن العمل لم تكن ثابتة ، فقد هبطت من ٥٦٫٧ بالمئة في ١٩٥٦ الى ٥١٫٥ بالمئة في ١٩٦٧ ، والى ٥٠٫٨ بالمئة في عام ١٩٧٠ . ان عدد الافراد في سن العمل لا يتناسب مع عروض الاستخدام ، فقد تطور خلال السنوات نفسها من ٤ر٤ الى ٦ر٤ والى ٧ر٣ مليون نسمة . وبالتأكيد فان هؤلاء الافراد لن يكونوا مستعدين لاشغال هذا الاستخدام مجتمعين ، وهذه بالضبط حالة كثير من النساء المرغبات على الاعمال المنزلية . في حين ان الاحصائيات الرسمية تعلمنا ، بان عدد العاطلين عن العمل كان في حدود ١٧٧ الفا في عام ١٩٥٦ ، وأصبح ٨٧٤ الفا في عام ١٩٦٧ و ٨٩٠ الفا في عام ١٩٧٠ ( ١ ) .

رقم جدير بالملاحظة ، لقد عرفت البطالة على انها اعلان للبحث عن استخدام ، وهو تعريف كما نعرفه غير ملائم في مجتمع في جانب كبير منه زراعي وريفي حيث نلاحظ ان التضامن ما زال فعالا والاهتمامات غير المنتجة واسعة بشكل كبير . ومن جهة اخرى ، فتنطور توزيع السكان الفاعلين يتميز بوضعية الاستخدام الناقص ، ونحن نعرف بان هذه الوضعية في البلدان المتخلفة تؤثر على تضخم القطاع الثالث ، وبالمقارنة مع تضخم القطاع الثالث في البلدان الصناعية يمكن ان نقول عنه قطاع ثالث بمرتبة دنيا :

استخدام قليل الانتاج في الادارة والتجارة ، في حين انه في القطاع الثالث العالي ( يطلق عليه بالمراجع ) تتميز بالنشاطات الفنية والعلمية والتدريس . في عام ١٩٥٦ استوعب القطاع الثالث في ايران ٢١٪

---

(١) هذه الأرقام صدرت من احصائيات رسمية ( تقارير البنك المركزي ) والمرجع انها قد قلصت منذ ١٩٦٤ ، خبير b.i.t قريب من وزير العمل توصل الى ان ربع قوة العمل الجاهزة في المدن ، كانت في حالة بطالة حيث بلغت الشريحة العمرية ١٥-٦٤ ، ما يقارب المليون نسمة .

من السكان المستخدمين ، وقد بلغ ٢٨ ٪ في عام ١٩٧٠ ، بحيث وضع ايران في وضعية معظم دول المحيط المدمجة بقوة في النظام الرأسمالي العالمي .

هذه الوضعية تصبح اكثر خطورة اذا ما لحظنا انه في الوقت الذي تنمو فيه البطالة الحقيقية والبطالة المقنعة ، تنمو ايضا ، العلاقة التبعية . فعدد الافراد من صفر الى ١٤ سنة و ٦٥ فما فوق بالنسبة لمئة شخص في سن النشاط اي من ١٥ الى ٦٤ سنة ارتفع الى ١٠ درجات تقريبا ، وبذلك تكون هذه النسبة قد انتقلت من ٨٨٥ في ١٩٥٦ الى ٩٨ في ١٩٧١ ، وهكذا فعدد الاشخاص المعالين من قبل اشخاص في سن العمل ويعملون قد انتقل من ٣٣ الى ٣٩ اي بارتفاع قدره ٢٠ ٪ تقريبا .

صرح رئيس الوزراء في بداية الخطة الرابعة انه في خلال المرحلة التي تغطيها الخطة ( من ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ ) سيؤمن مليون استخدام جديد . هذا الرقم غير كاف للحفاظ على معدل النشاط السابق ، والذي لم يبلغ بالرغم من تضخم النشاطات القليلة الانتاجية ، اكثر من ٩٠٠ الف استخدام جديد قد استحدثت ، ولم تستطع بالنتيجة ان تقضي على البطالة المعلنة التي بلغت على الأرجح في نهاية ١٩٧٢ مليون فرد . ولقد صرح رئيس الوزراء من جديد للبرلمان في بدايه ١٩٧٣ اثناء عرض الخطة الخامسة ( من ١٩٧٣ — ١٩٧٧ ) انه سيؤمن مليوني استخدام وحتى لو تم بلوغ هذا الهدف ، فانه لن يستطيع الوصول الى تقديم العمل لفائض السكان في سن العمل الذي سيظهر خلال خمس سنوات ( ٢٦ مليون ) ، بموجب المعايير السابقة من ناحية ، واستيعاب الحجم الحالي من البطالة من ناحية اخرى .

بالرغم من المداخل الخارجية المهمة ، فان التنظيم الاقتصادي — الاجتماعي يجد نفسه عاجزا عن ان يضمن لسكانه حجما كافيا من الاستخدام ، ليس بسبب الضعف الكبير للاستثمارات في المجال الصناعي فقط ، بل اكثر من ذلك ، ان الخيارات الاقتصادية تقود

الى الغاء الاستخدام في الميدان الزراعي حيث ، تطور الاستخدام المنتج يمكن انجازه دون مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في القطاع الزراعي ، او بمساهمة ضعيفة . ولقد شجع النظام على هجرة الطلاب الى الخارج وهجرة العمال الى البلدان العربية الخليجية ، وذلك لحل التوتر الاجتماعي الناجم عن هذا التوجه الاقتصادي - الاجتماعي ، وذلك بخلق اقلية تنسب من الان فصاعدا لايران . كما طور النظام قواه العسكرية محولا عنصر المعارضة الى عنصر للقمع .

كما يامل النظام في ان يوفر العمال الايرانيين امكانية الوصول الى سوق العمل في البلدان الغربية ، مما يساعد على الحد من التوترات الداخلية وزيادة الجيش الاحتياطي للعمل في البلدان المهيمنة . ان نمو القوات المسلحة هو ذريعة اخرى للحد من فائض اليد العاملة ، مما يؤدي الى تحويل المعارضة الى عنصر للقمع .

## — الاجور :

في سوق العمل وفي معظم المؤسسات الصناعية لا يوجد تصنيف مهني ، وبالمحصلة لا يوجد سعر حقيقي في السوق للنشاطات المختلفة . وفي هذه الحالة من الصعوبة بمكان ، ان نكون فكرة محددة عن الاجور المطبقة وسياق تطورها . سنقارب المسألة عبر جمع بعض المعلومات العامة الجاهزة والخاصة بالانتاج الصناعي ، اخذين بالاعتبار ومنذ البداية ، المعطيات الاحصائية المقدمة من مكتب الاحصاءات لوزارة الاقتصاد والمتعلقة بمجموع النشاطات الصناعية والحرفية ، المدنية منها والريفية باستثناء البترول ( جدول ١١ ) .

نجاوز الانتاج الصناعي الاجمالي للعامل ، من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧١ . الرقم ١٠٠ الى الرقم ١٩٠ ، كما ارتفع الاجر المتوسط للفرد ايضا من ١٠٠ الى ١٩٧ . ان هذه المطابقة التي تبدو انها قد ارتكزت في السنوات الاولى للمستيفات ، على معطيات اكيدة



صادرة عن تحقيقات ، اعتمدت في السنوات الاخيرة على التقديرات العادية لوزارة الاقتصاد واستنادا الى الاتجاهات السابقة . غير انه طالما اعتبرت ، الخدمات الاحصائية للوزارة امدادا للاتجاهات السابقة ، فانها قد عنت بأنه لم يحدث اي امر مهم ولو ظاهريا ادى الى تغير الاتجاهات السابقة . وحينئذ يمكن ان نسلم بفكرة عامة نسبية ، وهي ان المعدل الوسطي للاجر والانتاجية قد ازداد بشكل ملموس بنفس السرعة منذ ١٩٦٢ ، وبعبارة اخرى ، ان معدل استثمار العمل بقي نفسه ، وان فائض العمل المطلوب من العمال لم يحقق لهم فائدة اكثر مما كان العمل السابق يقدمه لهم . مثل هذا التطور ( المتزن ) في البلدان الصناعية ، يعكس وضعية ، لا تؤسم فيها الاجور بأي « تأخر » ، وبالتالي لاتبرز بالنتيجة اية ضرورة « للاستدراك » ( غرناند بوديهان — مبادئ الاقتصاد المعاصر — باريس — مارابو — ١٩٦٦ . الجزء الثالث ، التقسيم — صفحة ١٤١ ) . هل لهذه الوضعية مثيلا في ايران ؟ ان المعدل الوسطي للاجر في كل البلاد يدعو للشك ، ( خلال المرحلة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧١ ، بقيت نسبة مجموع الاجور للانتاج الصناعي الاجمالي ضعيفة جدا ، اي حوالي ١٤ ٪ في ١٩٦١ ، ولقد استمرت بنفس المستوى تقريبا عام ١٩٧١ ( تحليلات اخرى ادت الى نفس النتائج ن . موقا فتحيان ( مجلة غرفة الصناعة والمناجم ، ١ ، ٢ ) ، قدر بأن هذه النسبة ١٢ ٪ ، س — شاهين في نفس المجلة ، ص ٢٩٠ . يعتقد بأن النسبة قد انخفضت في خلال المرحلة المعينة ) . ومن باب المقارنة نذكر ان في فرنسا كانت نسبة مجموع الاجور الى الانتاج الصناعي الاجمالي في المؤسسات الخاصة غير الزراعية والمؤسسات العامة ، في ١٩٥٩ ٤١٢ ٪ ، اذا اخذنا بالاعتبار الاجور الاجمالية الموزعة فقط ، و ٥٠ ٪ اذا اخذنا بالاعتبار الامتيازات الاجتماعية ، وفي عام ١٩٦٩ ، كانت على التوالي : ٤٢ ٪ و ٥٣ ٪ ( تقرير حول حسابات الامة ، ١٩٦٩ ، الجزء الثاني ) .

نتفحص الان سلاسل من المعطيات والتقديرات المتعلقة بالصناعة « الدينية » ، ( جدول ٣ ) لدينا أولا سلسلة متعلقة بالاجر



المتوسط في الصناعة المدينية ، صدرت عن دراسات مبنية على تحقيقات وزارة الاقتصاد . ان هذا الاجر المتوسط مخلف تماما عن الاجر المتوسط المعطى سابقا للبلاد بأكملها ، وذلك بتقسيم مجموعة الاجور على كمية اليد العاملة : لقد ارتفع كثيرا ( اكثر بأربع مرات عن سابقه في ١٩٦٢ واكثر من ٣ مرات في ١٩٧١ ) لكن نموه اكثر ضعفا ( ١٠٠ الى ١٥٨ من عام ١٩٦٢ الى ١٩٧١ بدلا من ١٠٠ الى ١٩٧ ) ما هي اسباب هذه الاختلافات ؟ .

١ - ان اجور العمال في الصناعة المسماة « حديثة » ، ( ورش التركيب على وجه الخصوص ) او المدينية ، هي اكثر ارتفاعا من اجور العمال في الصناعة الصغيرة « التقليدية » ، وفي الحرف التي يتموضع جزء منها في الريف .

٢ ( مجموع الاجور ، يتضمن كامل الاجور الموزعة ، اجور العمال والموظفين والكادر الاداري والتقني ، واجور المقاولين والملاكين ، الذين يتقاضون اجورا عالية مقابل خدمات وهمية . هذه الاجور هي شكل في الصناعة « الحديثة » ، وبناء عليه فقد تضمن المجموع الذي يعتبر اجورا مدينية نسبة كبيرة من الاجور الزائفة ، من مجموع الاجور المدينية والريفية .

٣ ( لقد تقدمت الاجور ، في خلال السنوات العشر الاخيرة طبقا لتقدم الصناعة « الحديثة » . فنسبة مجموع الاجور ( والاجور الزائفة ) ، الموزعة في هذا القطاع تطورت بشكل سريع ضمن مجموع الاجور الموزعة ، وهذا ما يفسر ، نمو الاجر المتوسط في كامل الصناعة بسرعة اكثر من الاجر المتوسط في الصناعة المدينية ، وبعبارة اخرى الاجر المتوسط لكل فرد ، (١) يبدأ من مستوى مرتفع نسبيا في الصناعة « الحديثة » التي تتضمن منذ البداية نسبة كبيرة من مؤسسات الدولة ، حيث عرف العمال كيف يحصلون على وضع قوي نسبيا ، تقدم بأقل سرعة ، (٢) ولقد نمت الاجور المتوسطة في مجموع الصناعة بقوة اكثر بسبب التغيير

في التكوين المتعلق بالقطاع الصناعي ( ازدياد أهمية المؤسسات «الحديثة» ) ، ( ٣ ) وازداد الاجر المتوسط في الصناعة الحديثة بشكل متوسط بالمقارنة مع التطورين السابقين .

لنقارن الان الاجر المتوسط للصناعة المدينية بانتاجية الصناعة « الحديثة » ، انطلاقا من فرضيتين ( جدول ٣ ) : الاولى نمو الانتاج لكل فرد بنسبة ٧٪ بالسنة وهي فرضية الحد الأدنى طالما هي تقابل ارتفاع الانتاجية في كامل الصناعة ( انظر جدول ١١ ) ، والثانية نمو للانتاجية بنسبة ١٤٪ بالسنة ، وهي وفق حسابات وزارة الاقتصاد ، فرضية محتملة . بالرغم من تباين سلسلة الاجر المتوسط وسلاسل الانتاج بالنسبة للفرد — والمقارنة تبقى صالحة ، اذا اخذنا بالحسبان ان تطور الاجر المتوسط في الصناعة « المدينية » الذي بيناه ، اكثر ارتفاعا منه في الصناعة « الحديثة » — وبناء على ذلك ، نرى في فرضية انخفاض نسبة مجموع الاجور بالنسبة للانتاج في الصناعة « الحديثة » ، خلال العشر سنوات الاخيرة ، يعني بأن استغلال العمل في القطاع الصناعي هو اكثر حدة من الماضي . اذ قارنا هذه الملاحظات مع ما سبقها ( نسبة الاستغلال بقيت ثابتة في كامل الصناعة ) يمكن ان نستخلص ان نسبة الاستغلال ، قد انخفضت في القطاع القديم للصناعة ، والخلاصة تطابق العلاقة بين القطاعين في اقتصاد ليبرالي .

ان مناقشة السلاسل الرقمية المتعلقة بالاجور في ايران ، قادتنا الى توضيح بعض جوانب البنية الصناعية ، رغم انها لم تؤد بنا الى تكوين فكرة متقدمة عن مستوى الاجور الفعلية . ونستطيع القول ان ١٤١٠٠ ريال ( ٩٤٠٠ فرنك ) في عام ١٩٧١ ، رقم اعلى ( بسبب اشتتماله على جانب من الاجور الزائفة ) من متوسط الاجر السنوي لمجموع العمال الايرانيين و ٤٩٤٠٠ ( ٣٣٠٠ فرنك ) رقم اعلى لنفس السبب من متوسط الاجر السنوي للعمال المدينيين ) .

لنعرض بعض المعلومات المتعلقة بأجور العمال الفعلية . في هذا الميدان نجد ان المصادر الدقيقة نادرة ، ومعلومات وزارة العمل اقل دقة . انطلاقا من التقارير السنوية للوزارة المذكورة يمكن ان نتوصل الى بناء اللائحة التالية لوسطي اجور العمال في طهران .

السنوات ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦  
متوسط الاجر  
اليومي (بالريال)  
الايراني

٦٤ ٨٦ ٨٤٠٢ ٨٧٠٥ ٨٣٠٥ ٥٩ ٥٩

ان ارتفاع الاجر بنسبة ٣٣٪ من ١٩٦٠ الى ١٩٦١ والانخفاض بنسبة ٢٩ بالمئة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٥ الذي يدفع الاجر المتوسط لمستوى ادنى من متوسط اجر سنة ١٩٦٠ هو بالطبع ، مسألة لا معنى لها .

ان البند ٢٢ من لائحة العمل يحدد « ان الحد الادنى للاجر ، للعمل اليدوي يجب ان يحدد انطلاقا من مستوى المعيشة في مختلف اقاليم البلاد وفق حاجات عائلة من اربعة افراد . . ويحدد الحد الادنى للاجر لفترة قدرها سنتان بواسطة لجنة مكونة من ممثلي الحكومة ، وارباب العمل والعمال . . فالذا لم تجتمع هذه اللجنة فالحد الادنى للاجر السائد سيبقى ساري المفعول » .

لقد حدد الحد الادنى للاجر عام ١٩٦٠ بواسطة اللجنة بـ ٥٠ ريالا ليوم العمل ، ومن حينها لم يتغير ، رغم ان وزارة العمل ، عبر نصوص رسمية وكذلك الشاهد قد اعترفا ، مرات عديدة بضرورة رفعه الى ( ٨٠ ريالا كما ذكر وزير العمل في عام ١٩٦٦ ) ، وفيما يتعلق بالحد الادنى للاجر المثبت في عام ١٩٦٠ ، لم يطبق ابدا ، ليس فقط في قطاع الخدمات ، حيث يتقاضى عمال كثيرون اجرا منخفضا ، وفي المؤسسات الكبيرة اشير الى هذا الوضع في نص

في نهاية ١٩٦٨ ، دفعت وزارة الاقتصاد اجورا وفق المروحة التالية :

الاجر اليومي المقابل ( بالريالات )		
عامل كفؤ	٣٣٠	الى ٣٧٠
عامل نصف كفؤ	٢٢٠	الى ٢٣٥
عامل غير كفؤ	١٢٠	الى ١٣٥

هذا السلم منفتح جدا ( اذ انه يزداد من ٣٥ الف الى ٥٥ الف اي من ١ الى ١٦ ) ، غير انه مذل بوضوح . فالاجور السنوية للمهندسين بصفة رئيس غالبا ما تكون ٩٦٠ الف ريال ( ٦٤ الف فرنك ) ، اضافة الى ان عددا كبيرا من العمال يتقاضون اجرا يوميا اقل من ١٠٠ ريال ( ٦٧٠ فرنك ) . ولقد استشهدت الصحافة الايرانية ، والتي لا تمنحها ثقة كبيرة ، في عام ١٩٧٣ ، بارتفاع المكافآت في معظم فروع الصناعة « الحديثة » ، قياسا بمثيلاتها في الصناعة القديمة ، حيث تصل الاجور الى اقل من ١٠٠ ريالا ( ٦٧٠ فرنك ) في اليوم ، وكذلك في تركيب السيارات حيث الاجر اليومي يصل الى ٦٥ ريال ( ٤٣٠ فرنك ) في اليوم ، وفي مصلحة التبوغ ٧٢ ريال ( ٤٨٠ ) ، وفي مؤسسات المشروبات غير الكحولية ٨٥ ريال ( ٥٧٠ فرنك ) .

والسجاد ( اكثر من مليون حائك في ايران ) هو الفرع الانتاجي ، حيث الاجور الاكثر انخفاضا ، ويشكل الاطفال الجانب الاعظم من اليد العاملة . وقد كانت الاجور المعطاة عام ١٩٦٥ في حياكة السجاد كالآتي : - ( ن . معتمدي : ايران ليست بلدا زراعيا - ١٩٦٥ ، صفحة ١٥١ ) - .

### الاجر اليومي

اطفال من ٥ الى ١٠ سنوات	٥ الى ١٠ ريال	٣٣ر . الى ٦٧ر . فرنك
اطفال من ١٠ الى ١٤ سنة	١٠ الى ١٥ ريال	٦٧ر . الى ١٠٠ر . فرنك
اطفال اكثر من ١٤ سنة	٣٠ الى ٤٠ ريال	٢٠٠ر . الى ٢٦٦ر . فرنك
عمال اكفاء	٦٠ الى ٧٠ ريال	٤٠٠ر . الى ٤٦٥ر . فرنك

بمضاعفة هذه المعدلات اليومية بهدف مراعاة زيادة الاسعار من ١٩٦٥ - ١٩٧٢ ، الذي يتجاوز بالتأكيد واقع الحال ، نثبت سلم الاجور المطبق حاليا في الفروع القديمة للصناعة .  
فهذه الاجور البائسة تقابل أيام عمل طويلة للغاية .



يقرر قانون العمل المبرم في البرلمان عام ١٩٤٦ ، بأن يوم العمل لا يجب أن يتجاوز ٨ ساعات يوميا و ٤٨ ساعة في الاسبوع ، ان هذا القانون لم يطبق ابدا ، ففي صناعة السجاد نظم يوم العمل على اسبائس شروق الشمس وغروبها ، وهو يتجاوز بناء على ذلك ، وبشكل دائم ٨ ساعات يوميا . ونذكر بأن دراسة قد انجزت في عام ١٩٦٤ ، حول المؤسسات المتوسطة والكبيرة في العاصمة ( صناعة «حديثة» ) ، اعطت التقسيم التالي لوقت العمل الاسبوعي :

( ١٠٠ عامل )	
٦٤٥	اقل من ٥٠ ساعة
٥١٦٩	من ٥١ الى ٥٥ ساعة
٢٠٦٥	من ٥٦ الى ٦٠ ساعة
٢١٦١	٦١ ساعة فما فوق
١٠٠	المجموع

### — مساهمة العمال في ارباح المؤسسات

ان هدف قانون المشاركة هو تشجيع روح التعاون بين العمل ورأس المال واثبات أن مصالح الطرفين متممان لبعضهما البعض لاسباب اجتماعية واقتصادية . وينص القانون « في كل مؤسسة على الموظف والنقابي العمالي ، تحت اشراف وزير العمل ، ان يتوصلوا الى اتفاق جماعي ، يحدد الجزء الذي سيوزع على العمال من الارباح الاجمالية او الصافية ، وايضا المكاسب الناجمة اما عن انخفاض التكاليف او تقليص الهدر والتبذير . » وفي الحال يستبعد القانون من نصوصه ، مع ذلك ، عدة فئات من العمال :

(١) العمال الذين لم يبلغوا سن الحد الادنى القانوني ، لذا لا يمكن اعتبارهم عمالا ، مع انهم يعدون ٢٠٠ الى ٣٠٠ الف فرد .

(٢) عمال شركات الدولة ( سكك حديد ، مناجم ، صيادون ، مصلحة التبوغ ... الخ ) واتحاد الشركات البترولية ، أي بمجموع قدره ٨٥ ألف عامل تقريبا .

(٣) أفراد المؤسسات الذين يقلون عن ٢٠ شخصا في كل مؤسسة، ومجموعهم من ٦٠٠ الى ٧٠٠ ألف فرد . ومنذ البداية ، هناك على وجه التقريب مليون من مجموع ١٦ مليون من العمال في عام ١٩٧١ ، قد وضعوا خارج حقل تطبيق القانون .

بعد عشر سنوات من اعتماد مبدأ مشاركة العمال بأرباح المؤسسات ، أقل من ٣٠٠ ألف عامل قد تمتعوا بالامتيازات المقدمة، ( خدمات وزارة العمل ، نقلا عن ، طهران الاقتصادي ، ٢١ آذار ١٩٧٢ ) . يضاف الى ذلك تحول المساهمة بالأرباح ، في جانب كبير منها ، الى نظام المكافأة الانتاجية ، والتي لم ينظر فيها القانون الذي تركز جادبيته على (بساطته النسبية، وسهولة فهمه ، وسهولة حساب المبالغ المستحقة) . ( « الثورة الصناعية الجديدة » ) . (صفحة ٧) . غير أن نمو الانتاجية لم يحسب فرديا بل اجماليا من خلال الانتاج الاجمالي للمصنع أو الورشة ، مما يسمح بإبعاد المراقبة المباشرة للعمال : فاذا طالبوا بتدقيق الحساب ، فإن نفقات الخبراء ستحتسب عليهم في حالة كون الحساب صحيحا . وتقسم الحصة العمالية من الأرباح أو نمو الانتاجية بعد ذلك ، فرديا وفق نظام الدرجات المرتبط بالاقدمية في المؤسسة وبنسبة الأجر . وهكذا فقانون المساهمة يرمي الى ربط العمال بالمؤسسة، ومنح الامتيازات للعمال الأكثر تأهيلا ، وذوي الأجور الجيدة ، فهو يميل الى تقسيم البروليتاريا ، بواسطة خلق فئة من العمال مرتبطة ، بسبب الامتيازات التي يمكن أن تحصل عليها من هذه المماثلة ، برب العمل ، ويستخدمون سلطته بوجه العمال الجدد وغير المؤهلين . في « بساطته » و « ليونته » يمثل هذا القانون ، واحدا من الانظمة الأكثر مهارة للتوفيق بين الاستغلال الذاتي للعمال بواسطة العلاقة الناشئة بين الانتاجية والأجر ، وتقسيمهم بواسطة تكوين شريحة تحصل على الامتياز من خلال تضامنها مع تنظيم الاستغلال .

## — مستوى المعيشة وشروطها :

بموجب الاحصاءات الرسمية من ١٩٥٩ الى ١٩٧٠ لقد ارتفع مستوى المعيشة بشكل ضعيف في ايران : ٢٢٪ كمتوسط سنوي ( في فرنسا ٣٣٪ وفي المانيا الغربية ٢٦٪ بالمتوسط من سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٩ ) ولقد انتقل المؤشر العام لمستوى المعيشة في فترة ١١ سنة من ١٠٠ الى ١٢٦ ، ونحن نعرف أساس هذا الثبات ، في استخدام الواردات مقابل تصديرات البترول ، لايقاف الميول التضخمية .

نتساءل بالتاكيد وبشكل دائم عن قيمة هذه الاحصائيات ، هل تخفي ، بمختلف الحيل ارتفاعا حقيقيا للأسعار ، واستهلاكاً اقوى ؟ ولا سيما وأن أسعار الايجارات التي تجاوزت رسمياً المؤشر ١٠٠ في ١٩٥٩ الى المؤشر ١١٩ في ١٩٧٠ ( مع ارتفاع قريب من ١٢٪ في سنة واحدة : ١٩٦٩ ) ، في ١٩٧١ أدى ، عدم الارتياح لموضوع ارتفاع الايجارات في المناطق العمالية في العاصمة ( جنوب المدينة ) ، برئيس الوزراء الى طلب اجراء تحقيق ، ولم تنشر النتائج . ان من المستحيل ان نبحت عن قيمة المعطيات المقدمة من قبل البنك المركزي ، وبناء على ذلك سنقبلها فقط لزيادة الايضاح . مع ذلك يمكن تسجيل بعض الملاحظات .

حتى اذا كان ارتفاع مستوى المعيشة ضعيفاً ، يمكنه ان يستوعب جانبا هاما من ارتفاعات الاجر ، متى كانت هي نفسها ، تتجه نحو الانخفاض . وهكذا من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢ ارتفع مستوى المعيشة ، حسب البنك المركزي من ١٠٠ الى ١١٤ ، بالرغم من ان متوسط الاجر ، في الصناعة المدنية ، والمحتسب من قبل وزارة الاقتصاد ، قد ارتفع من ١٠٠ الى ١٤٩ ( جدول ٣ ) : هذا يعني بأن ارتفاع مستوى المعيشة الفى ثلث المكسب الحاصل اجمالاً . كما يجب الاخذ بالاعتبار النمو الديموغرافي ونتائجه السريعة وهي ارتفاع النفقات العائلية للعامل ، في غياب اي نظام للاعانة العائلية لصالح العمال ، ان هذا الارتفاع ( يزيد من اعباء )

ميزانيات العمال . . وقد رأينا أنه من ١٩٥٦ الى ١٩٧١ ، ارتفع عدد الاشخاص المعالين من شخص عامل ، بنسبة ٢٠٪ تقريبا .

ولاعطاء صورة ملموسة لوزن النفقات العائلية ، نأخذ مثالا على ذلك ، عمال المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة لطهران ( صناعة « حديثة » حيث الاجور اكثر ارتفاعا ) . في عام ١٩٦٤ ( وقد رأينا ارتفاع الاسعار الجارية هو دون ٦٠٪ ، جدول ٣ ، ناقشناه سابقا ) بلغ متوسط الدخل الشهري للعائلة ٤٤٢٥ ريالا اي ٢٩٥ فرنكا . ( بالتحديد ليس المقصود أجر العامل بل دخل العائلة التي ينتمي اليها ، شخص من خمسة اشخاص له اجران ، وواحد من عشرة يتمتع بدخول متأتية من نشاطات ثانوية . . ) . وتنقسم العائلات حسب فروع الدخل على الشكل الاتي :

فئات الدخل الشهرية	عدد العائلات
٢٠٠ ريال فما دون	٤٨
من ٢٠٠ الى ٣٠٠٠ ريال	٢٧٣
من ٣٠٠١ الى ٤٥٠٠ ريال	٣٢٤
من ٤٥٠١ الى ٦٠٠٠ ريال	١٩٨
من ٦٠٠١ الى ٧٥٠٠ ريال	٦٥
من ٧٥٠١ الى ١٠٠٠٠ ريال	٤٨
أكثر من ١٠٠٠٠ ريال	٣٤
غير معلنة	١
المجموع	١٠٠

يميل دخل العائلة ، ولاسباب عدة ، منها المصادر المكملية للاجر الاساسي ، الى الازدياد متى كان عدد الاشخاص الذين يعيشون في منزل واحد مرتقعا ، وينخفض سريعا دخل الفرد الواحد مع حجم العائلة .

حجم العائلة	الدخل الشهري المتوسط للفرد	( سلسلة معدلة )
شخص	ريال	فرنك
شخصين	٣٦٠٠	٢٤٠
ثلاثة اشخاص	١٦٠٠	١٠٧
اربعة اشخاص	١٢٦٠	٨٤
خمسة اشخاص	١٠٠٠	٦٦
سنة اشخاص	٨٦٠	٥٧
سبعة اشخاص	٧٥٠	٥٠
ثمانية اشخاص	٦٧٠	٤٥
تسعة اشخاص	٦٥٠	٤٤
عشرة اشخاص فما فوق	٦٤٠	٤٣
	٦٣٥	٤٢

ان الحجم الوسيط للعائلة العمالية هو حوالي ٥ اشخاص ، يعني هذا انها توضع في منطقة ، من الصعوبة بمكان تخفيض الدخل للفرد الواحد . وبناء على ذلك فكل ارتفاع لعدد العائلة ، يلحظ بصعوبة .

هل العمال مؤمنون ضد مخاطر المرض ؟ لقد أبرم القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي العمالي ، في عام ١٩٥٢ ، في عهد حكومة مصدق ، وكان عدد المسجلين في خلال السنة الاولى لتطبيقه ٣٢٥ ألف عامل . وحتى عام ١٩٦٦ لم يزد العدد عن ٥٣٣ ألف عامل مؤمن أي ٤٢٪ من عدد العمال الصناعيين ، وفي عام ١٩٧١ ، ٨١١ ألف أي ٥٠٪ (تقارير البنك المركزي ١٩٦٦ و ١٩٧١) وبالرغم من هذا البطء ، والمبالغ الضخمة التي صرفت تحت عنوان



الضمان الاجتماعي ، فان مراكز الوقاية والمعالجة لم يتأمن لها الكادر الجيد ولا التجهيزات اللازمة ، ولم تستجب بأي شكل لما هو منتظر منها من خدمات . يضاف الى ذلك ، بأن العامل لا يمكنه الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي .

تنهي هذه المجموعة من الخلاصات حول الحالة العمالية ببعض المعلومات عن الشروط السكنية .

فعدم كفاية البناء العام ( متوسط مجموع المساحة المبنية كل عام في طهران هي ١٨ م<sup>٢</sup> للسكان الواحد ) ، وهذا المتوسط يقل الى ٥ م<sup>٢</sup> اذا أخذنا بالاعتبار المساكن التي تستبدل . ( أعمال المحاضر العالمية للإدارة والسكن في المساكن المدنية غير المكتملة ، برلين ، طهران ٥/٢٩ - ١٩٧٢/٦/٢٠ ) ، وعدم كفاية البناء للاستخدام الشعبي أمام نمو مديني سريع ، قد أدى خلال العشر سنوات الأخيرة ، الى تراجع الشروط السكنية للعمال . ولقد ارتفع عدد الأشخاص للغرفة السكنية الواحدة ، ( من ٢.١٠ في ١٩٥٩ الى ٢.٤٩ في عام ١٩٧٢ ، في كل المدن ) .

ان هذه المتوسطات تخفي بالفعل فروقا جذيرة بالملاحظة . ففي عام ١٩٥٩ أجرى « بنك ميللي » تحقيقا لاختلاف فئات الدخل ، واعطى الأرقام التالية لكل المدن .



ولقد أعطى التحقيق المنجز في عام ١٩٦٤ ، عن عمال  
المؤسسات الكبيرة والمتوسطة في طهران ، نتائج مقارنة . بمراعاة  
مستوى الاجر :

توزيع العائلات العمالية ( طهران ١٩٦٤ ) ، وفق عدد  
الغرف السكنية ( ل ١٠٠ عائلة ) .

١ غرفة	٢ — ٣ غرف	٤ غرف فيما فوق
٤٣٫٥	٤٦٫٧	٩٫٨

هذا التقسيم يبين بأن الغرفة المسكونة ٢٧ر٢ شخص . ولقد ازدادت الشروط السكنية للعمال سوءا بمقدار الارتفاع العام المتحقق ( انظر فوق ) لوسطي مؤشر اشغال الغرف المسكونة في كل المدن . وفضلا عن ذلك ، فقد زودتنا دراسة أعدت في عام ١٩٧٠ ، بمعلومات حول شروط السكن والعوائل الذين يعيشون كمستأجرين في طهران ، والذين يمثلون ٤٢٪ من عوائل المدينة ( جدول ٤ ) . وتشكل العوائل ذات الدخل المقدّر بـ ٦٠ ألف ريال بالسنة ( ٤ آلاف مرنك ) ٤٢٪ من مجموع المستأجرين ( أي حوالي ١٨٪ من مجموع عائلات العاصمة ) ، ويعيشون في شروط السكن المزدوج ، مع نقص في التجهيزات مخيف ، في المتوسط ٣ر٤ اشخاص للغرفة الواحدة أي ٥م٢ للسكان الواحد و ١٣ر١ غرفة للعائلة وثلاثة أرباع المساكن بدون مطابخ و ٦٠٪ بدون مرافق صحية ، وجميعها تقريبا دون حمام . أن السكان الذين يعيشون في « مدن التنك » ( مميزة بالنوعية السيئة لمواد البناء المستعملة ) قليلة التمايز عما سبق ذكره . وهذا ما أعطى مكانا لدراسة حديثة : ( أعمال المحاضر العالمية للإدارة والسكن ، مرجع سابق ) ولقد أحصي في طهران ٤ آلاف عائلة من سكان « مدن التنك » ، ٩٢٪ منهم لا يملكون الا غرفة واحدة ، ومتوسط المساحة المبنية ١٣م٢ للعائلة و ٨م٢ للشخص ، ومتوسط الدخل السنوي ٥٤ ألف ريال للعائلة.

وثلاثة أرباع السكان المستخدمين ، عمال غير مؤهلين ، ومتوسط مدة العمل هي ٨ أشهر بالسنة . ٩١٦ ٪ من أرباب العوائل ، الذين يسكنون « مدن التنك » في العاصمة ، ولدوا في المناطق الريفية . ونسبة ٨٣ ٪ منهم قد وصلوا الى طهران ، منذ خمس سنوات أو أكثر ، مع العلم ان الإقامة في « مدن التنك » ، ليست مرحلة انتقالية في حياة هذه العائلات .

جسول (١)

النتائج القومي الحام وميزانية الدولة والمؤسسات العامة  
( اسعار ثابتة - مليار ريال )

السنوات	الميزانية		ن.ق.ع		الميزانية		ن.ق.ع - الميزانية		معدل الزيادة الى ن.ق.ع	
	الحجم	معدل الزيادة	الحجم	معدل الزيادة	ن.ق.ع	الحجم	معدل الزيادة	ن.ق.ع - الميزانية	في الميزانية	خارج الميزانية
١٩٦٤	١٣٠	/	٣٦٨٨	/	٣٥٤	٢٣٨٨	/	٧٨	/	٤٤
١٩٦٥	١٥٨٥	٢١٦	٤٠٢٢	٩٢	٣٩٤	٢٤٣٧	٢٢	٧٨	٣٢	٤٥
١٩٦٦	١٧١٥	٨٢	٤٣٣٤	٧٨	٣٩٥	٢٦١٩	٧٥	٣٢	٣٢	٦٣
١٩٦٧	١٩٥	١٣٧	٤٨٤٢	١١٧	٤٠٥	٢٨٩٢	١٠٤	٣٢	٣٢	٦٣
١٩٦٨	٢٤٧٤	٢٦٨	٥٣٠٦	٩٤	٤٦٤	٢٨٣٢	-	٣٢	٣٢	٦٣
١٩٦٩	٣٠١	٢١٧	٥٨٥٤	١٠٢	٥١٤	٢٨٤٤	٣٠	٣٢	٣٢	٦٣
١٩٧٠	٣٤٠	١٣	٦٤٥	١٠٢	٥٢٧	٣٠٥	٧٢	٣٢	٣٢	٦٣
١٩٧١	٤٣٥	٢٨	٧٠٥	٩٣	٦١٨	٢٧٠	-	٣٢	٣٢	٦٣



جدول (٢)

ميزانية الدولة والمؤسسات العامة  
( الانسهار الجارية - مليار ريال )

المئات	للمؤسسة	للدولة	مجتمعتين	الميزانية الصافية للمؤسسات		ميزانية الدولة		المجموع		السنوات
				معدل الزيادة	الحجم	معدل الزيادة	الحجم	معدل الزيادة	الحجم	
٤٤٠	٤٤٠	٩٧٧	٣٠٢	١٤٧	٥٨٠	١٣٩	١٣٤٤	١٤٨	١٩٢١	١٩٦٦
٨٥٠	٨٥٠	١٦٣٣	٣٠٤	٢٨	٦٦٥	٢٣٢	١٥٢٧	٢٤٨	٢١٩٢	١٩٦٧
٨٨٠	٨٨٠	١٢٣٣	٣١٢	٢٨	٨٥٠	١٧٧	١٨٨٨	٢٤٨	٢٧٣٢	١٩٦٨
٧٨٠	٧٨٠	١٢٣٣	٣٣٠	٢٨	١٠٩٠	٢٢٨	٢٢١٤	٢١٨	٣٣٠٤	١٩٦٩
٧٨٠	٧٨٠	١٥٠٢	٣٣١	٢٣٦	١٣٤٨	٢٢٨	٢٧١٨	٢٣٠	٤٠٦٦	١٩٧٠
٢٢٤	٢٢٤	٣٢٢	٢٣٨	٧٠	١٢٥٢	٤٨٨	٤٠٢٢	٢٩٨	٥٢٧٣	١٩٧١

## جدول (٢)

ميزانية المؤسسة العامة التجارية وغير التجارية ( ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٧٠ )  
( الاسعار الجارية - مليار ريال )

المجموع	القروض	نفقات التهيئة				نفقات ( مصادر ذاتية ) عادية	المسنوات
		مالية من	مالية من	مالية من	مالية من		
%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم
١٠٠	١٢٥٣	٥٤	٥٧	٢٢٢٧٦	٢٠٠	٥٣١	١٩٦٧
١٠٠	١٥١٩	٢٨	٤٣	٢٩٦٤٥٠	١١١	٦٧٦	١٩٦٨
١٠٠	٢٢٦٣	١٠٢	٢٣١	٢٢٢٤٥٠	٧٩	١٣٤٨	١٩٧٠

**جدول (٤)**  
**ميزانية الدولة**  
**نفقات عالية ونامية ، الموائد والمجزز ( ١٩٦٣ - ١٩٧١ )**  
**( الاسعار الجارية - مليار ريال )**

نفقات تنموية		نفقات عالية			المجموع			السنوات
المجزز	الموائد	المجموع	المجزز	الموائد	المجموع	المجزز	الموائد	
١٢٠٢	١٦٠	٢٨٠٢	٣	٢٩٤	٤٢٤	١٥٢	٥٥٤	١٩٦٣
١٣٠٩	٢٤٠٧	٤٠٠٦	٣٥	٤٦٦	٥٠٠	١٧٤	٧٣٢	١٩٦٤
١٦٠٢	٤٩٦	٦٥٠٨	١٤	٥٠٧	٥٢١	١٧٦	١٠٠٤	١٩٦٥
٣١٠٣	٣٤٠٩	٦٢٠٧	١٦	٦٩٨	٧١٤	٣٢٩	١٠١٢	١٩٦٦
٢٩٠٨	٦٤٠٧	١٣٠٧	١٧	٨٦٢	٨٨	٣١٥	١٢١٢	١٩٦٧
٣٩٠٣	٤٩٠٨	٨٩٠٨	٦٥	٩١٨	٩٨٢	٤٥٨	١٤٢٢	١٩٦٨
٤٣٠٤	٥٤٠٢	٩٧٠٦	١٠٠٦	١١٣٢	١٢٣٨	٥٤٠	١٦٧٤	١٩٦٩
٦٦٠١	٦٤٠٨	١٣٠٩	١٤٠٤	١٢٥٥	١٤٠٩	٨٠٥	١٩١٢	١٩٧٠
٩٤٠٣	١٠٠٢	١٩٧٠	١٦٠٢	١٤٢٩	١٥٩٩	١١٠٢	٢٤٥٩	١٩٧١

جدول (٥)

الدين الخارجي لإيران : ( ١٩٥٤ - ١٩٧٢ )

(مليون دولار)

حجم الدين الجاري	المفوضات			حجم السلف الحاصلة	السنوات
	المجموع	فوائد	رئيسي		
٢٠٠٦	٤٥٠	مطلوبات غير متوفرة	٥٠٠٧	٢٥٥٤	١٩٥٤
٧٨٠٨	٦٠	مطلوبات غير متوفرة	٤٤٠٢	٦٤٠٢	١٩٥٥
١٢٤٠	١٦٠٩	مطلوبات غير متوفرة	٥٤٠٢	٧٢٠١	١٩٥٦
١٩٩٠	٢١٠	مطلوبات غير متوفرة	٥٩٠	٩٦٠٥	١٩٥٧
٢٢٦٠٧	٢٤٠٤	مطلوبات غير متوفرة	٦٩٠٢	٥١٠٦	١٩٥٨
٢٢٣٠٨	٦٢٠٢	مطلوبات غير متوفرة	٤٢٠٢	٦٩٠٢	١٩٥٩
٢٢٥٠٤	٦٢٠١	١٢٠٤	٥٠٠٧	٤٢٠٢	١٩٦٠
٢٨٥٠٢	٥٥٠٨	١١٠٦	٤٤٠٢	١٠٤٠	١٩٦١
٢٨٥٠٥	٦٨٠٥	١٤٠٢	٥٤٠٢	٥٤٠٥	١٩٦٢
٢٤١٠٢	٧٤٠	١٥٠	٥٩٠	١٤٠٨	١٩٦٣
١٩٥٠٧	٩١٠٧	١٨٠٥	٧٣٠٢	٢٧٠٦	١٩٦٤
٢٧٦٠	٧٧٠٥	١٦٠٦	٦١٠١	٨٠٠٢	١٩٦٥
٢٨١٠٦	٥٥٠٦	١٤٠٦	٤١٠	١٤٠٦	١٩٦٦
٥٨٢٠٢	٧٩٠٦	٢٤٠٢	٥٥٠٢	٢٥٠٦	١٩٦٧
٩٥٤٠٩	١٤٨٠٢	٤٥٠٢	١٠٢٠٩	٤٧٤٠٦	١٩٦٨
٢٣٦٠٤	٢٢٠٧	٧٥٠٤	١٥٥٠٢	٥٢٠٨	١٩٦٩
١٧١٠٩	٢٤٠١	٩٧٠٥	٢٤٨٠٦	٦٢٤٠١	١٩٧٠
٢٠٨٥٠٤	٤٢٦٠٤	١٠٩٠٩	٢٢٦٠٥	٧٠٠	١٩٧١
٢٦٨٥٠٤	٤٨٩٠٥	١٢٩٠٥	٢٥٠	١٠٨٩٠٥	١٩٧٢

جدول (٦١)

ميزانية الدولة ( ١٩٦٧ - ١٩٧٠ )

نفقات ادارية ، عسكرية ، وإنمائية : ( الاسعار الجارية - مليار ريال )

١٩٧٠	١٩٦٩		١٩٦٨		١٩٦٧		قطاع الانفاق
النسبة لن.ن.ق.ع	المجم	النسبة لن.ن.ق.ع	المجم	النسبة لن.ن.ق.ع	المجم	النسبة لن.ن.ق.ع	
١٦٩	١٢٤٩٨	١١٩٢	٧٦٨	١١٩٧	٧٠٩٤	١٠٠	٥٤٩٣
١١٧	٩٠٠	١٠٩٧	٧٣٦	٩١	٥٩٥	٩٠	٤٩٩٢
٧٥	٥٧٨	١٠٩٢	٧١٤	٥٩	٨٧	٨٧	٤٨١
٢٥٩٢	٢٧١٨	٢٢٩٢	٢٢١٨	٢١٩٢	١٨٨١	٢٧٨	١٥١٧
							المجموع
							ادارة ومشتريات جارية
							جيش وشرطة
							تنمية
							المجموع



**جدول (٧)**  
**مصادر ميزانية الدولة (١٩٦٨ - ١٩٧٠)**  
**(الاسعار الجارية - المليار ريال)**

المصادر	النسبة			١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨
	٧٠\٦٨	٧٠\٦٩	٦٩\٦٨			
ضرائب مباشرة	% ٩٨	% ٣٨	% ٤٣	٢٥٦	١٨٦	١٢٩
ضرائب غير مباشرة	% ٤٠	% ١٣	% ٢٤	٤٩٤	٤٣٧	٣٥٣
احتكارات الانشطة الصناعية	% ٤٣	% ١٥	% ٢٥	١٠٤٩	٩١٥	٧٣٢
مداخيل الخدمات	% ٣٩	% ١٠٥	% ٣٢-	٨٢	٤٠	٥٩
مصادر اخرى	% ٣٩	% ٣٢	% ٤	٨٣٧	٦٣٦	٦٠٨
المجموع	% ٤٧	% ٢٣	% ١٨	٢٧١٨	٢٢١٤	١٨٨١

## جدول (٨)

تركيب الضرائب المباشرة (١٩٦٨)

(مليون ريال)

نسبة النمو السنوي ١٩٦٧	حصته من المجموع	الحجم	الفئات المالية
٪ ٢٠	٢٧٨	٣٦٠٠	ضرائب على الاجور
٪ ٧٨	٧٧	١٠٠٠	ضرائب على الحرفيين واصحاب الدكاكين
٪ ٣٩	١٥٥	٢٠٠٠	ضرائب على شركات الدولة
٪ ٩٣	٢١٤	٢٨٠٠	ضرائب على الشركات الخاصة
٪ ٦٤	٢٧٤	٣٥٥٠	ضرائب على السلع
٪ ٢٩	١٠٠	١٢٩٥٠	المجموع

**جدول (٩)**  
**تركيب الضرائب في المباشرة (١٩٦٨ - ١٩٧٠)**  
**(مليون ريال)**

١٩٧٠		١٩٦٩		١٩٦٨		
حصته بالنسبة للمجموع	المجموع	حصته بالنسبة للمجموع	المجموع	حصته بالنسبة للمجموع	المجموع	
١٧٠	٨٥٠٠	١٦٢	٧١٠٠	١٨٥	٦٤٥	ضرائب على السلع البترولية
٦٣٠	٣١٤٦٦	٦٥٩	٢٨٨٠٠	٦١٢	٢١٦٥٥	حقوق جبركية
٣٩	١٩٦٢	٣٧	١٦٠٠	٣٥	١٢٢٨	ضرائب على الكحول والمشروبات
١٦٩	٨٠٠٠	١٤٢	٦٢٠٠	١٦٨	٩٤٠	ضرائب اخرى غير مباشرة
١٠٠	٤٩٩٢٨	١٠٠	٤٣٧٠٠	١٠٠	٣٥٣٦٨	المجموع

**جداول (١٠)**  
عوائد الدولة الجارية بالمعاملات المصيبة (١٩٥٩ - ١٩٧١)  
(مليون دولار)

المجموع	مشتريات العملة المصيبة		نقد	بقرول	السنوات
	الخدمات المقيمة	المصادر الاخرى			
٥٠.١٦	٧١٥	٩٤٧	..	٢٣٥٤	١٩٨٩
٥٢٨٦	٦٢٦	١٠٥٦	..	٢٥٨٩	١٩٦٠
٥٢٨٧	٥٨٩	٨٨٥	..	٢٩١٢	١٩٦١
٥٦٩٨	٥٠٥	٨٢١	..	٤٢٧٢	١٩٦٢
٦١٨٨	١٠٥	٩٦٩	..	٤٧٠٨	١٩٦٣
٧٠.١٤	٥٧٢	٨٨٨	..	٥٥٥٤	١٩٦٤
٨١٧٢	٧٧٨	١٢٢٠	..	٦.٧٥	١٩٦٥
٩٤.٨	٨١٢	١٤٣٨	..	٧١٥٨	١٩٦٦
١١٧٥	١٢٥٦	١٩٧٥	..	٨٥٧٤	١٩٦٧
١٣٢٥	١٥٨٥	٢٠٨١	..	٩٥٨٥	١٩٦٨
١٥١٨	١٨٨٤	٢٢١٢	..	١٠.٩٩	١٩٦٩
١٦٩٠	١٦٢٩	٢٥٢٨	٦٠	١٢٦٨	١٩٧٠
٢٧٢٣	٢٥٥٦	٢٢٢٨	٢٥٨	١١٤١	١٩٧١
				٢٣٥٠	١٩٧٢

**( جدول ١١ )**  
**الواردات والنتائج القومي العام ١٩٦٥ - ١٩٦٩**  
**( الأسعار الجارية - مليار ريال )**

واردات ضمن ن.ق.ع. %	ن.ق.ع.		السواردات		السنوات
	معدل النمو	الحجم	معدل النمو	الحجم	
١٦٨	١٤٦	٤٥١٩	١٧٠	٧٦٢	١٩٦٥
١٧٥	٧٨	٤٨٤٩	١١٠	٨٤٦	١٩٦٦
١٩٢	١٢٠	٥٤٢٥	٢٢٩	١٠٤٠	١٩٦٧
٢٢٤٠	٩٨	٦٠٣٠	٢٩٩	١٣٥١	١٩٦٨
٢٢٠	١١٦	٦٨٨٣	١٢٣	١٥١٧	١٩٦٩



**جـ جدول (١٢)**  
**الصادرات غير البترولية والناتج القومي العام**  
**(١٩٥٣ - ١٩٦٩)**

نسبة الصادرات غير البترولية لناتج القومي العام %	نسبة الصادرات غير البترولية للواردات %	السنوات
ن.ق. ع. مجهول	١٤١.٥	١٩٥٣
٢.٧	١٥٦	١٩٥٩
٢.٩	١٧.٧	١٩٦٥
٢.٤	١٤.٠	١٩٦٦
٢.٤	١٢.٣	١٩٦٧
٢.٧	١٢.١	١٩٦٨
٢.٧	١٢.٣	١٩٦٩

جدول (١٣)

بنية الناتج القومي العام ( ١٩٥٩ - ١٩٦٥ - ١٩٧١ )

(الاسعار الثابتة - مليار ريال)

	١٩٧١			١٩٦٥			١٩٥٩			
	٣	٢	١	٣	٢	١	٣	٢	١	
١٤٤٠	١٤٤٠ ٤٨٠	١٤٤٤	١٢٢٣	١١٦	٢٢٣	٩٩	١٠٠	٣١	٨٥١	الزراعة بترول
٤٨٠		٢٧٢	٢٢٦	١٩٩	٢١٢	٩٣٩	١٠٠	١٦٦	٤٧١	
٤٠٦	٢٩٨ ٢٩٨	٢٠١	١٦٨٤	٦٨٢	١٧٠	٧٥٨	١٠٠	١٤٦	٤١٥	صناعة ، مياه ، مناجم كهرباء ، بناء
٢٩٨		٢٨١	٣١٧٩	١٦٤	٣٩٥	١٧٥٠	١٠٠	٣٧٨	١٠٦٥	
٢٩٨	٢٩٨ ٢٩٨	١٠٠	٨٣٤٦	١٥٧	١٠٠	٤٤٣٧	١٠٠	١٠٠	٢٨٠٢	خدمات المجموع
٢٩٨		١٠٠	٨٣٤٦	١٥٧	١٠٠	٤٤٣٧	١٠٠	١٠٠	٢٨٠٢	

١ - قيمة الانتاج .

٢ - نسبة مساهمة القطاع في الناتج القومي العام في السنة .

٣ - انتاج القطاع ، مع اعتبار سنة الاساس ١٩٥٩ تعادل ١٠٠ .

## جدول (١٤)

بنية معدل النمو للنتائج القومي العام بالنسبة لأسعار عناصره  
( ١٩٦٢ - ١٩٦٧ - ١٩٧١ ) بالنسبة للسنوات السابقة  
بالأسعار الثابتة

١٩٧١ السنة ما قبل الأخيرة من الخطة الرابعة	١٩٦٧ السنة الأخيرة من الخطة الثالثة	١٩٦٢ السنة الأخيرة من الخطة الثانية	
٤ر١	٥ر٧	٩ر١	بترول
٥ر٧	٢ر٢	٣ر٠	خدمات
٧ر٣	٩ر٢	١ر١	صناعة ، مناجم ، مياه ،
١٤ر٣	٩ر١	٠ر٤	كهرباء ، بناء .
	٧ر٢	٣ر١	زراعة
			الجموع

---

مقابلة أجريت مع الكاتب  
في باريس – ايلول ١٩٧٨





## مقابلة أجريت مع الكاتب في باريس — أيلول ١٩٧٨

س ١ : أنت مناضل في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران ، هل تضم هذه اللجنة هذه الاتجاهات ؟

ج : ان لجنتنا هذه غير مرتبطة بهذا التيار او ذاك ، ونشاطاتها محصورة في الدفاع عن حقوق الانسان في ايران وفي الدفاع عن السجناء السياسيين . كل واحد منا له بالطبع نشاطاته السياسية الخاصة ولكن ذلك يتم خارج اطار اللجنة . على مستوى اللجنة اردنا ان نعطي لقضية حقوق الانسان معنى يختلف عن ذلك الذي يبشر به السيد كارتر . لقد انشأنا اللجنة اذن للدفاع عن حقوق الانسان في ايران وفي نفس الوقت ، وحسب امكانيات وقدرات أعضاء اللجنة ، بغية فضح السياسة الاميركية جهول « حقوق الانسان » لان مرمى هذه السياسة الاميركية ، وكما اثبتت الاحداث ، كان تمويه القمع المنظم الهادف الى تحقيق السيطرة الاميركية على بلادنا . لقد كان من واجبنا ، وعلى اختلاف اتجاهاتنا ، ان نحاول كشف سياسة السيطرة الكارترية التي ستؤدي ، في حال استمرارها ، الى هلاك امتنا . لقد انشأنا اللجنة منذ حوالي السنة وهي تضع أمامها هذا الهدف وتعمل ضمن هذه الحدود ايضا .

## س ٢ : هل أنت مناضل في الحركة الدينية أيضا ؟

ج : أنتم تعلمون أن لكل بلد ولكل شعب تقاليده النضالية . المذهب الشيعي يخلف عن الدين عندكم ، بل هو على العكس منه تماما . لقد كان الدين عندكم مرتبطا بالسلطة السياسية ويبررها ، أما ديننا فهو مضاد للسلطة . وطوال أربعة عشر قرنا وقف المذهب الشيعي في قيادة كل الحركات المضادة للسيطرة الأجنبية على إيران . اننا امام عفوية منظمة وما ظهر يوم الخميس السابق للجمعة الاسود هو التعبير الديني للشعب . ان الشعب هو الذي اخذ المبادرة وتنظم بطريقة هيأته وطوال ١٢ ساعة من التظاهرة لكل شيء ، حتى السهر على نظافة الشوارع والطرق . لقد أظهر الشعب طاقة ووعيا لا مثيل لهما وهذا أمر أخاف الشاه اذ قد بدأ يرى امامه شعبا بأكمله ينهض ليزيح نير النظام القائم .

في إيران حاليا لا يمكن أن توجد أو أن تعيش منظمة سياسية على النمط الاوروبي . ما يوجد أساسا اتجاهات تجد تعبيرا لها من خلال أشخاص ، اتجاهات تتناقض ، تتقارب ، تنبذ عن بعضها البعض ، وفي النهاية تسير كلها في عملية تقدم الى الامام . لا نستطيع القول ان هناك اتجاها واحدا يمثل الحركة الشعبية الحالية . كل ذلك مرتبط بالوضع الخاص لإيران حيث كان الشعب ، وخلال تاريخه الطويل ، يجد نفسه دائما وسط قوى أجنبية متناقضة . من الشرق كان مهددا بالاعتداءات ومجبرا أحيانا على الهجرات المكثفة ، ومن الغرب كان يتعرض للهجمات الدائمة من الامبراطورية العثمانية . لقد كانت إيران اذن دوما في حالة حرب ، وساحة حرب . في بداية القرن وجدت إيران نفسها بين روسيا القيصرية من جهة والقوة الانكليزية من جهة أخرى . وهي اليوم تقف بين الاتحاد السوفياتي والولايات

المتحدة . ان ايران اليوم نقع نحت وطأة هذا الضغط المزدوج من قبل القوتين الاعظم اللتين لهما هدف رئيسي في بلادنا يتمثل في السيطرة على الثروات البترولية والحاق الجيش والبيروقراطية بهما . ونستطيع القول ان الجيش الايراني بخبرائه الاميركيين البالغ عددهم ٣٥ ألفا ، يشكل جزءا من الجيش الاميركي وقد دمج اقتصاده باقتصادهم الخاص .

وبالنظر الى الاهمية الاستراتيجية التي تمثلها ايران فان كلا من الدولتين تستهدف الحاق بلادنا باستراتيجيتها العامة العسكرية والاقتصادية والسياسية . واستخدامها كبقية البلدان المسيطر عليها ، لنحميلها نتائج الازمات في النظام العالمي للامبريالية . وتستهدف أخيرا فرض نظام اجتماعي يسمح بتحقيق هذه الاهداف المخلفة . بالاضافة الى ذلك وكما تعلمون ، فان هناك جمهوريات اسيوية في الاتحاد السوفياتي لم تكن تاريخيا سوى اجزاء من اراضيها وقد اقتطعت بفعل حربين بين ايران وروسيا القيصريه (بركستان، تركمنستان ، الخ . . ) ومن وجهة نظر حضارية وحضري اقتصادية ، فان هذه المناطق هي جزء من ايران وسكانها يعتبرون انفسهم اقرب الينا . اعتقد ان الروس لا يريدون ابدا قيام نظام مستقل في ايران وانما يفضلون نظاما يسيطرون هم عليه . انهم يرفضون بشدة النظام المستقل لانه سيكون له تأثيرات على جمهوريات الهضبة الايرانية التي يسيطرون عليها . يضاف الى ذلك ان للانحداد السوفياتي اهدافه الاخرى : فهو يريد السيطرة على بلادنا بسبب موقعها الاستراتيجي الهام وثرواتها الكبيرة .

اذن ماذا نفعل في مواجهة هذه الحالة وامام قوى تمثل اهمية الدولتين الاعظم ؟ هذه هي العناصر التي على شعبنا اخذها بعين الاعتبار والتعامل معها بدقة لا مثل لها . انها مشكلة اقامة « توازن سلبي » اي ان المطلوب هو العمل بطريقة تؤدي الى ازالة سيطرة قوة ما مع منع القوة الاخرى من

التدخل . ان النيارات الفكرية تلتقي ، كما حصل خلال  
تظاهرة المليون ونصف في طهران ، ( المقصود ليس تظاهرة  
عاشوراء الشهيرة ) لخلق وحدت مثالية بين الرجال والنساء .  
وهذا لا يفسره الا الوضع الخاص لايران الخاضعة لضغوطات  
مناقضة نهدي وجودها نفسها .

### س ٣ : ما هي حسب رأيكم الطبيعة الحقيقية للحركة الحالية ؟

ج : منذ عام ٧٠ - ٧١ ونحن نحاول شرح الوضع الايراني  
والاتجاهات الرئيسية لمستقبله القريب والبعيد . ان التقدم  
الذي يتكلم عنه الشاه ليس سوى خدعة ، دون مضمون  
حقيقي ، وهو يتلخص في عملية استهلاك واردات مدفوع  
ثمنها من الصادرات ، وتبذير ثرواتها . الا ان الواردات  
ليست حيادية انها تؤثر على اقتصادنا بطريقة تؤدي الى  
تدميره ، ان أزمة اقتصادنا اليوم مرتبطة مباشرة بعملية  
تدمير الجهاز الانتاجي . ان الشعب الذي كانوا يحدرونه  
بالارقام الضخمة وكانوا يقولون له : انه سيكون لدينا بفضل  
البترول ٢٠ مليار دولار من العائدات سنويا مهما حصل ،  
وانه مهما كانت نسبة الفساد نستطيع الخروج من حالة  
التخلف ، هذا الشعب اكتشف فجأة بأن الزيادة في العائدات  
لم تؤد الا الى زيادة في النتائج المدمرة لاولويات السيطرة  
على اقتصادنا . حتى اميني الذي كان وزيرا للتجارة خلال  
الانقلاب ضد مصدق ثم رئيسا لوزراء الشاه عام ٦٢ يتحدث  
اليوم عن هذا التدمير .

### س ٤ : فيم يمثل هذا التدمير ؟

ج : لناخذ الزراعة كمثال ولنتذكر ان الزراعة الايرانية كانت  
ترتكز على نظام اقنية الري بواسطة شبكة من الاقنية تحت

الارض انشئت منذ قرون . قبل « الثورة البيضاء » كان هناك ٤٠ ألف قناة في ايران ، اليوم لم يبق هناك أكثر من ٨ آلاف ، ومستوى الماء انخفض . لقد وضع الشاه بفضل « اصلاحه الزراعي » ، النظام البنكي تحت تصرف الرأسماليين ، وفي الريف أعطاهم قروضا استطاعوا بواسطتها بناء آبار عميقة وقد أدى ذلك الى جفاف قسم من الاقنية . وكنتيجة لذلك اضطر عدد كبير من الفلاحين الى ترك الارض ، وهجرت مناطق بكاملها ، بينما أصبح لدى كبار الملاكين اراض أكثر مما كان لديهم قبل « الإصلاح الزراعي » . مثال آخر على المساهمة في تدمير الزراعة : قدم الشاه اعانات مالية ولكن ليس للمنتجات الوطنية ( مواد التغذية مثلا ) التي توافق اختفاؤها النسبي مع اختفاء الاقنية ، وانما للواردات مثل القمح الأميركي ، وفي نفس الوقت لم يتم دعم أسعار الانتاج ، وتصوروا مدى تأثير ذلك على عائدات الفلاحين الفقراء . لقد شجع الشاه تدمير الزراعة من خلال هذه الاولويات ومن خلال وهم النصنيع وسياسة وزير الزراعة الذي أراد تحويل ٦٠ ألف قرية إيرانية الى عشرة آلاف مركز زراعي - صناعي ( تم تدمير العديد من اقري لبناء هذه المراكز دون أن يتم بناء أي شيء ) . بشكل عام ، النظام يتطور بطريقة تؤدي الى أن يكون هناك استهلاك مسبق للمستقبل ، أي أننا نصدر ثرواتنا بشكل يكون فيه تطاول على المستقبل ( أي اغتصاب من حصصة المستقبل ) . فلو أنه تم مثلا دمج البترول باقتصادنا بشكل تكاملي لكان بالإمكان الحصول على ما يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ سنة من البترول في خدمة الاقتصاد . هذه الالف سنة نستهلكها في ٢٠ سنة . انها مأساة شعبنا . أن الدينامية الداخلية لهذا النظام الامبراطوري الإيراني هي تصدير عمل البلاد وثرواتها المادية .



## س ٥ : تتكلمون عن « اسطورة » التصنيع ، الا يوجد تطور في بعض الصناعات ؟

ج : الصناعة الايرانية ليست سوى جهاز اجتذاب للموارد نحو الخارج . لم يتم في ايران بناء اقتصاد يهدف الى التخفيف من احتياجاتنا للخارج وانما اقتصاد لزيادة هذه الاحتياجات . وبما ان احتياط البترول عندنا سينفذ في فترة الـ ٢٠ سنة المقبلة فانه ينبغي الحصول على النقد الاجنبي من خلال الصادرات غير البترولية ، اي بمضاعفتها بشكل ملموس . ولكن بأية معجزة يمكن حصول ذلك ؟ لقد قمت بتحقيق دراسة على مستوى ايران ووجدت ان كل فروع الاقتصاد الايراني ( البتروكيماويات مثلا ) هي جزء من شركات متعددة الجنسية وهي تابعة لدورات اقتصادية عالمية . البتروكيماويات تنتج للنظام العالمي وليس لها اية علاقة باقتصادنا . الصناعات المتطورة وصلت الى درجة انه لا يوجد بينها اية علاقة تكامل ، وهكذا يصبح المطلوب مضاعفة الاستيراد .

## س ٦ : ضمن هذا السياق ، كيف انبثقت الحركة الشعبية ؟

ج : عندما نقوم بدراسة احداث وتطور المظاهرات خلال العشرة أشهر الاخيرة سنجد ان الاهداف التي هوجمت من الشعب هي البنوك ودور السينما ومراكز الحزب الحاكم المحلية . وهذا مرتبط مباشرة بالازمة التي تكلمت عنها . في البداية ينبغي الاشارة الى ان بنية مجتمعنا من حيث الاعمار شابة جدا : ٨٠ بالمائة من السكان تحت سن الـ ٤٠ ، و ٦٥ بالمائة تحت سن الـ ٣٠ . امتنا اذن امة شابة جدا ولكن مستقبل شبيبتها مسدود . هذا الامر كاف وحده لكي يخلق وضعاً متفجراً ، ويمكننا ملاحظة النسبة المرتفعة

لمشاركة الشببية في التظاهرات . وحيث تهاجم البنوك ،  
فان شببية ايران تريد الهجوم على نظام بنكي موضوع في  
خدمة السيطرة الاجنبية ، والاميركية منها على الخصوص ،  
نظام ، يجد الشعب نفسه ازاءه في حالة استدانة متصاعدة .  
كل الايرانيين يستدينون لتأمين قوتهم . وبالنظر الى النسبة  
المرتفعة للفائدة فان ذلك يخلق للشعب وضعا خطيرا . تبلغ  
الفائدة ٥ . - ٦ . - ٧ . وحتى ١٠٠ ٪ في القرى . والجميع  
يستدينون من المرابين لكي يستطيعوا تسديد ديون البنوك .  
انها حلقة جهنمية اذ تتزايد الديون دون توقف . .  
ومن بين الاهداف التي هاجمها المتظاهرون خلال العشرة  
اشهر الاخيرة ، مراكز الحزب الوحيد . اليوم لم يعد الامر  
هكذا لان هذا الحزب قد تفتت تحت ضغط الحركة الشعبية التي  
ادت الى عزل الشاه . واذا كان الشعب قد هاجم هذا الحزب  
بعنف فذلك لانه كان يصطدم بجهازه مباشرة . وفي الحقيقة  
فان هذا الحزب كان غطاءا للسافاك وكان يحاول التغلغل الى  
وسط الشعب بتنظيم فروع مختلفة له . كان الشاه يريد ،  
حين أسس هذا الحزب عام ٧٥ ، أن يؤمن سيطرة كاملة  
على الشعب ، وكان ذلك العمل يشكل نقضا منظما لكل ما في  
داخل الشعب ، تاريخيا ، من مراكز معارضة للسلطة ،  
وخصوصا المؤسسات الدينية والمؤسسات القروية والمساجد  
التي لها دور هام جدا . فهي مركز اجتماعات ونقاشات  
تعبر فيها القاعدة عن رأيها وتمارس رقابتها وفقا لقوانين  
المذهب الشيعي . وهذا هو السبب في أن محاولة السيطرة  
تلك التي ارادها الشاه قد ساهمت الى حد كبير في حدوث  
انفجار الأشهر الاخيرة . فمن احدى خاصيات الثقافة  
الايرانية أنها مغلقة في وجه « الخارج » ، وهذا ينعكس حتى  
في هندسة المساكن ، مغلقة خارجيا ومفتوحة في « الداخل » .  
أنت لا تستطيع مثلا أن تقيم اتصالا مع فلاح بسهولة ، لانه  
لا يفصح بحريسة عن شيء ، الا في حال توصلت الى

اقناعه بأنك لست من « الخارج » . حينها تجده يفتح أمامك دون تعقيدات . لقد حاولت سلطة الشاه المطلقة تحطيم هذه المقاومة من خلال التسرب الى داخل كل عائلة . ويلخص هذه المحاولة ( التي فشلت ) قول شهير لرئيس السافاك : « اذا لم نستطع تحطيم ما يدفع الانسان من داخله الى المقاومة ، فانه لن يمكننا السيطرة على الثورة والعملية الثورية » .

### س ٧ : هل تحركت كل ايران ، حتى في الريف ؟

ج : أجل . لقد كانت القرى لفترة طويلة معزولة عن الحركات الشعبية . وكان الفلاحون مجبرين بسبب ما ادى اليه « الاصلاح الزراعي » ، على افراغ القرى والانتقال الى المدن ، وقد وجدوا انفسهم في خندق واحد مع العمال وبقية فئات الشعب . ولانهم حافظوا على علاقاتهم مع عائلاتهم فقد حملوا الى قراهم ايدولوجية نضال . وهكذا ، وللمرة الاولى منذ زمن طويسل ، تحركت مباشرة المدن الصغيرة والقرى . ان شمول المظاهرات ضد النظام كل ايران يرتبط مباشرة بتنظيم الحركة . اذا نظرنا الى شبكة المعلومات والتنظيم المتوفرة لدى رجال الدين لوجدناها نظاما متطورا جدا ومتشعبا جدا . فرجال الدين البالغ عددهم حوالي ١٥٠ الفا على مختلف المستويات ، هم الوحيدون الذين يمكنهم الانتقال الى القرى والاتصال بالشعب دون خوف من القمع ، وهم ينقلون بواسطة شبكاتهم المعلومات الى كل الاحياء الشعبية والقرى في البلاد . وبالمقابل فانهم يتلقون من المؤمنين الكثير من المعلومات . مناسبة تشييع الشهداء مثلا في القرى والاحياء الشعبية ليست مجرد مناسبة للصلاة وانما لتبادل المعلومات وتحليل الوضع . هذه الحالة تشكل قاعدة تأسيس منظمة نابعة من الشعب ،

مبنية على أساس الواقع الإيراني الفعلي ، بينما ما يأتي من الغرب أو من بقية البلدان المتقدمة لا ينطبق تماما على مجتمعنا .

فيما يخص مضمون المظاهرات اعتقد أنه من المهم توضيح الأمور وفضح الاعلام الذي يروج بمناسبة الكلام عن مشاكل الصناعة والزراعة ، لعصرية الشاه ونظامه ، في مقابل تعصب مزعوم لدى رجال الدين .

فبالنسبة لقضية المرأة مثلا اكدت صحف فرنسية مثل لوموند وفيغارو أن الناس في ايران يريدون قتل فرح لأنها تجرات على تحرير المرأة . يجب ادانة هذا الكذب . وفي المقابلة التي عقدها الشاه للصحافي الإيطالي فارادجي قال كلاما له دلالة بالغة ، اذ أعلن أن المواصفات التي ينتظرها من المرأة هي أن تكون جميلة ومغرية . ان هذا يعني أن المرأة تعتبر موازية لشيء أو بضاعة ، جسد في خدمة حاجات ورغبات السلطة . والامام الخميني يعارض ذلك . وقد رأينا في الأشهر الأخيرة أن النساء قد أخذن يلبسن الحجاب في المظاهرة كعلامة احتجاج ضد هذه المفاهيم وضد كل سياسة الشاه ومقاومة للسلطة . وفي المظاهرات الأخيرة كان استشهاد مئات النساء تكذبا صارخا لعصرية الشاه المزعومة .

## س ٨ : ما هو المعنى الحقيقي للهجمات على دور السينما ؟

ج : منذ أكثر من ٥٠ عاما قال أحد قاداتنا الدينيين وهو يشير الى أولئك الذين يحاولون السيطرة على بلادنا ان ما يريد هؤلاء « اعطاءنا اياه ليس الثقافة الغربية ، القيم الشعبية الغربية ، ولكن القيم المضادة الغربية » . وهذا ما يحصل مع اسرة الشاه ولهذا يقف الشعب ضدها . ونحن نجد مثلا أنه تعرض فجأة في ايران أفلام جنس او غيرها مما

يصدم مباشرة ثقافتنا ومقاومتها الداخلية الخارجية ، التي تحدثنا عنها منذ قليل ، والهدف من ذلك هو حرمان الشعب من وسائل المقاومة ازاء سلطة مفروضة عليه من الخارج . قيم الانتقاد الغربية ممنوعة في ايران ، الابداع ، قيمة ، ولكنه على المستوى السياسي ممنوع كليا وكذلك على المستوى الاقتصادي . هناك تدمير شامل للانسان كفاعل ، خالق ، يجب دراسة الافلام المعروضة في ايران لكي نرى انه قد تم خلال السنوات العشر الماضية اخنار هذه الافلام بدقة لتدمير كل فكر خلاق لدى الشعب . الافلام التي تملك فرصة للعرض في ايران هي تلك التي تظهر عدم امكانية مقاومة الحكم الاستبدادي ، والتي تظهر الشعب مهزوما . ان كل ما يمثل العبودية ، القبول بالسلطة القائمة ، هو ما يعرض . الاميريون والسوفييات هم الذين يصرون الافلام الى ايران وفي كل هذه الافلام السينمائية او التلفزيونية يتم التبشير بالسلبية المطلقة والخنوع . وتخضع كل الافلام التي فيها بعض من حس المقاومة ( وذلك دون الكلام عن الافلام الثورية او حتى الافلام الاميركية التي ذرّض بعض التمرد ) الى الرقابة في ايران . هذا النوع المفروض من السينما قد مثل اذن بالنسبة للشعب ، رمزا لاضطهاد السلطة وللسيطرة الاجنبية ، ولذلك كان هدفا مهما للمظاهرات الشعبية . وحدها القيم — المضادة ، المتوافقة مع النظام ، تستطيع دخول ايران . الشاه يعمل في خدمة السيطرة الاجنبية ، ولكي يفرضها ، عليه افناء الشعب . الشاه يقف ضد كل عصنة في ايران وخصوصا في المجال السياسي ، وكل ما يرمز في هذا المجال الى عصنة حقيقية ، ممنوع في ايران .

**س ٩ : انكم تعتقدون مثل الكثيرين من المشاركين في الحركة الشعبية في ايران بأن بعض الاصلاحات لا تكفي وتتكلمون عن ضرورة (( تغيير شامل )) كيف تصفون المجتمع الذي يجب ان يولد من سقوط الشاه ونظامه ؟**



ج : علينا التحرك على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية . على الصعيد الاقتصادي نعتقد أن التقدم في ظل التبعية مستحيل . اذن يجب قطع الروابط العضوية التي تجعلنا تابعين للخارج . يجب تدمير النظام البنكي الحالي مثلا واقامة غيره اذا دعت الحاجة الى ذلك . يجب تحرير العملة الايرانية من ارتباطها بالدولار الاميركي . يجب اعادة دمج البترول بالاقتصاد الايراني . يجب قطع العلاقات الاقتصادية الحالية مع الخارج ، بتغيير بنية الصادرات وتوزيع النشاطات في مختلف فروع الاقتصاد . على المستوى السياسي يجب وضع حد لهذا النظام ، يجب ازالة اداة القمع التي يمثلها الجيش والتخلي عن أية سياسة حربية مثل التدخل السابق ضد شعب عمان . يجب اعطاء وظيفة دفاعية ( اذن : طابع شعبي ) للجيش ، تنظيم دفاع شعبي ، يجب حل السافاك ايضا .

المجتمع الايراني يصل حاليا الى لحظة حرجية ووجوده نفسه مهدد . يجب أن يحل الشعب ، أي الطبقات الكادحة محل النظام الحالي . الشعب هو القوة الأساسية في المجتمع ولكي يأخذ الشعب الامور بين يديه يحتاج الى الوحدة . ولا يمكن الوصول الى تحقيق وحدة الشعب الا عبر النقاشات وصراع الاراء ، خلق تيار شعبي واضح ، نقي ، وهذا يؤدي الى ولادة ما يمكن أن نسميه منظمة لها حتما خصائص منكيفة مع ثقافة البلاد وحاجاتها السياسية .

واعتمادا على النقاشات في القاعدة ، والتي ميزت المذهب الشيعي ، يمكننا خلق نوع من القيادة نسوع من المنظمة المرنة بما فيه الكفاية لقيادة الشعب . أريد أن اضيف انه يوجد اليوم وبخلاف الماضي زمن الثورة الدستورية ١٩٠٦ اهتمام بصياغة برنامج واضح ، برنامج سيطر قريبا مع مواصلة النضال من أجل اسقاط الشاه ونظامه .

لماذا هذا الاختلاف عن الماضي ؟ لان كل الاحزاب في ايران كانت عام ١٩٠٦ أحزابا تستوحي من الايديولوجية الغربية . وكانت الحركة الدينية الشيعية في ذلك الوقت تواكب الحركة الشعبية من داخلها ولكنها لم تكن على رأسها . لم يكن هناك تحليل للمجتمع ولا برنامج محدد . كان هناك شعور قومي و ارادة استقلالية عارمة في مواجهة روسيا والغرب . ولكن الحركة كانت بقيادة قوميين ذوي أفكار ضبابية . حاليا تطورت أمور كثيرة .

#### س ١٠ : ماذا يمثل الخميني في ايران ؟

ج : الخميني هو التعبير عن الوحدة الشعبية . ليس لانه زعيم ديني أو لانه يمثل تيارا أكثر جذرية من غيره وانما لان الشعب بحاجة لوحدة عمل للتحرر من النظام الحالي . والخميني يدعو لهذه الوحدة ولا يوجد من يخاف من امكانية حصول مساومة بين الخميني والسلطة . والشعب اختار الخميني على أساس هذا المعيار . الشعب تأكد بأن المساومة مستحيلة بين الخميني والسلطة ، وهو يعارض النظام من خلال الخميني . هذا هو التفسير السوسيولوجي للخميني في ايران اليوم .

#### س ١١ : ما هي العوامل التي جعلت من الخميني هذا الرمز ؟

ج : في البداية كان الخميني يتكلم عن ثلاثة أمور : (١) الامبريالية الاميركية وبقية الامبرياليات هي خطر على البلاد . (٢) اسرائيل خطر على مجموع العالم الاسلامي ومن ضمنه ايران ( بصفتها سلطة عسكرية في خدمة المصالح الامبريالية ) (٣) ثم نظام الشاه الذي سمح بتطور هذين الخطرين . في عام ٦١ وقبيل نهاية عهد حكومة أميني أرسل الشاه بعثة

الى الخميني تعرض عليه بأن يكون له الحرية في قول ما يريد  
ولكن شرط تجنب الكلام عن هذه المواضيع ( الامبريالية  
واسرائيل ) . في بداية « الثورة البيضاء » التي أعلنها  
الشاه لم يقف الخميني ضد الاصلاح الزراعي . ربما كان قد  
اقتنع أن هذا الحل جيد للفلاحين ولكنه لم يكن يريد الدخول  
في نقاش : مع أو ضد . في ذلك الوقت كان هناك دعاية  
أميركية قوية تجعل من هذا الاصلاح الزراعي ( الذي سيدمر  
بلادنا ) حلا سحريا سينقذ المجتمع . لقد تحدث الخميني  
مؤخرا عن هذا الموضوع وأشار الى تحليلات حول الاقتصاد  
والزراعة في ايران ونكلم عن تدمير الزراعة وحاول من خلال  
خطاباته أن يتواصل مع جمهور الفلاحين لكي يشرح لهم  
اساس عملية تدمير نشاطهم الاقتصادي . ولقد تابع الخميني  
الكلام عن هذه المواضيع الثلاثة ( الامبريالية واسرائيل  
والاصلاح الزراعي ) باستمرار سياسية مذهلة . وقد  
أصبح بفضل طريقته الحاسمة في طرح الامور الرئيسية التي  
تواجه الشعب وبفضل عمله ونصيمه ، الناطق باسم  
الشعب بل رمزه . ان الخميني يجمع حوله شعبا بكامله ،  
كل الناس .

## س ١٢ : بماذا يتمثل عمل الخميني ؟

ج : منذ . هـ سنة وهو يعلم ، انه لا يكتفي  
بإصدار بيانات ، انه معلم . ومن شروط أن يصبح  
الانسان ، زعيما دينيا ، ان يكون اكثر علما من الباقين وان  
يختاره الشعب . ليس الامر كما يحصل عندكم حين يعتقد  
المجمع المسكوني . المذهب الشيعي يتجنب كل تركيز  
للسلطات . كل امام لا يتبع الاخر ( أو آخر ) بل عليه ان  
يعمل وفق تقديره وعلمه الخاص . كان لدى الخميني منذ  
شبابه فكرة التغيير العميق في ايران ولقد بنى جيلا من رجال  
الدين الذين لا يريدون الاصلاحات وانما التغيير الجذري

للمجتمع . عندما اذاع الخميني ندائه للاضراب العام انتشر النبا بسرعة في كل البلاد وذلك بفضل الروابط والتنظيم العفوي الذي تطور حول رجال الدين . ليس هناك اية تراتبية وانما يجد كل شخص نفسه مسؤولا عن ايصال نداء الخميني الى الآخرين . والخميني يطرح في خطاباتهِ كـل المشاكل : الفقر ، الاكواخ الشعبية جنوبي طهران السخ . . ( منطقة شمالي طهران هي الاغنى وتستهلك ٣٥٪ من الناتج الوطني وعدد سكانها لا يتجاوز المليون ) . الخميني قريب من الشعب والفقراء وهو يعرف الحالة جيدا من خلال التقارير التي تصله والكل يضع لنفسه مهمة ابقائه دائماً الاطلاع على الامور .

### س١٣ : منذ متى اكتسب الخميني هذه القيمة — الرمز في ايران ؟

ج : منذ ١٥ سنة وبالتحديد منذ نهاية عام ٦٢ — بداية ٦٣ ، حين جاء جونسون الى طهران وكان يومها نائبا لرئيس الجمهورية ، ليعرض على الشاه خطته حول « الثورة البيضاء » . حين بدأ النظام بالكلام عن هذا الاصلاح وبأخذ الاستعدادات لتطبيقه هب رجال الدين في قم لمعارضته . وقد طرح الخميني الموضوع في اطار المسألة الامبريالية ، وتحرك بشكل يسمح بتعبئة الشعب الذي لم يكن يعرفه سابقا . عام ٦٣ ألقى خطابه الكبير في مسجد قم وطالب برحيل الشاه . في تلك الفترة ، حتى المعارضة كانت تقول « بضرورة » الاحتفاظ بالشاه خوفا من حالة الفوضى التي ستعم البلاد في حال رحيله . ولاول مرة منذ ٣ قرون يقف رجل دين ليضع كشرط لحياة البلاد : رحيل اسرة بهلوي . لقد أعلن الخميني ان الشاه يعمل ضد تعاليم الاسلام وحينذاك فقد الشاه كـل قاعدة شعبية له . يقول القرآن « ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة » . لقد استعاد الخميني هذه الاية من القرآن وقال ان الشاه يدمر الشعب . لقد

اعد الخميني الشعب ايدولوجيا لهذا التمرد العام السذي  
تشهدونه اليوم .

**س١٤ : هل ربط الخميني اذن النضال ضد الشاه بالنضال ضد  
الامبريالية ؟**

ج : لقد زعم البعض في الحركة الحالية بانه يجب تقديم  
النضال ضد تسلط نظام الشاه على النضال من اجل  
الاستقلال . ان هذا الزعم ليس الا تعبيرا عن التشوش في  
فهم العلاقة بين التبعية واستبدادية الشاه . فالبعض كان  
يظن انه من المناسب تكتيكا اغفال مسألة السيطرة الاميركية  
على الشعب ، ولكن ، وبفضل التحليلات والنقاشات  
والخطابات والنداءات ، التي اذاعها الخميني لم يعد احد  
يعتقد بأسبقية النضال ضد الشاه على النضال من اجل  
الاستقلال ، الكل يعلم ان القضيتين مترابطتان .

**س١٥ : يتكلم الخميني والحركة الدينية عن حرب مقدسة : ماذا  
تقصدون بذلك ؟ وهل تتصورون البدء بنضال مسلح ؟**

ج : اخذين بعين الاعتبار واقع بلادنا ، اذا درسنا هذا  
النضال عبر تاريخ ايران المعاصر يبرز امامنا نموذج عياني :  
النضال ضد العدوان الروسي القيصري . لقد طلب من المسلمين  
المشاركه في الدفاع عن الوطن المهدد ، وكان ذلك حربا  
مقدسة . لا يمكن اللجوء لهذا الاسلوب في حل الخلافات بين  
ابناء الطائفة ، ولكن الامر يختلف حين يتعلق بمعارضة طاغية  
او نظام تسلطي مطلق حرم الشعب من كل وسائل المقاومة .  
في شيراز اعلن مؤخرا اية الله محلاتي في خطاب له اننا  
« فعلنا كل ما يمكن قبل اللجوء الى النضال المسلح . لقد  
انتقدنا واقترحنا حلولاً ونظمنا اضرابات ومظاهرات ولكن دون  
نتيجة . لم يبق الا النضال المسلح كحل اخير » .



ورغم اننا ندرك ان الوضع مسدود ، لا افق له وانه لا يمكن الخروج منه بدون النضال المسلح ، الا انه ينبغي ان نحسب كل النتائج بدقة . واذا كان القادة الدينيون قد اعطوا امرا واضحا بالنضال المسلح فذلك لانهم توصلوا اليه بعد تحليلهم للوضع . واليوم ، كل الخطب الدينية تدعو الى النضال المسلح : حين تتحدث عن المجاهد ، حين تقوم بتأبين الشهداء الذين سقطوا داعية الى العنف الثوري في مواجهة عنف السلطة القائمة . في ندائه الداعي الى الاضراب العام ، ذكر الامام الخميني بشهداء الحرب بين علي ومعاوية . فالاول يمثل القائد العادل المعارض بالسلاح للثاني ( معاوية ) الذي يمثل سلطة الاضطهاد . وقد قال الخميني مخاطبا الشعب : « ان شهداءكم اليوم هم كشهداء الامس الذين سقطوا الى جانب الامام علي » . الايرانيون اليوم لا يخافون من الموت . اذا تراجع النظام ، ونحن ندرك انه ليس امامه الا التراجع ، فذلك سيكون بسبب ان فكرة النضال المسلح ( الشكل الجيني من هذا النضال ) موجودة في اعماق الشعب .

### س١٦ : هل تعتقد ان الشعب مهيا للنضال المسلح ؟

ج : اجل فالوضع يختلف اليوم عما كان عليه منذ ١٥ سنة ، والشعب مستعد للانتقال الى العمل وتحمل النتائج المترتبة على النضال المسلح . لقد رأينا كيف وقف الشعب فسي وجه الرصاص ، وبأية شجاعة واجه وقاوم المجازر . لقد انتقل الناس الى العمل ، ضمن حدود امكانياتهم . البعض تسليح بالسكاكين للقتال . ان هذا التصميم هو ما يحطم ارادة السلطة . قبل الخميني كان هناك هوة بين الفكر والواقع ، انفصال تام ، كان رجل الفكر سلبيا ، بينما رجل اليوم يحث على التحرك وهذا شيء لم يسبق له مثيل . خلال ٣ قرون ماضية لا نجد هذه الحالة الفكرية . لم يحصل ذلك الا في مطلع القرن الخامس عشر حين قامت حركة تدعو الى

المساواة في ايران وتناضل ضد العدوان المنغولي الخارجي  
وضد النظام الذي فرضوه في الداخل . واليوم يستعيد الشعب  
ارتباطه من جديد بهذه الحالة الفكرية حيث يصبح للموت قيمة  
اكبر من الحياة تحت سطوة سلطة اضطهاد وقمع . اننا في  
حرب ولكن ما ينقص هو السلاح ، وذلك سببه عزلة البلاد ،  
اضافة الى انه لا احد يريد قبول اسلحة من الروس . لا نريد  
التخلص من اميركا لنصبح تابعين للاتحاد السوفياتي . اننا في  
مواجهة قوتين ، واذا كان لدى الايرانيين اليوم حقد على  
الولايات المتحدة فذلك لانها سبب مآسيهم ، الا انسه لديهم  
ايضا نوعا ما خوف اكبر من القوة الاخرى . انهم يعرفون  
ان جبابرة العالم لا يعطون السلاح لاي شعب او امة تطلب  
استقلالها حقيقيا . اعتقد ان الشعب مؤيد اليوم للنضال  
المسلح ، ولكنه بدلا من التوجه الى الخارج للحصول على  
السلاح ، يقوم بحرب الاستنزاف ، اي عملية هجوم تدريجي  
لتشجيع الانتفاضة الشعبية داخل الجيش ، الذي يشكل  
مجتمعا قائما بذاته ومغلقا . ولكي ينقذ نظامه يمارس الشاه  
سياسة ذكية ولبقة جدا داخل الجيش . وقد ادان الخميني  
تلك السياسة . لقد كان هناك انقطاع اذ ان الدين لم يكن  
يخترق الجيش . الدين يمثل ايدولوجية الشعب ، والجيش  
يجسد ايدولوجية السلطة . ولقد كان لمجرد محاولة زعيم  
ديني اختراق الجيش تأثيرات كبيرة على النضال الشعبي .  
ما نلاحظه هو انه على الرغم من عدم وجود اسلحة كافية  
لنضال المسلح ، ومع وجود خطر تدخل القوتين الاعظم ، الا  
انه يوجد في مقابل ذلك مشاركة شعبية قوية جدا في مختلف  
الاعمال مثل الهجمات ضد اهداف تمثل الاستبداد والسيطره  
الاجنبية . هذا الاجماع الشعبي على النضال يمثل  
نقطة هامة ، لا توجد في داخل ايران اية مجموعة او اقلية  
تقف للدفاع عن مواقف الاميركيين او لتعطيتهم حجة للتدخل .  
برأيي انه لامر هام جدا ، ان يكون هناك ذلك الاجماع الذي  
خلقته تدريجيا القيادة الدينية المعارضة .

واعنقد ان ابداع الشعب نابع من انه ، آخذا بعين الاعتبار انه واقع بين قوتين اعظم تمارسان الضغوطات عليه من الجهتين ، قد اخنار وسيلة العنف ولكن ضمن الحدود التي تمنع هاتين القوتين من التدخل مباشرة ، اذ ان هذا التدخل يشكل خطرا على حياة الشعب والبلاد .

ان كل شيء مهدد بالضياع في ايران في اللحظة التي تتدخل فيها القوتان الاعظم ، ولا يبقى هناك شيء من بلادنا . ضمن هذه الحدود اختار الخميني كل الوسائل التي تسمح بالنجاح مستندا على واقعة انه في ظروف النضال الراهن في ايران ، هناك اجماع شعبي : لقد تخطى الجميع عن الشاه .

### س١٧ : ما هو تأثير الحركة الشعبية داخل الجيش ؟ وما هو الدور الذي سيلعبه الجيش في المستقبل ؟

ج : لقد سبق ان قلنا ان الجيش الايراني مرتبط الى حد كبير بالولايات المتحدة التي نحيطه بـ ٣٥ ألف خبير . ولكننا نأمل بأن نستطيع كسب عدد معين من ابناء الشعب داخل الجيش والذين استخدموا ضد الشعب ، نأمل ذلك بفضل نضال الشعب وشعارات الحركة الحالية . من الصعب ان نقيس حاليا درجة تأثير الحركة وانعكاساتها على جماع الجيش . في الدراسة التي قمت بها عن هذه المؤسسة . نطرق الى الصراعات والتناقضات في داخلها ، اعتقد انه من اجل تقييم ذلك ينبغي وضع المسألة في اطار سياسة القوى العظمى .

الاميركيون يخشون انقلابا ذا لون ديني ، يعمل على اقامة نظام له علاقات جيدة مع الروس ، وهم يحسبون حساب ما حصل في افغانستان . ولذلك نراهم يؤيدون نوعا من التقييد للحكم المطلق ، ووضع نظام يقوم على « الديمقراطية » المراقبة ، تسمح بتقليص احتكار الجيش للسلطة . اذ انهم يعتقدون ان هذا الاحتكار سيكون له

تأثيرات سلبية على مصالحهم . ففي حال سحق كل ما هو خارج الجيش ، أي الشعب الذي يهب باجمعه ، والقوى السياسية والدينية المختلفة ، لن يبقى سوى الجيش كنقطة ارتكاز لهم . وفي حال نشوب الصراع داخل الجيش سيكون الامر خطيرا جدا لما للجيش من سلطة واسعة . وبالنظر الى طبيعته ، فان الجيش يشكل بنية تابعة . اذا خرجت من حلقة الولايات المتحدة فانه لا يمكنها الا الدخول في حلقة الروس . وهذا ما يخشاه الاميركيون . ولذلك يريدون تشجيع وجود قوة أخرى في المجتمع الإيراني ، غير الجيش ، وخارجه ، وحيث يمكنهم الاعتماد عليها ، قوة سياسية تشمل حتى قسما من المعارضة الحالية . هذا هو معنى ما نسمعه اليوم حول « التحررية » انها الحل الذي يدعو له السيد اميني الذي سبق ان كان وزيرا للشاه عام ٦٢ . يقول اميني بضرورة التضحية بالشاه لانقاذ النظام ولذلك نراه يطالب برحيل الشاه . في الحقيقة ليس اميني هو من يتكلم وانما الاميركان من خلاله . رحيل الشاه والغاء احتكار الجيش للسلطة السياسية : هذا هو « الحل على طريقة اميني » وهو يتوافق مع اهتمامات الاميركان الذين يرون ان انفجار الصراعات داخل الجيش يهدد بجعل الوضع غير قابل للضبط ، حيث ان القوة الاخرى سيمكنها التدخل لقطف ما يكون قد انتزع من الاميركان . هذا هو ، نوعا ما ، ما حصل في افغانستان واثيوبيا ، وايضا في بلدان اخرى من الشرق الاوسط . وبهذه المناسبة نقول ان أهمية الخميني بالنسبة للشعب ، كونه تعبيرا عن مختلف اتجاهات الحركة الشعبية وعامل توحيد لها ، أهميته تأتي من ان الشعب يرى الخطر المحدق به . نحن لا نقول انه لا يوجد هكذا خطر . انما حاليا الاميركان هم المسيطرون ، ونحن نواجههم مباشرة . يمكن ان يكون للروس بعض الشعبية ولكن هذا ناتج عن الحقد على الاميركيين وليس حبا بالروس . ان خطر حصول انقلاب تقوم به العناصر المؤيدة للروس ، هو خطر قائم . لا نستطيع القول ان هذه

العناصر غير موجودة في الجيش . لم يكن احد يتوقع ان يكون للروس تأثير كالذي شهدناه في الجيش الافغاني او الاثيوبي ، ومع ذلك . . ان على الانتفاضة الشعبية ان تفرض (بالضبط) حلا اخر ، حلا يكون خارج هاتين القوتين . انها اذن تحررية غير تلك التي ينادي بها اميني والاميركيون . اليوم ، وحدة اجماع الشعب في القاعدة ، تسمح لنا بالنضال دون خوف من هذا الخطر .

**س ١٨ : الم يكن الاتصال الهاتفي بين كارتر والشاه عشية الجمعة السوداء دليلا على دعم اميركي مطلق للشاه ؟**

ج : لا نعتقد ان هذا الدعم مضمون مستقبلا . الشيء الاكيد بالنسبة للاميركيين انه يجب كسر شوكة الحركة الشعبية طالما هي تطالب باستقلال حقيقي . بالنسبة لهم ، هكذا استقلال سيكون اخطر من تبعية ايران للاتحاد السوفياتي ، والامر نفسه يتكرر بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، اذ انه يفضل تبعية ايران للولايات المتحدة على الاستقلال الكامل . القوتان الاعظم تحققان توازن قوى بينهما بطريقه تجعل من الشاه محصلة هذا التوازن . ان كلا منهما يفضل بقاء الشاه على قيام نظام لا يكون خاضعا له او لمنافسه . والشاه لا يحكم بفضل قوته او ذكائه وانما بفضل توازن القوى بين الدولتين . لقد صرح الشاه بنفسه عدة مرات ، حسب قول اميني ، بانه يفضل وجود حزب توده قوي على « الجبهة الوطنية » اي وجود حزب قومي . ولكن الاميركيين يجدون انفسهم اليوم مجبرين على تصور رحيل الشاه لانهم يخافون من المقاومة الشعبية . باستطاعتهم زياده حجم المجازر ولكن هذا يشكل حلا لا منفذ له . اليوم ، وبخلاف الفترة السابقة ( اي قبل ١٥ سنة ) ، كل رجال الدين يشاركون في النضال ولا يوجد اي منهم خارج النضال . لقد قدر الخميني ان يكون عددهم ١٥٠ الفا من تلامذة قم ، وهم



يشكلون وحدهم جيشا كبيرا . ولقد فشلت ايضا محاولات مواجهة المقاومة الشعبية بتشكيل حزب رستاخيز عام ١٩٧٥ وظل الشعب يقاوم . ولانقاذ النظام ، لا يرى الاميركيون حلا اخر غير ازالة الشاه . انهم يريدون خلق ميزان قوي يسمح لاميني بالحكم ويسمح لهم بامساك الوضع لفترة طويلة، وذلك من خلال القبول ببعض « الحرية » ، المقيدة جدا بالطبع . لكن خلق ميزان قوي كهذا يفترض تحييد السلطة الدينية او ثلها ، اي استعمال الجيش ضد الشعب لاجباره على القبول بالحل « على طريقة اميني » ، قبولاً سلبياً لا يفسح في المجال لبروز وضع تهدد فيه ديناميكية النضال الشعبي نظام اميني المقترح . الا ان استعمال الجيش ينبغي ان يتم ضمن حدود . لقد حاول الشاه افشال « الحل على طريقة اميني » . ان مذابح يوم الجمعة الاسود تجعل من الصعب تحقيق هذا الحل . لقد جلبت هذه المذابح وحدة الشعب في عدائها للنظام ، وضربت محاولات كسب جزء من المعارضة . وفي نفس الوقت لم ينجح الشاه أبداً في محاولته . يجب القول ان الشاه لم يحسن تقدير حالة الشعب المعنوية . اذ ان هذا الشعب لم يعد كما كان قبل ١٥ سنة فبعد مذبحه ٥ حزيران ٦٣ كان الشعب في حالة يأس امام العنف الوحشي الذي مارسه الدولة . أما اليوم فالوضع يختلف : يوم الجمعة الاسود تبعه اضراب ، والبيانات التي هددت باعدام الذين « يشتمون » الشاه لم تمنع استمرار رفع شعار « الموت للشاه » .

اذن نحن متفقون مع الاميركان على نقطة : ازالة الشاه . ولكننا لا ننظر الى ذلك بنفس الطريقة لان الاميركيين يعملون وفقا لهدفهم الاستراتيجي في السيطرة ويريدون فرض حل ضمن اطار هذا الهدف ، اذا كنا نريد حلاً خارج هذا الهدف ، فاننا نحتاج الى الوحدة الشعبية لان « الحل على طريقة اميني » لا يمكن ان يمر الا بتفتيت هذه الوحدة الشعبية

## س ١٩ : هل يمكن ضرب هذه الوحدة ؟

ج : اذا نجحت الولايات المتحدة في كسب جزء من المعارضة عبر اعطائها بعض الفوائد ، والامتيازات او الامال ، عندها يصبح لديهم فرصة في انجاح حلمهم . ان كل شيء يتوقف على مسلكنا اذا كنا واعين بما فيه الكفاية للوضع فانتسنا نستطيع فرض رحيل الشاه دون ان تقع في احضان الحل الاميركي . يجب ان نمتلك استراتيجية للمعارضة والوحدة هي اساس هذه الاستراتيجية . اذا حققتنا الوحدة على كافة المستويات نستطيع تحويل « الحل على طريقة اميني » الذي قرره الامبريالية الاميركية الى حل ايراني يؤدي الى استقلال حقيقي .

حاليا هناك تكتيكان : قبول « اميني » الان ، لكي يكون بالامكان تجاوزه لاحقا . وقد وقع قسم من المعارضة في هذا الفخ لانه تجاهل الرابط العضوي الذي يربط النظام الايراني بالولايات المتحدة .

وهذا القسم يساوي بين رغباته والواقع فيقول : « يجب ترك اميني يتحرك على ان نقول له اننا مع الحرية في اطار التبعية . ولكن ايران هي المثال الافضل لفشل التطور ضمن التبعية والليبرالية في التبعية ستكون فشلا كبيرا للبلاد ، ستكون فيه نهاية شعبنا .

التكتيك الاخر هو ان نترك الامور تتعفن داخل النظام وتتآكل ، ومن خلال الوحدة والتماسك كقوة مستقلة عن النظام يتم الافلات من التعاون معه .

هناك فئة من المعارضة تعطي الاولوية للنضال ضد الاستبداد والديكتاتورية على النضال ضد التبعية ، اصبحت الان داخل « الحل الاميني » ، انها تقف معه . بعض الاتجاهات الثقافية الايرانية باسم الواقعية تدعمه ولكن ليس لها وزن شعبي . داخل الحركة الدينية لا يوجد حاليا مظاهر قبول « للحل الاميني » ولا نستطيع الجزم بأن هناك اتجاهات مؤيدة لهذا الحل لانها لا تفصح عن ذلك . هذا يختلف عما يحدث على مستوى بعض الرجال السياسيين ، الذين يؤيدون « الحل

الاميني » . فيما يختص « بالجبهة الوطنية » اميني يعتبرها عقبة امام حله وقد حاول كثيرا منعها من التشكل . لماذا ؟ لان هذه الجبهة نابعة من التقليد المصدق . اذا كان اعضاؤها آتين من هذا التاريخ النضالي الاستقلالي الذي له جذور عميقة وسط الشعب ، الا ان هذه الجبهة لا تعد شيئا يذكر . كان مصدق ، الذي تتسمى به الجبهة ، يمثل تيارا شعبيا معاديا للتقاليد القديمة للفئات الحاكمة والتي كان بعضها تابعا للقيصرية الروس ( واليوم يمثلها توده التابع للسوفييات ) وبعضها تابع للغرب . ان كلمة « جبهة وطنية » تعني ذلك . ولكن اذا تم اتباع سياسة اخرى باسم الجبهة فان ذلك يشكل نفيا لوجودها وسيكون غير مقبول من الشعب كما حصل منذ ١٥ سنة حين طالب بحكومة شرعية وسكت عن مسالمة الاستقلال . وقد رفض مصدق نفسه هذه السياسة واكد على ان « الجبهة الوطنية » لا يمكن ان يكون لها الا هدف واحد : الاستقلال والحرية . وهذا مغاير جدا للحل الاميني الذي يقوم على حرية ضمن التبعية . وبالنظر الى الهبة الشعبية الحالية ومن خلال الهيئات الدينية الشيعية فان الجبهة الوطنية لم تسعد تحتكر القيادة في ايران حاليا . واذا ارادت ان تكون لها اهميتها فعليها ان تختار معسكرها . حتى الان ومن خلال البيانات والتصريحات الاخيرة فانه يظهر ان الجبهة قد اختارت معسكر الخميني . فيما يختص باستراتيجيتها هناك ٣ مبادئ اعلنتها منذ اسبوعين : الاستقلال والحرية وتغيير كل مظاهر المجتمع العفن الذي اقامه النظام الحالي منذ ٢٥ سنة . هذا ما تنادي به الجبهة ولكننا نعرف ان الاقوال تختلف احيانا عن الافعال . ولذلك من المطلوب العمل اكثر في القاعدة وبناء وحدة يشارك فيها الجميع لمنع ان تتحول الجبهة الى فسخ يقع فيه الشعب .

س ٢٠ : اخيرا ، ما هو عمليا موقع الجبهة الوطني بالنسبة لقضية التبعية ؟

ج : حسب مواقفهم العلنية فان اعضاء الجبهة يضعسون  
انفسهم خارج القوى العظمى ، ولديهم القدرة على ذلك اذا  
اعتمدوا اكثر على القاعدة . لا يجوز ان يظلوا في موقع الدفاع  
عن حرية التعبير وبعض الحريات الاخرى وان يكتفوا بلفظ  
كلمة استقلال دون القول ماذا يعنون بها . يجب ان يعلنوا  
فهمهم لكلمة استقلال ( لان الشاه نفسه يقول ان سياسته  
هي سياسة استقلال وطني ) .

يجب ان تقال الاراء بحرية لكي نصل الى اتفاق عام على  
مستوى الشعب وعلى مستوى القادة . كي يمكن الوقوف خارج  
القوتين الاعظم اللتين لهما تأثير قسوي في ايران ، غير  
ارتباطاتهم ، وليس فقط الاميركيون لديهم ارتباطاتهم وانما  
الروس ايضا فنحن نبيعهم الغاز ، ولدينا علاقات اقتصادية  
وثقافية هامة معهم ، وهناك تأثيرهم الايديولوجي .  
بفضل الوعي الشعبي نحن على ثقة ، بأن الشعب لا يقبل  
« الحل الاميني » ، او الحل على الطريقة الاميركية والذي  
لن يقدم اي شيء ايجابي . الشعب يعرف جيدا الاعيب  
النظام والامبريالية ولديه خبرة الماضي .

# الفهرس

٥	مقدمة الناشر
	● الفصل الاول
٩	الجيش والسياسة
١١	— ايران جيش التبعية
٢٩	— المآزق
	● الفصل الثاني
٣٩	اعادة تدوير الدولار النفطي
٤١	— اعادة تدوير الدولار النفطي
٤٤	— اعادة التدوير المباشر للعائدات النفطية
٥٨	— اعادة التدوير غير المباشر للعائدات النفطية
	● الفصل الثالث
٦٣	تطور استهلاك المستقبل والبؤس
٦٥	— نمو دون استثمار منتج
	— تفاقم الاستغلال ، القمع ، البطالة ،
٨٢	وبؤس العاملين
٨٦	— الاستخدام
١٠٧	● الجداول
	● مقابلة اجريت مع الكاتب
١٢١	في باريس — ايلول ١٩٧٨











مع « أبو الحسن بني صدر » ، نحن أمام رسالة  
فكري كبير ...

يعرف بأنه « المظهر الاقتصادي للحركة الدينية »  
و « واضع البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للثورة »  
في إيران ، ما مفزى هذه التعبيرات ؟

لكل ثورة منظورها ! وليس ذلك بجديد !!  
لكننا هنا أمام « مفكر - تجربة » ، أمام  
تأسيس الاقتصاد والسياسة ، خارج أسرار ثنائية  
الفكر « السائد » . وذلك ، ليس من موقع الانكفاء  
والعجز ، وهو المطلق على تفاصيل هذا الفكر ،  
وليس من موقع المكابرة « العالم الثالثة » ، وهو  
المفاضل المتواضع فكرا وممارسة ، بل انطلاقا من  
فرادة التجربة الثورية في إيران والعالم الثالث . لقد

تصدى بني صدر ، عبر مؤلفاته العديدة  
كثف مجلية لجوهر الفكر السياسي والاقتصادي  
الإسلامي ، مصيدا انتاجه بما يتلام مع  
الحضاري الذي ينتمي إليه راحنا ،  
تجلياته الفذة : الثورة الإيرانية .

هذا الكتاب ، يزود القارئ بجملة من  
في قراءة جوانب هامة من تاريخ تجربة بني صدر

العدد ٧ ليرات لبنانية أو ما يعادلها

دار الكلمة للنشر - ليلفون ٢٠٢٩.٢ - ص.ب ١٢/٥٢٨٨ بيروت - لبنان

Bibliotheca Alexandrina



0646680

